جامعة الدكتور الطاهر مولاي – سعيدة–
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

التعاون الأمني الأمريكي الجزائري بعد أحداث 11 سبتمبر وتأثيره على المنطقة المغاربية

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: دراسات مغاربية

إعداد الطالب:
ربح الله محمّد

تحت إشراف:
الأستاذة: حلوي خيرة

أعضاء لجنة المناقشة

أ. بلحاج	رئيـا
أ. حلوي خيرة	مشرفا ومقررا
أ. بن زايد محمد	منـاقشا

السنة الجامعية 2015/2014م

1436/1435هـ

مقدمة

يستقطب موضوع الأمن اهتمامات العديد من المفكرين والدارسين في حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية وخاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة، والتي توسم بمرحلة "النهضة للدراسات الأمنية" نتيجة لظهور تحديات ومخاطر جديدة، وقد حظي بالكثير من الدراسات والنقاشات انطلاقا من المفهوم مرورا بالتحديات وصولا إلى سبل التكيف ومعالجة التحديات لتحقيق الأمن.

وعلى هذا الأساس فقد ارتبط بنهاية الحرب الباردة بروز مجموعة جديدة من المفاهيم الأمنية في محاولة لتوسيع المفهوم التقليدي للأمن، والقائم على الأمن العسكري، من بينها مفاهيم الأمن البيئي، التعاوني، المجتمعي، الأمن الإنساني.

وبالنظر إلى كون القارة الأفريقية عموما والمنطقة المغاربية خصوصا تشهد تهديدات جديدة خاصة الخطر الإرهابي، فقد أصبح من الضروري البحث عن أنجع السبل والوسائل لإحتواء هذه التحديات الموجودة.

لقد كان للولايات المتحدة الأمريكية استجابة لهذه التغيرات التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر حيث صنفت الإرهاب ضمن أولوياتها، وهذا ما دفع بها إلى وضع استراتيجية لمكافحة هذه الظاهرة بمنطقة المغرب العربي بالتعاون مع دول الاتحاد المغاربي خاصة الجزائر.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية هذا الموضوع في حديثه على أهم قضايا السياسة الدولية وهي الأمن وهو أهم الحاجات الأساسية التي يسعى الإنسان لتحقيقها.

تزداد أهمية الحديث عن الامن عند ربطه بمنطقة ذات أهمية جيواستراتيجية كمنطقة المغرب العربي، وكون الموضوع يسلط الضوء على أكبر وأهم فاعل في هذه المنطقة وهو الولايات المتحدة الأمريكية.

أسباب اختيار الموضوع:

ترجع أسباب اختيارنا للموضوع إلى:

أ. **مبررات عملية:** في ظل التحولات والتغيرات التي عرفها العالم بعد نهاية الحرب الباردة وعلى رأسها الثورة المعرفية التي عرفتها الدراسات الأمنية، والتوسع المستمر لمفهوم الأمن كظاهرة أزلية ملازمة للإنسان، واهتمام الباحثين والمنظرين بهذا المجال أي البحث عن مدى إمكانية تحقيق الأمن.

والحديث عن الأمن المغاربي يثير التردد لدى المختصين في الدراسات الأمنية لأن الفضاء لمتوسطي متعدد من حيث القضايا الأمنية فيه صراعات داخلية وإقليمية.

أضف إلى ذلك أهم تهديد للأمن في موضوعنا وهو الإرهاب والذي برز بشكل محير مع نهاية الحرب الباردة.

وكون المنطقة المغاربية إحدى أهم المناطق التي طبقت فيها الاستراتيجيات الأمنية للقوى العظمى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

الاهتمام المتزايد بظاهرة الإرهاب على الصعيد الدولي، لاسيما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وما خلفته من تداعيات خطيرة على مستوى العلاقات الدولية التي أصبحت تتّسم بالفوضى والغموض.

ب. **مبررات ذاتية:** تتمثل دوافع الذاتية لتحليل هذا الموضوع في اعتباره يدور حول منطقة أنتمي إليها، بالإضافة إلى إهتمامي بالدراسات المغاربية، الأمن، التعاون، وهذا فضلا عن اهتمامي الكبير باستراتيجية القوى الفاعلة في هذه المنطقة كالولايات المتحدة الأمريكية.

قلة الدراسات العربية والأفريقية التي تناولت الأمن الإنساني في المنطقة المغاربية وموضوع الإرهاب، وحتى تلك الدراسات الأجنبية فعاليتها تخدم أجندة دول أصحابها.

وإتهام بعض المحللين بالاستخبارات الجزائرية بأنها ساهمت في خلق الإرهاب في المغرب العربي بالتعاون مع الولايات المتحدة، إذ يعدُّ الموضوع مهمًّا وشائكاً، لكن يصعب على الباحث الجزائري إيجاد دراسات متخصصة في المجال، ومنه من خلال هذه الدراسة أن تستفيد الجامعة الجزائرية والطلبة.

الإشكالية:

يثير التعاون الأمني الأمريكي الجزائري العديد من التساؤلات حيث يشير بعض الباحثين إلى أن هناك تناقضا في توجهات السياسة الخارجية بين الإقليمية والدولية.

من خلال ما سبق وانطلاقا من محاولة البحث بشكل موضوعي في تطور مستويات التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في محاربة الإرهاب، يمكن أن نطرح الإشكالية التالية:

ما هي معالم ومظاهر التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في محاربة الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وأهم آثاره على المنطقة المغاربية؟

تنضوي تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات المهمة من بينها:

- ما هي الأهداف الأمريكية للحرب على الإرهاب في الصحراء والمنطقة المغاربية؟
- كيف يمكن تفسير توجّه الجزائر نحو السياسة الأمنية في ظل التعاون مع قوة دولية أجنبية؟

- هل تلعب الجزائر دور الدولة الوكيلة في هذه الحرب كما يشير بعض المحللين؟

فرضيات الدراسة:

وللإجابة على الإشكالية والتساؤلات المطروحة، يمكن مبدئيا وضع مجموعة من الفرضيات كالتالي:

1. كلما زادت مستويات التهديدات الأمنية في منطقة الصحراء والساحل إزداد مستوى التعاون الأمني الأمريكي الجزائري.
2. إن التغيرات التي تحدث على مستوى الأنظمة من خلال الاحتجاجات الشعبية لم تحفز توحّد الدول المغاربية من أجل حماية أمنها المشترك، وهو ما يدلّ على أنها لا تهتم بالأمن الإقليمي بقدر اهتمامها بأمنها الوطني.
3. ترتكز العلاقات الجزائرية الأمريكية والتي يعد التعاون الأمني بين البلدين أهم مظهر لتحسنها بالأساس على أبعاد الاستراتيجية الأمريكية المتعلقة بإفريقيا عامة والمعتمدة في الحرب على الإرهاب.

أهداف الدراسة:

هدف نظري: تحاول هذه الإشكالية إبراز أن هناك متغيرات محددة تتحكّم في الدراسة تستوجب هذه المتغيرات إيجاد إطار نظري مناسب للإجابة عليها، يمكن من خلاله إيراد متغيرات أخرى تؤثر على الدراسة، لكن ليست رئيسية فيها.

هدف عملي: تهدف هذه الإشكالية إلى رصد العلاقة بين متغيرات الدراسة وانعكاس هذه العلاقة على المنطقة المغاربية على المدى القريب، حيث أن الإشارة إلى المدى الزمني المستقبلي للدراسة يعدُّ مهماً لإمكانية ظهور متغيرات جديدة تحكم هذه العلاقة، إلا أن تحديد بداية المدى الزمني المحدد، لم يتم الإشارة إليها في ضمنيا، كون التعاون الأمني الأمريكي الجزائري قد بدأ بعد أحداث الحادي

عشر من سبتمبر، مع الإعلان الأمريكي الحرب على الإرهاب، لكن هذا لا يمنع من أن يتم الاعتماد على مسار العلاقات بين البلدين، والأحداث المهمّة بالنسبة للموضوع سواء خلال مرحلة التسعينات والحرب الباردة.

أدبيات الدراسة:

- من خلال الإطلاع الخاص لا توجد دراسات سابقة تحت نفس العنوان "التعاون الأمني الأمريكي الجزائري بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وأثره على المنطقة المغاربية"، حيث يتم دراسته ضمن أبحاث تتعلق بالحرب على الإرهاب لكن ليس بتعمق، وهو ما صعب عملية البحث فيه حيث تم الاعتماد على الدراسات والكتب ومقالات تشير إلى التعاون الأمني الأمريكي الجزائري.

منهج الدراسة:

الموضوع الذي هو محل الدراسة يتطلب الاستعانة بعدة مناهج، وعليه نستعين بالمنهج التاريخي والذي سيساعد على وضع الظاهرة في محيطها وظروفها الأساسية والغرض منه هو استقراء تاريخ العلاقات بين الولايات المتحدة والجزائر.

إضافة إلى اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، والذي يعتبر من المناهج التقليدية التي لا زالت تستخدم في البحث العلمي الاجتماعي والإنساني، لكونه من المناهج المهمة فالاستناد لهذا المنهج ضروري في توصيف البيئة الأمنية الإقليمية والدولية ونستعين أيضا بمنهج تحليل المضمون لتحليل الوضع الأمني لمنطقة المغرب العربي.

الإطار المفاهيمي للدراسة:

- الأمن: هو غياب التهديد على القيم الأساسية في المجتمع.
- الاستراتيجية: أسلوب تفكير وعمل يجيز لصاحبها التعامل بصورة صحيحة مع الأحداث، وهي فنّ يزاولها السياسيون والاقتصاديون والاستراتيجيون ...، لتحقيق أهداف معينة.
- التعاون: محاولة تقريب سياسات أو مجالات متعددة بطريقة لا تؤدي حتماً إلى إقامة نوع من البناء المؤسساتي فالغرض هو تحقيق اتفاق في ميدان أو ميادين معينة وذلك لبلوغ أهداف محددة وليست بالضرورة المشتركة.
- الحوار: تبادل للكلام يجري بين اثنين أو أكثر حول موضوع ما للوصول إلى هدف معين، ويعمل الحوار على مناقشة قضايا مختلفة.
- التهديد: يعبر عن إرادة إلحاق الضرر بفاعل فرد أو دولة، ويشترط في التهديد أن يسبب ويثير خوف الطرف المهدد.
- الإرهاب: هي ظاهرة تهدد الأمن بصفة عامة وتعني استخدام العنف أو التهديد باستخدامه بأشكاله المختلفة (القتل، الخطف، التخريب ...) بغية تحقيق هدف معين.

الفصل الأول

التقارب الجزائري الأمريكي ومجالاته

لدراسة اي موضوع او بالأخص تعاون بين بلدين يجب دراسة تاريخ البلدين والعلاقة القائمة بينهما، ومتى ظهرت؟ وماهي اسباب هده العلاقة ؟

تعتبر العلاقات الامريكية الجزائرية قديمة وهي قبل استقلال الجزائر، كما كانت هناك علاقات بين البلدين و اتفاقيات قبل وبعد الاستقلال ،كما يوجد تقارب في عدة مجالات خاصة السياسية والامنية .

ففي هدا الفصل سنتطرق بالتفصيل لتاريخ و مجا لات التعاون الامريكي الجزائري ,خاصة في المجال الامني و المتعلق بمكافحة الارهاب .

المبحث الأول: التطور التاريخي للعلاقات الجزائرية الأمريكية 1776–1991

وقد تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين:

يتناول الأول العلاقات بين البلدين (و.م.أ، الجزائر)، قبل الاستقلال والثاني بعد الاستقلال.

المطلب الأول: العلاقات الجزائرية الأمريكية قبل استقلال الجزائر 1776–1962

قد يتساءل البعض عن سبب هذا الرجوع إلى الخلق، إلا أن الإجابة وببساطة هي أن هناك نقاط ومواقف مهمة لابد من الإشارة لها، مثل موقف الجزائر عن إعلان استقلال الولايات المتحدة، وطبيعة العلاقة التي كانت سائدة بين البلدين في تلك الفترة، كما أن هذا المطلب بدوره سيعالج من خلال نقطتين:

- قبل الاستعمار الفرنسي للجزائر.
- خلال الاستعمار الفرنسي للجزائر.

1) قبل الاستعمار الفرنسي للجزائر 1776–1830:

قد يبدو للبعض بأن العلاقات الجزائرية الأمريكية حديثة، بدأت في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات مع سقوط الاتحاد السوفياتي وتبني إصلاحات سياسية واقتصادية بغية التفتح على الرأسمالية والعالم الغربي، وقد يذهب البعض بالاعتقاد بأنها علاقة بدأت بعد الاستقلال بفضل اكتشاف حقول النفط والغاز في الصحراء الجزائرية.

ووفقا لما ورد عن المؤرخين فإن الجزائر كانت من أوائل الدول التي اعترفت باستقلال الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1776 إثر حرب الاستغلال التي خاضتها ضد بريطانيا (1775-1783).

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه قبل إعلان الولايات المتحدة الأمريكية استقلالها عن بريطانيا كانت سفنها تمر عبر المتوسط وهي تحمل رايات بريطانيا، ولكن بعد الاستقلال سحبت منها بريطانيا الرخص، فأصبحت سفن الولايات المتحدة معرضة لخطر القرصنة، خاصة من لتجارتهم وسفنهم، فكانت الخطوة الأولى التي اتخذها الكونغرس تقضي بأن تتخذ من المعاهدات التي تعقد مع الدول الأوروبية نصوصا أو فقرات تعدها فيها بالحماية ضد القراصنة، كما كانت تفعل بريطانيا من قبل[1].

وبذلك لجأت أمريكا إلى كل من هولندا وفرنسا، وعقدت معهما معاهدتي التجار والصداقة في (1778-1782) على التوالي، وتضمنت كلا المعاهدتين فقرة تنص على ضرورة تدخل فرنسا وهولندا لحماية التجارة الأمريكية وسفنها، بالنظر إلى نفوذهما لدى الجزائر وبقية دول المغرب، وفشلت محاولة ثالثة لتضمين فقرة مماثلة في معاهدة بريطانيا، إلا أن فرنسا وعدت بتقديم مساعدتها لإقامة معاهدة مباشرة بين الولايات المتحدة والجزائر، قصد حماية سفنها، وذلك بعد مفاوضات قد تكون متعبة للأمريكيين على مد قول وزير البحرية الفرنسي دوسارتين.

واستمر الحال على ما هو عليه إلى غاية مارس 1783، حيث نجحت سفينتين أمريكيتين في آخر لحظة من القراصنة الجزائريين، عندها قرر الكونغرس الدخول في مفاوضات مع دول المغرب بالنظر لخطورة الموقف، وتم تعيين لجنة ثلاثية لذلك ضمت جون آدمز، بنجامن فرنكلين، توماس جيفر جون[2].

وفي 1785 تم عقد معاهدة بين الجزائر وإسبانيا تسمح للسفن الجزائرية باجتياز جبل طارق، مما أقلق الأمريكيين من هذه المعاهدة وجعلها تعقد مهمتهم، وبعد أسابيع من توقيعها تم

[1] ليلى تيتة، **السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية والثورة الجزائرية 1958-1962**، مذكرة ماجستير في تاريخ الثورة، جامعة باتنة، غير منشورة كلية، الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ 2001-2002، ص 44.

[2] إسماعيل العربي، **فصول في العلاقات الدولية**، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990، ص22.

أسر سفينة أمريكية من طرف الجزائريين، ودخل الطرفان في مفاوضات لتخليص الأسرى، إلا أنها فشلت لعدم الاتفاق حول المبلغ المدفوع، وبعد ذلك سعى جيفي صوت لتكوين تحالف ضد الجزائر ضم الدانمارك وإيطاليا وهولندا وإسبانيا وروسيا إلا أن كل هذه المساعي باءت بالفشل لأن كل دولة تريد أن تحتفظ بعلاقات ودية خاصة مع الجزائر[1].

وبعد كل هذه المحاولات عرض الرئيس الأمريكي جورج واشنطن على الكونغرس مشروع لعقد معاهدة سلم مع الجزائر في 08 ماي 1792، فوافق مجلس الشيوخ، ورغم ذلك استمرت المفاوضات في التعثر، فقرر مجلس الشيوخ إنشاء أسطول بحري لمقاومة الأسطول الجزائري، واستمرت الجهود الدبلوماسية إلى جانب محاولة بناء الأسطول الأمريكي، حيث كان من المتوقع وفق بناء الأسطول الأمريكي في حال التوصل إلى عقد معاهدة سلام مع الجزائر.

وبعد الكثير من المفاوضات والوساطات تم الاتفاق على عقد معاهدة سلم بين الولايات المتحدة والجزائر، وهي المعاهدة الأولى للسلام بينهما، في نوفمبر 1795 وصادق عليها الكونغرس في 02 مارس 1796، وأمضاها عن الجانب الجزائري الداي باب حسن، وعن الولايات المتحدة المبعوث الخاص جوزيف دونا لدسن وقد حررت بالعربية أصلا[2].

ودارت هذه المعاهدة حول ثلاث نقاط رئيسية هي:

1- إطلاق سراح الأسرى الأمريكيين.
2- إقامة سلم دائم مع الجزائر.
3- توسط الجزائر لإبرام معاهدتين مماثلتين مع تونس وطرابلس[3].

[1] مولود قاسم نايت بلقاسم، **شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل 1830**، ج 01 (الجزائر: دار البعث 1985)، ص219.

[2] إسماعيل العربي، مرجع سابق، ص 82.

[3] مولود قاسم نايت بلقاسم، مرجع سابق، ص 232.

وبمقتضى هذه المعاهدة استمرت الولايات المتحدة في دفع ضريبة سنوية مقابل عدم التعرض لسفنها وتجارتها، وظل العمل ساريا بهذه المعاهدة إلى غاية سنة 1812، حيث وقع خلاف بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية حول طريقة دفع الضريبة السنوية، حيث أرادت الولايات المتحدة الدفع نقدا إلا أن الداي طالب بالضريبة على شكل معدات حربية، فقرر الداي إعلان الحرب على الولايات المتحدة، ورد الكونغرس والرئيس الأمريكي بإعلان الحرب على الجزائر في 23 فيفري 1815م، وقام الكومندور ستيفن ديكاتور بغارة على الجزائر في جوان 1815م، واستشهد الرايس حميد ورفقة 30 بحارا، وانهزم الأسطول الجزائري، ومن جهة أخرى فقد تم عقد الصلح بين الولايات المتحدة وبريطانيا[1].

وفي هذه الحرب تمكنت السفن الأمريكية من أسر سفينتين جزائريتين وأرادوا الدخول في مفاوضات، بحثوا فيها عن امتيازات خاصة، مثل إلغاء الضريبة السنوية، وإطلاق سراح الأميركيين، وفي الأخير وافق لجانب الجزائري على هذه المعاهدة الجديدة لتكون الثانية بين البلدين وقعها كل من الداي عمر والرئيس الأمريكي جيمس ميديسون في 1815/07/03 وصادق عليها الرئيس الأمريكي في 1815/012/26.

وانتهت المفاوضات في 22-23 ديسمبر 1816 ووقعت في 01 فيفري 1822 بسبب إهمال مجلس الشيوخ[2].

كانت هذه من أهم المحطات في تاريخ العلاقة بين الجزائر والولايات المتحدة خلال الفترة ما بين 1776-1830، وقد علق دليل الوثائق الأمريكية الرسمية الذي صدر في 1978 على

[1] راي إيروين، **العلاقات الدبلوماسية بين دول المغرب و الو.م.أ (1776-1816)**، تر: إسماعيل العربي (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1978)، ص 245.

[2] راي إيروين، مرجع سابق، ص 258.

هذه المعاهدات الثلاث بأنها أصبحت غير ذات موضوع أي ملغاة، وذلك سبب دخول الاستعمار الفرنسي للجزائر.

وخلاصة القول أن العلاقات الجزائرية الأمريكية تعود إلى بداية ظهور الولايات المتحدة بعد إعلان استقلالها عن بريطانيا، وكانت تتراوح بين السلم والخرب وغلب عليها الطابع الودي أحيانا، وقد توجت هذه المرحلة بعقد ثلاث معاهدات ببين البلدين، التزمت فيها الولايات المتحدة الأمريكية بدفع ضريبة سنوية للجزائر مقابل عدم تعرض البحارة الجزائريين لسفنها التجارية، وتم توقيف العمل بها بعد دخول الاستعمار الفرنسي للجزائر 1830.

2) العلاقات الجزائرية الأمريكية خلال الاستعمار الفرنسي للجزائر 1830-1962:

بعد التعرض لبداية العلاقات الجزائرية الأمريكية وطبيعتها، سنحاول التطرق لهذه العلاقة بعد دخول الاستعمار الفرنسي بالجزائر ففي 05 جويلية 1830، بعد حادثة المروحة، وذلك بعد التساؤلات التالية: ما هو الموقف الأمريكي من الاستعمار الفرنسي للجزائر وموقفها من الحكومة الجزائرية المؤقتة؟ ومن المفاوضات والاستقلال في 05 جويلية 1962؟

في البداية سنحاول تسليط الضوء على الموقف الأمريكي من استعمار الجزائر قبل هذا نجد أن الرئيس الأمريكي جورج واشنطن نصح ملك فرنسا بغزو الجزائر التي ستكون أرضا خصبة الاستيطان، مع التركيز على البعد الصليبي في هذه العملية، وفي هذا السياق واصل وزير الخارجية آنذاك توماس جرفرسون حيث عمل على محاصرة الجزائر بأسطول دولي لأن ذلك من شأنه أن يدي إلى استسلامها[1].

من هنا يمكن أن نستشف بأن الولايات لمتحدة كانت تؤيد ضمنيا الاحتلال الفرنسي للجزائر بدافع المصلحة، وطيلة فترة الاستعمار اعتبرت الولايات المتحدة الجزائر خاضعة للسلطة

[1] مولود قاسم نايت بلقاسم، مرجع سابق، ص 247-248.

الفرنسية المطلقة، فهي لم تعد كيانا مستقلا له شخصية المعنوية، ودليل ذلك إلغاؤها للمعاهدات التي تربط البلدين، بل اعتبرت الولايات المتحدة التواجد الفرنسي في الجزائر ضمانا للمصالح الغربية[1].

وبالنظر إلى ما سبق فإن الموقف الأمريكي اعتبر الجزائر أرضا فرنسية، والثورة الجزائرية تهديدا للمجال الحيوي للحلف الأطلسي، فوافقت على إرسال قوات أطلسية للجزائر للقضاء على الثورة حيث جاء في أحد بياناتها "إذا كان الشعب الجزائري لم يكن يقاوم جنود أمريكان فإنه كان يواجه رصاص أمريكا وطائراتها، وأموال الحلف الأطلسي التي تغذي الحرب لفرنسية في الجزائر"[2].

في المرحلة الأولى من الثورة التزمت الولايات المتحدة بالدعم التام للفرنسيين، وهنا يمكن أن نسجل الرأي الذي مثل استثناء في الأوساط السياسية الأمريكية، وهو رأي السيناتور جون كيندي في عام 1957م، حينما كان عضوا في لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ وجاء في حديثه لأن جميع المواقف التي اتخذها ممثلونا في واشنطن وباريس والولايات المتحدة كانت مؤلمة، وتركنا الفرنسيين أحرارا يستعملون العتاد الأمريكي ضد الثوار الجزائريين، إلا أن هذه التصريحات بقيت حيزا على ورق، فهي لم تكن إلا ضرورة انتخابية، ولا أدل على ذلك معارضة بلاده طرح القضية الجزائرية في الأمم المتحدة ورفضها إدانة الاستعمار الفرنسي في فترة رئاسته.

[1] رياض الصمد، **العلاقات الدولية في القرن العشرين لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية**، لبنان، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، 1983، ص 272.

[2] ليلى تيتة، مرجع سابق، ص 23.

أما على الصعيد المالي والعسكري، فإن الدعم الأمريكي كان قويا وواضحا للحليف الفرد وللتدليل على ذلك تدرج تصريحات فرحات عباس رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة في 1960 حيث قال: "لولا إعانة الحلف الأطلسي لفرنسا لا تذهب حرب الجزائر منذ 1957"[1].

وفي ما يلي سندرج بعض الأمثلة على المساعدات الأمريكية لفرنسا ضد الثورة الجزائرية على سبيل الذكر لا الحصر، فخلال سنتي 1956-1957م قدمت أمريكا حوالي 200 مليون دولار لفرنسا، وفي منتصف سنة 1957 وصل عدد الطائرات الأمريكية العاملة في القوات الفرنسية 500 طائرة و150 مروحية، وفي عام 1958 وصل الدعم الأمريكي لفرنسا إلى نصف مليون دولار، كما تمكنت فرنسا من الاستفادة من خدمات الأسطول الأمريكي الموجود في البحر الأبيض المتوسط وأنواع من الطائرات[2] وقاذفات القنابل.

وخلاصة القول أن الموقف الأمريكي كان منحازا لصالح الحليف الفرنسي باستثناء بعض التصريحات التي أثبت الواقع عدم صحتها، لأن الطرف الفرنسي كان في كل مرة يستفيد من الدعم الأمريكي بالقروض والأسلحة بالإضافة له الدعم الدبلوماسي الكامل لفرنسا، في المحافل الدولية من خلال الضغط على الحلفاء، ورغم ذلك وقعت بعض الخلافات بين الحليفين الفرنسي والأمريكي، ساهمت في توتر العلاقات من حين لآخر بينهما، إلا أن هذا لا يقلل من الدعم الأمريكي الذي حظيت به فرنسا، والذي يعود برأينا للأسباب التالية:

1- تخوف الولايات المتحدة من النفوذ السوفياتي في حال خسارتها للطرف الفرنسي الذي يتمتع بالموقع الاستراتيجي.

2- اعتبار فرنسا حليف قوي وقديم إلى الغرب الرأسمالي ناهيك عن كونها عضو فعلا في الحلف الأطلسي.

[1] إسماعيل العربي، مرجع سابق، ص 189.

[2] عمار قليل، **ملحمة الجزائر الجديدة**، ج03، (الجزائر: دار البعث، 1991)، ص 86.

3- ظلت الولايات المتحدة تعتقد أن بقاء الجزائر تحت السيطرة الفرنسية هو الوضع الأمثل، وذلك للتخوف من الأفكار التي تحملها ثورتها والتي من شأنها أن تمثله لبقية دول المنطقة.

في ظل هذه المواقف التي سبق ذكرها، ما هو مآل العلاقات الجزائرية الأمريكية بعد الاستقلال؟ وكيف ستكون طبيعتها؟ وما هي أم المتغيرات التي حكمتها؟

وهذه هي المحاور التي سنحاول منى خلالها النقطة الموالية والمنطقة بالعلاقات الجزائرية الأمريكية بعد استقلال الجزائر.

المطلب الثاني: العلاقات الجزائرية الأمريكية بعد الاستقلال 1962-1992

استكمالا لما سبق نواصل الحديث عن أهم المعطيات التاريخية بين البلدين خلال الفترة المحددة في هذا المطلب، فعند التوصل إلى ووقف إطلاق النار بين الطرفين الجزائري والفرنسي في 18 مارس 1962، وبعد رسالة التهنئة التي بعث بها الرئيس الأمريكي إلى الشعب الجزائري إلا أن بلاده لم تعترف بالحكومة المؤقتة الجزائرية رغم اعتراف فرنسا نفسها بها، وذلك تفاديا لإدراج فرنسا، وكرد فعل على ذلك صرحت جبهة التحرير الوطني بأن الولايات المتحدة كانت ضد الثورة وهي الأمريكي بإرسال رسالة تهنئة ثانية الشعب الجزائري.

1. خلال حكم الرئيس أحمد بن بلة: لقد شغل التوجه الجزائري بعد الاستقلال بال الكثير من الساسة الأمريكيين من بينهم السيناتور الجمهوري باري قولد ووتر، الذي تساءل قبل الاستقلال بفترة وجيزة قائلا "ماذا سيصبح الجزائريون على مدى السنين الخمس أو العشر القادمة؟ هل سيكونوا أصدقاء لنا أم في الإتجاه الشيوعي؟".[1]

من هذا السؤال سنبدأ مع هذه النقطة، فكيف كانت العلاقة بين البلدين في هذه الفترة؟ وما هي طبيعتها؟ وما هي أهم العوامل التي ساهمت في رسم معالمها؟

[1] ليلى تيتة، مرجع سابق، ص 99.

لقد تم اعتراف الولايات المتحدة بالحكومة الجزائرية في 29 سبتمبر 1962 وكان وليام بورتر أول سفير لها في الجزائر في ديسمبر 1962، إلا أنه وبالمقابل لم يصل السفير الجزائري إلى الولايات المتحدة إلا في 05 سبتمبر 1963، وهو ما اعتبره الأمريكيون ..... ومعاداة للغرب.

وأثناء تواجد الرئيس أحمد بن بلة في الأمم المتحدة لحضور اجتماعات الجمعية العامة وبه له نظيره الأمريكي دعوة للحضور للعاصمة واشنطن واجتمع معه سنة 1963 إلا أن هذه الزيارة فقدت معناها بعد توجه بن بلة إلى هافانا وإلتقى بكاسترو وطالب بإخلاء القاعدة العسكرية الأمريكية في غوانتنامو واعتبارها رمز للإمبريالية والاستعمار، وفي المقابل اعتبر كوبا رمز الثروة، لهذه الأسباب تم اعتبار الجزائر كوبا الثانية حسب النظرة الأمريكية.[1]

كان هذه أهم التطورات بين البلدين على الصعيد السياسي، أما على الصعيد الاقتصادي فكانت المساعدات والأمريكية للجزائر معتبرة في السنوات الأولى للاستقلال حيث قدرت خلال 1962 بحوالي 43 مليون دولار، وبلغت في 1963 حوالي 39 مليون دولارا، وفي سنة 1964 ما قدره 43 مليون دولارا، وقد اتهمت الجزائر الولايات المتحدة بدعم النظام المغربي خلال حربه مع الجزائر في 1963، بالإضافة إلى امتناعها عن بيع الأسلحة للجزائر، ورغم كل هذا استمرت الولايات المتحدة في تقديم المساعدات الاقتصادية للجزائر كما أشرنا، ويعود ذلك للأهداف الأمريكية في المنطقة على المدى البعيد إلا أن الولايات المتحدة قررت في 1965 خفض هذه المساعدات إلى غاية تغيير الجزائر لمواقفها المتصلبة اتجاهها.

وباختصار فخلال فترة حكم الرئيس بن بلة عرفت العلاقات الجزائرية الأمريكية تفاوتا في المجالات فكانت منتعشة على الصعيد الاقتصادي إلا أنها تحمل بوادر خلاف عميق على الصعيد السياسي.

[1] Nicole GRIMAUD, La Politique Etrangère Algérienne 1962-1978 éditions paris, karthala, p 146.

2- خلال حكم الرئيس هواري بومدين: بحدوث الانقلاب الذي قام به وزير الدفاع هواري بومدين على الرئيس بن بلة بدأت مرحلة جديدة من العلاقات بين البلدين يمكن تلخيصها فيما يليك

بعد 17 يوما من الانقلاب اعترفت الولايات المتحدة بالحكومة الجديدة، وكرد فعل بعث الرئيس الجزائري برسالة إلى الرئيس بونسون، معربا له عن رغبته في توطيد العلاقات مع الولايات المتحدة في كل الميادين.

في هذه الفترة كانت الجزائر حاضرة بقوة على الصعيد الديبلوماسي إلى جانب قضايا العالم الثالث والتحرر وتصفية الاستعمار، وإقامة نظام اقتصادي عالمي يساوي بين فرص دول الجنوب والشمال، وفي نهاية 1966 وبداية 1967 عرفت العلاقات بين البلدين توترا ملموسا بسبب التصريحات الجزائرية الرسمية المعارضة وفي هذه الفترة سجل تراجع للمساعدات الأمريكية الاقتصادية للجزائر، حيث بلغت 11 مليون دولار فقط.

وفي 06 جوان 1967 قامت الحكومة الجزائرية بقطع العلاقات الدبلوماسية مع واشنطن بسبب الدعم المطلق لإسرائيل في حرب 1967، ومعارضتها للقضية العربية وتعتبر هذه المحطة قمة التوتر ففي العلاقة بين البلدين[1].

وفي نفس السنة عزمت الدول العربية على حظر بيع النفط والغاز للولايات المتحدة وبريطانيا والذي دام 11 أسبوعا وانتهت في 12 سبتمبر 1967.

واستمر التوتر في العلاقة بين البلدين لفترة غير وجيزة، وحدثت بداية التقارب للجزائر الأمريكي في مارس 1971، وقبل ذلك في أوت 1970 طلب الرئيس نيكسون من الحكومة الجزائرية التدخل لدى سفارة حركة تحرير جنوب الفيتنام، فيما يخص المساجين الأمريكيين.

[1] Nicole Grimaud, Ibid, p 149.

وفي 1974/04/11 استقبل الرئيس الأمريكي نظيره الجزائري في البيت الأبيض عندما جاء هذا الأخير إلى الدورة الخاصة لأمم المتحدة حول المواد الأولية وهذه الحادثة تعتبر في حد ذاتها سابقة، حيث يقوم الرئيس الأمريكي باستقبال رئيس دولة لا تربطه معها علاقات في تلك الفترة.

ومع زيادة الاهتمام الأمريكي بالجزائر أدرك وزير الخارجية الأمريكي كيسنجر أنه سيكون لها دور مهم في حل قضية الشرق الأوسط، فقام بالاجتماع مرتين مع الرئيس هواري بومدين خلال 1973-1974 لمناقشة تطورات قضية الشرق الأوسط، كما وجه الرئيس الجزائري رسالة تهنئة إلى الرئيس فورد أمل فيها إلى تطوير العلاقات بين البلدين، وكنتيجة لهذه الاتصالات الدبلوماسية المتكررة تم إعادة العلاقات بين الطرفين من جديد في 12 نوفمبر 1974.

وعلى الصعيد الاقتصادي كان لتوقيع صفقة البازو والتي تمت في 10 أكتوبر 1969 والتي تقضي بتموين الشاطئ الشرقي للولايات المتحدة بحجم 10 مليار متر مكعب مكن الغاز الطبيعي المميع لمدة 25 سنة، إلا أنها تعثرت بسبب تأخر الولايات المتحدة في إنشاء مصنع تمييع الغاز الطبيعي بأرزيو، ما نسبب في تأخير البدء بالإنتاج إلى سنة 1978 [1]، وخلال الفترة الممتدة من عقد الاتفاقية إلى بداية الإنتاج 1969-1978 حدثت تقلبات كبيرة في السوق الدولية للطاقة، مما دعا إلى إعادة تقويم اعار المواد الطاقوية ومنها الغاز، وهي نقطة خلاف بين سوناطراك والبازو، أضف إلى ذلك بروز المكسيك كدولة مصدرة للغاز فيما بعد وكان ذلك يعني توفر الغاز للولايات المتحدة من مناطق أقرب، أدت إلى إلغاء الاتفاقية[2].

وفي سنة 1976 أصبحت الولايات المتحدة الشريك التجاري الرئيسي للجزائر بدل فرنسا باستحواذها على 24.4 بالمائة من التجارة الخارجية الجزائرية.

[1] عبد السلام بلعيد، الغاز الجزائري بين الحكومة والضلال، الجزائرK المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية 1990، ص 17.
[2] المرجع نفسه، ص ص 128-129.

وما يمكن أن يستخلص عن العلاقة بين البلدين في هذه الفترة هو تميزها بالاضطراب تارة والتحسن تارة أخرى، في ظل اختلاف المصالح والتوجه الإيديولوجي، فيمكن أن نجد في كل مرة تقارب على الصعيد الاقتصادي إلا وتأثر بالاختلاف الإيديولوجي المتعلق بالقناعات الأساسية لكل طرف، وهو ما يمكن التعبير عنه بالمفارقة الإيديولوجية البراغماتية.

3-خلال حكم الرئيس الشاذلي بن جديد: بوفاة الرئيس بومدين في أواخر 1978 وبمجيئ الرئيس شاذلي عاد الأمل لواشنطن لإعادة التقارب بينها وبين الجزائر، واعتقد الأمريكيون أن السياسة الراديكالية للجزائر اتجاه الولايات المتحدة ستتغير، وفي السنوات الأولى من حكم بن شاذلي جاءت أزمة الرهائن الأمريكيين الذين احتجزهم الطلبة في إيران، إثر اقتحامهم السفارة الأمريكية في طهران سنة 1979، والذي لعبت فيه الجزائر دور الوسيط الناجح في تحرير الرهائن، وبرهن ذلك على ووزن الدبلوماسية الجزائرية وقدرتها على التعامل مع الأزمات.

لكن إدارة الرئيس ريغن لم تثمن هذا الانجاز، ولم توجه دعوة للرئيس الجزائري، بل تكثر من ذلك ثبتت الاتجاه نحو المغرب الحليف الذي تربطهما مصالح حيوية ودعمت موقفه من قضية الصحراء الغربية.

وعلى صعيد التعاون العسكري فإننا لا نجد له أي أثر قبل سنة 1980 فالجزائر كانت الدولة المغاربية الوحيدة التي لم تستفد من ببرنامج المساعدات العسكرية الأمريكية لدول المنطقة، على عكس تونس، ليبيا، والمغرب.

وقد قام أول أسطول أمريكي بزيارة الجزائر بميناء وهران بتاريخ سبتمبر 1980 وقبل ذلك وفي نفس السنة انتشرت الجزائر طائرات شحن أمريكية كما شارك الأمريكيون في إنقاذ ضحايا زلزال الأصنام.

والمحطة التالية في جولتنا عبر تاريخ العلاقات بين البلدين، هي زيارة الرئيس الشاذلي لواشنطن 1985/01/17 في سابقة تعتبر أول زيارة رسمية من نوعها، وقد تكون بداية التحول في مسار علاقات البلدين، وقد جاءت هذه الزيارة سياق مجموعة أحداث، أهمها الاتجاه نحو تنويع مصادر السلاح، واتفاق الوحدة بين المغرب وليبيا الذي اعتبرته الجزائر موجه ضدها بالأساس[1].

وعن الأحداث التي مست البلاد في 05 نوفمبر 1988 والمتمثلة في انفجار الشارع الجزائري مطالبا بالتغيير، وما تبع ذلك من إلغاء نتائج الدور الثاني من المسار الانتخابي في 1992، ودخول الجزائر في الأزمة فما هو الموقف الأمريكي من تعثر المسار الانتخابي في الجزائر، والأزمة متعددة الأبعاد التي عرفتها الجزائر خلال عقد التسعينات.

وفي نهاية هذا المبحث المتعلق بالإطار التاريخي للعلاقات الجزائرية الأمريكية والتي تعود لظهور الولايات المتحدة كدولة مستقلة في 1776، ما يعزز العمق التاريخي للعلاقات بين البلدين، إلا انه ببدو وجليا التذبذب وعدم الاستقرار والذي طغى على هذه العلاقة التي مرت بأزمات وصلت قطعها في منتصف السبعينات، ويمكن القول بأنه تاريخيا لا يمكن الحديث عن الجزائر والولايات المتحدة كحلفين استراتيجيين ولكن بلدين جمعهما الاقتصاد وفرقتهما الإيديولوجيا.

[1] عمر عز الرجال، "أبعاد زيارة الرئيس بن جديد للولايات المتحدة"، **السياسة الدولية**، ع81، 1985، ص: 138.

المبحث الثاني: تطور العلاقات السياسية بين الجزائر والولايات المتحدة:

يعتبر المجال السياسي أساس أي تقارب بين الدول كون الإدارة السياسية الحقيقية هي الأرضية لكل اتفاق في أي مجال، إلا أن هذه القاعدة كانت نسبية في إطار العلاقات الثنائية الجزائرية الأمريكية، وهو ما كان سائدا أثناء فترة حكم الرئيس الراحل هواري بومدين، ففي حين كانت العلاقات السياسية متعثرة إلا أن العلاقات الاقتصادية كانت جيدة.

وفي هذه النقطة سنحاول توضيح طبيعة العلاقات السياسية بين الجزائر والولايات المتحدة بعد نهاية الحرب الباردة، وأهم ما ميزها، فما هو موقف الولايات المتحدة من إلغاء المسار الانتخابي نهاية سنة 1991 في الجزائر؟ ومن الإصلاحات التي حاولت الحكومات الجزائرية المتعاقبة وضعها؟ وبالمقابل فما هو موقف الجزائر من أهم المبادرات الأمريكية وأهمها حرب الخليج الثانية؟

ويمكن إيجاز أهم التطورات على الصعيد السياسي بين البلدين من خلال الفترات التالية:

المطلب الأول: مرحلة الاضطراب والغموض 1992–1995:

في مطلع 1992 وبإلغاء الدور الثاني من الانتخابات التشريعية في الجزائر، وجدت الولايات المتحدة نفسها في مأزق حرج، على حد تعبير وويليام كونت، فمن جهة يعتبر توقيف المسار الانتخابي وإلغاء النتائج عملا غير مشروع وضاق لمبادئ الديمقراطية بكل المقاييس، ومن جهة أخرى فالجبهة الإسلامية للإنقاذ تعتبر من أكبر المنتقدين للإدارة الأمريكية، خاصة بعد غزو العراق من خلال التحالف ضد الإسلام والمسلمين، ما ولد شعورا عدائيا اتجاه الولايات المتحدة[1] لذلك اتسم الموقف الأمريكي بالتأرجح وعدم الثبات.

فقد حافظت الإدارة الأمريكية على جزء من علاقاتها مع الحكومة الجزائرية إلا أن أبقت على اتصالاتها سرية مع قيادي الجبهة الإسلامية في أمريكا وأوروبا تحسبا لأي طارئ، من جهتها أبدت الجزائر إنكفاء على الداخل وتقلص دورها الإقليمي والدولي بشكل كبير، حيث أنها لم تكن مع التحالف الدولي لضرب العراق بل كانت ترفضه إلا أن موقفها لم يكن فعالا.

[1] William Quaudt, « **Flirtconrarie entre Washington et Alger** », **Le mande diplomatique**, Juillet 2002, p 15.

في هذه الفترة بدأت الظروف الأمنية داخل الجزائر في التدهور، ما أدخل البلاد في موجة رهيبة من العنف، بسبب اختيار أنصار الجبهة الإسلامية السلاح للتعبير عن مطالبهم.

بالنسبة للولايات المتحدة ومع مطلع التسعينات، كان الجمهوريون في الحكم وعلى رأسهم الرئيس جورج بوش الأب والمعروف عن الجمهوريون موقفهم العدائي من الإسلام السياسي، خاصة بعدة حرب الخليج الثانية والانتقاد الكبير الذي وجه لهم، فقد اعتبر الجمهوريون أن ظاهرة الإسلام السياسي تشكل خطرا على مصالحهم وأهدافهم مستقيلا، كونهم يولون أهمية كبيرة للهاجس الأمني في سياستهم الخارجية وتسيطر عليهم أفكار الزعامة الأمريكية وضرورة صياغة النظام العالمي الجديد وفق ما يضمن وضع الهيمنة التامة للولايات المتحدة على العالم.

إلا أنهم لم يريدوا إظهار العداء للمسلمين[1] لذلك يمكن أن نسجل أن الموقف الرسمي الأمريكي أظهر ضمنيا ارتياحا كبيرا لتدخل الجيش وإقصاء الإسلاميين ففي الجزائر.

وبمجيء الديمقراطيين للحكم بقيادة الرئيس بيل كلينتون والذين يركزون على موضوعات السياسة الدنيا والاقتصاد المعولم، حاولت الإدارة الديمقراطية الاستفادة من كافة الظروف المحتملة، بما في ذلك إمكانية وصول الإسلاميين للسلطة في الجزائر، لتفادي تكرار تجربة الحليف الضائع، التي حصلت مع إيران، حيث نجحت الثورة الإسلامية، لذلك تجنبت الإدارة الأمريكية معاداة أي طرف من أطراف الصراع في الجزائر، كيف تم ذلك؟ بتغليب الأبعاد ذات الطبيعة الاقتصادية على الأبعاد الأمنية، وعدم الإدلاء باي تصريح يمثل تدخلا في الشأن الجزائري[2]، وفي هذه الفترة أبدت واشنطن مواقفا وسياسات متناقضة أحيانا، فمثلا أبدت مساندتها للنظام الجزائري في مواجهة مع عناصر الجبهة الإسلامية للإنقاذ، في حين كانت تأوي على أراضيها أحد قيادي الحزب المحظور أنور الصادر في حقه حكم بالإعدام بالجزائر، وفي سنة 1994 تنبأ كل من السفير الأمريكي

[1] شريف عبد الرحمن، "الرؤية الأمريكية للجزائر من الاقتصادي إلى الأمني"، من الموقع الإلكتروني:
http://www.islamonlie.net/arabic/politics/2001/10/article11.5htm.

[2] المرجع نفسه.

بالجزائر كازي ومجلة النيويورك تايمز، بسقوط النظام الجزائري خلال ستة أشهر بالنظر إلى ما وصلت إليه الأمور[1].

وخلال سنة 1995 حيث تم إصدار وثيقة روما برعاية المنظمة الكاثوليكية من 8 إلى 13 جانفي، وتم ذلك بحضور الهيئات، وقد دعمت واشنطن هذه المبادرة التي انتقدت الحل العسكري، وحملت المؤسسة العسكرية مسؤولية ما يجري في الجزائر، ولكنها لم تقم بإدانة أي طرف بل اكتفت بإظهار أسفها، حيث صرح ديفيد جونسو بأن نتائج مبادرة سانت إيجيديو محاولة جادة لإيجاد حل سلمي للأزمة الجزائرية، وردتالجزائر باعتبار هذه المبادرة ونتائجها تدخلا أجنبيا في شؤونها الداخلية ورفضت ذلك بشكل قاطع وصريح[2].

المطلب الثاني: مرحلة التطبيع الجزئي 1995-1998:

بمجيء الرئيس اليامين زروال أعادت واشنطن العلاقات مع المسؤولين الجزائريين إلا أن هذه الاتصالات فشلت، لأن الرئيس الجزائري لم يحقق الإصلاحات المنشودة في نظر الأمريكيين، في هذه الفترة كانت الولايات المتحدة تعتقد بأن ما يحدث بالجزائر مواجهة بين سلطة قائمة ومعارضة مسلحة، وهذا ما دفعها لحظر بيع الأسلحة للجزائر، والتقليل من تمثيلها الدبلوماسي فيها، ولكن سنة 1996، بدأت الولايات المتحدة تعدل سياستها اتجاه الجزائر، ويعود ذلك إلى ما يلي:

أ- فشل أرضية روما بالنظر لضعف المعرضة وعدم تقبلها داخليا بشكل مطلق.

ب-بداية استهداف المدنيين من طرف الجماعات المسلحة.

ج- الهجوم الإرهابي على برج التجارة العالمي في منتصف التسعينات.

ومن هنا اقتنعت واشنطن بأن المعلومات والتصريحات المقدمة من طرف الحكومة الجزائرية هي الأصح، فبدأت في تعديل سياستها وإبراز مساندتها للجزائر، وابتداء من سنة 1996 اعتبرت

[1] Elwatan 27/12/1997.

[2] أحمد مهابة، "الجزائر بين المشكلات الداخلية والتدخلات الخارجية"، **السياسة الدولية**، ع128، أفريل 1997، ص138.

وواشنطن بمثابة دولة محورية[1].واستقرارها مهم جدا للمنطقة ككل، لذلك يجب مساعدتها ودعمها، وهذا ما عبر عنه الرئيس بيل كلينتون، في تقريره السنوي المتعلق بالإستراتيجية الأمنية الأمريكية للقرن 21، وجاء فيه: "نحن نهتم باستقرار وازدهار منطقة شمال إفريقيا" وهذا ما تجلى في الدعم الأمريكي لحكومة الرئيس زروال في حربها ضد الإرهاب، ورغم كل ذلك فإن الجزائر صنفت من طرف الإدارة الأمريكية في هذه الفترة ضمن فئة الدول الفاشلة وأدرج اسمها ضمن Travelwarming وهي الدول التي يعذر من السفر إليها[2].

وفي سنة 1997 وتحديدا خلال شهر مارس قام كاتب الدولة المكلف بالشرق الأوسط مارتن أنديك بزيارة الجزائر، وصرح أن بلاده لا تخفي رغبتها في الحضور بالجزائر بشكل قوي، خاصة بعد جهود الإصلاح التي قام بها الرئيس زروال وهو ما يشكل نقطة تحول في السياسة الأمريكية اتجاه الجزائر، حيث صرح السفير الأمريكي بالجزائر رونالدنيومان في سبتمبر 1997 بأن بلاده تدعم جهود الإصلاح الذي قام بها زروال، كما أكدت الإدارة الأمريكية أن النظام الجزائري برئ من التهم الموجهة إليه حول ضلوعه في المجازر، واعتبرت واشنطن بأن الجزائر مرت بمرحلة انتقالية صعبة في مواجهة الإرهاب دون أن تلق السند الدولي[3].

المطلب الثالث: مرحلة التنسيق 1999-2004:

بانتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في أفريل 1999، وهو الرجل الدبلوماسي الذي شغل منصب وزير الخارجية، ويحرص على إقامة علاقات مع الغرب، هذا ما جعل الإدارة الأمريكية تعبر عن ارتياحها لمجيئه للرئاسة في الجزائر.

---

[1] عمر بن قفة، "التطويق الفرنسي والقفز الأمريكي سمات المرحلة الحالية في التعامل الدولي مع دول المغرب العربي"، من الموقع الإلكتروني:

www.albayan.co.ae/.alayan/200/07/14/sya/40.htm

[2] La Tribune 19 Janvier 2000.

[3] خير الدين العايب، "الجزائر دور محوري في النظام المتوسطي"، من الموقع الإلكتروني:

www.azzaman.com/azzaman/articles/2002/01/01-18htm

لقد بدأ التنسيق في المجال السياسي بين البلدين يتكاثف خصوصا بعد توقيع اتفاق سلام بين إريتريا وإثيوبيا في الجزائر، وبمساهمة أمريكية في ديسمبر 2000 وبحضور كاتبة الدولة للخارجية مادلين، ولبرليت، وأثناء التوقيع على هذا الاتفاق طلبت كاتبة الدولة الخارجية رسميا من الجزائر، لعب دور في تسوية النزاع القائم في الشرق الأوسط بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وهذا في حد ذاته يعتبر اعترافا أمريكيا بالدور الدبلوماسي النشط للجزائر، والذي يمكن الوثوق به خاصة وأن واشنطن تردك ذلك جيدا من خلال تاريخ الدبلوماسية بين البلدين، وتدخل الدبلوماسية الجزائرية في قضية الرهائن الأمريكيين في طهران.

و بفوز الجمهوريين تحت قيادة الرئيس جورج ولكر بوش، فضلت الإدارة الجمهورية الاستمرار في نفس السياسة التي انتهجتها الإدارة الديمقراطية تحت إشراف الرئيس بيل كلينتون باللعب على المحاور الهادئة، وهي الدعوة لتحرير الاقتصاد والتعددية السياسية ودعم المؤسسات النيابية وحكم القانون واحترام حقوق الإنسان، والالتزام بعدم إبداء أي مبادرة فيما يخص الوضع الجزائري وذلك لسببين[1]:

أ- ضمان أن تكون الولايات المتحدة أقل المتضررين مما يجري في الجزائر.

ب-استفادة الولايات المتحدة من عملية التحول الليبرالي الذي تشهده الجزائر منذ بداية التسعينات.

وقد حصل أول اجتماع بين الرئيسين الجزائري عبد العزيز بوتفليقة والأمريكي جورج بوش في نيويورك بتاريخ 11 جويلية2001، وفي هذا اللقاء فضل بوش فتح الملفات الاقتصادية الهادئة مع نظيره الجزائري وتجنب طرح الأسئلة المتعلقة بالوضع الداخلي، ما يعني أن الرئيس الأمريكي كان مقتنعا، وعلى الرغم من كون من الجمهوريين بأن سياسة الولايات المتحدة اتجاه الجزائر، يجب أن تحدد في مجال إدارات الشركات الأمريكية الكبرى العاملة في مجال النفط في الصحراء الجزائرية، إلا

[1] أسبوعية الأيام السياسية، العدد 53، 2003/12/30.

أنه وبعد انفجارات 11 سبتمبر والتي أصابت نيويورك وواشنطن واهتز لها العالم، وكان لها الأثر الكبير على كبريات التوجهات العالمية، وتسببت في إعادة صياغة الإستراتيجية الأمريكية، ليس اتجاه الجزائر فحسب بل اتجاه العالم ككل فبعد ما كان المنظور الأمني أحد الخيارات الإستراتيجية أصبح بعد هذه الأحداث المنظور الوحيد لها، ومن جهتها الجزائر بوصفها إحدى أكبر الدول المتضررة من الإرهاب، دعت لتنسيق الجهود الدولية لمحاربته، فقد أبدت رفضها لاستهداف المدنيين، وأدانت هذه الهجمات وأبدت تعاطفها مع الشعب الأمريكي في مأساته وقد أكد السفير الأمريكي بالجزائر دافيد هيوم بأن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة كان أول قائد عربي يدين هجمات 11 سبتمبر[1].

وقد قام الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بزيارة ثانية لواشنطن في 2001/07/12، حيث أجرى محادثات مع عضو مجلس الشيوخ السيد كيندي، والسيد ديفيد ليسار رئيس الشركة الأمريكية للدراسات الهندسية هالبيرثون، السيد كولن باول المستشار الأمريكي المكلف بالشؤون الخارجية، والرئيس بوش ويعلق أحد مسؤولي البيت الأبيض عن هذا اللقاء بقوله: "إن اللقاء كان روتينيا وظهر الرئيس الأمريكي وكأنه غير مهتم بالأمر، إلا أن الرئيس الجزائري عرف كيف يغير مسار اللقاء تماما، عندما قال: "إن الجزائر التي اكتفت بنار الإرهاب لعشرية كاملة تحس ما أحاط ببلدكم، وليس لها إلا أن تكون متضامنة مع الولايات المتحدة"، وشكلت هذه الكلمة الانطلاقة الحقيقية للنقاش الذي كان إيجابيا.

وفي إطار التنسيق السياسي بين البلدين الذي عرف تطورا كبيرا بعد توقيع اتفاق السلام بين إيريتيا وأثيوبيا، حاولت الجزائر إيجاد التقارب بين واشنطن وطهران فيما يتعلق بملف إيران النووي ونسجل الطلب الأمريكي من الجزائر بالمساهمة في توقيع اتفاق سلام سوداني، بالنظر لدور الدبلوماسية الجزائرية، وثم أيضا الإفصاح من طرف واشنطن عن الدور الذي لعبته الجزائر في قبول

[1] http://usinfo-state-gov/topical/pol/terror/texts/03051907-htm

طرابلس تسوية ملف لوكربي وقبوله دفع التعويضات، وهي نقطة أخرى في رصيد الدبلوماسية الجزائرية.

وقد عبرت الولايات المتحدة عن تأييدها للمبادرات التي اتخذها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، والداعية إلى خوصصة الاقتصاد والانفتاح على العالم الخارجي، وكذلك دعمها لمشروع الوئام المدني، وهذا ما عبر عنه السفير الأمريكي بالجزائر كاميرون هيوم، بقوله: "إن الجزائريين هم الذين عليهم أن ينسوا ويغفروا ... إذ نجح مسعى الوئام سنحترمه، والولايات المتحدة في أفضل موقع لتشجيع التغيرات الإيجابية في الجزائر"، ومن جهته أعرب الرئيس الجزائري عن امتنانه للدعم الأمريكي لمشروع الوئام المدني.

في 2003/12/03 قام كولن باول وزير الخارجية الأسبق بزيارة للجزائر في إطار جولة مغاربية، وتناولت محادثاته مع السلطات الجزائرية، عدد من القضايا التي تهم البلدين أهمها موضوع الشراكة الاقتصادية، التنسيق السياسي والتعاون الأمني ضد الإرهاب[1].

وفيما يخص قمة هرم السلطة في البلدين، فقد بدا الرئيسان الجزائري والأمريكي وغيرهما في الذهاب في مجال التنسيق بين البلدين في كل المجالات وبدون استثناء، وهو ما يجسده رغبة الرئيس الأمريكي في العمل مع الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في عهدته الثانية، من جهته الرئيس الجزائري أبدى رغبته في التعاون مع نظيره الأمريكي من خلال رسالة التهنئة التي بعث بها إليه بعد إعادة انتخابه أواخر 2004، حيث صرح:" إن مرتاح لإمكانية مواصلة العمل معكم يمكن تعزيز وتعميق علاقاتنا الثنائية التي تطورت في السنوات الأخيرة...وكفاحنا المشترك ضد الإرهاب ساهم في تقاربنا، والمساهمة في تشييد عالم أكثر أمنا وعدلا ورخاء"[2].

[1] المؤتمر الصحفي لكولن باول بالجزائر بتاريخ 2003/12/30 من الموقع الإلكتروني:
http://usinpo-states.gov/arabic/ws-sub.htm

[2] يومية الخبر، عدد يوم 2004/11/06.

وجاءت هذه الرسالة على نحو يؤيد توجه الإدارة الأمريكية بخصوص اختيار الجزائر وباكتشاف لقطبين بارزين للتعامل معهما لمكافحة الإرهاب.

وفي الختام الحديث عن هذه النقطة، يمكن القول إجمالا بأن العلاقات السياسية بين الجزائر والولايات المتحدة تميزت بالاضطراب وعدم الثبات، فالولايات المتحدة حاولت المحافظة على مصالحها الاقتصادية في الجزائر، وما يشد عليه ذلك من تنسيق بين مجموعة من السياسات والآليات المتناقضة أحيانا، وهو ما جعل العلاقات السياسية بين البلدين للثبات، ويمكن أن نرى التغير الحاصل في السياسة الأمريكية اتجاه الجزائر بعد منتصف التسعينات، حينما تأكدت واشنطن استحالة وصول الإسلاميين إلى السلطة في الجزائر، في هذه الفترة دخلت الجزائر في عزلة عن العالم، وتراجع دورها الدبلوماسي على الصعيد الإقليمي والدولي، إلا أنها بعد منتصف التسعينات حاولت العودة للساحة الدولية.

وبمجي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي جعل من إعادة الاعتبار الدولي للجزائر أحد المحاور الأساسية، لذلك اختار التركيز على العلاقة مع الولايات المتحدة سعيا منه للتكيف مع نظام عالمي يقوم على استقطاب أبادي شديد، وتكرست هذه الجهود باعتبار واشنطن للجزائر شريك أساسي في إعادة ترتيب الشؤون الإقليمية للمنطقة، وبلغ التنسيق السياسي بين البلدين ذروته خلال السنوات الأربع الأخيرة، فاتحا آفاقا واسعة أمام البلدين توقف على مدى توفر الإدارة الحقيقية والظروف الملائمة.

وإذا كان ما يميز جانب التنسيق السياسي لعلاقات البلدين، فما الذي يمكن قوله عن التعاون الأمني والعسكري بين البلدين.

المبحث الثالث: التنسيق الأمني بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية:

سنعالج هذا المبحث المعنون بالتنسيق الأمني بين الجزائر والولايات المتحدة من خلال مطلبين:

- التنسيق الثنائي بين البلدين، ويتناول الزيارات المتبادلة والتمارين المشتركة، وكل أشكال التعاون بين الجيشين الجزائري والأمريكي في هذا الإطار.

- التنسيق الأمني بين البلدين في إطار جماعي: ويضم التنسيق الأمني في مجال مكافحة الإرهاب خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 والحوار بين الحلف الأطلسي والجزائر في إطار الحوار الأطلسي المتوسطي، باعتبار أن التقارب الجزائري الأطلسي هو بالدرجة الأولى تقارب بين الجزائر والولايات المتحدة.

ومن خلال هذين النقطتين سنحاول الإجابة عن الأسئلة التالية:

متى بدأ التنسيق الأمني بين البلدين؟ وإلى أين انتهت؟ وما ذا حقق الطرفين؟ وما هي آفاقه؟

في البداية وقبل الكلام عن التنسيق الأمني بين البلدين، سنورد تصريحات بعض المسؤولين لتقدمتها مقدمة هذا المبحث.

"لم تكن علاقاتنا الثنائية في يوم من الأيام أقوى مما هي عليه اليوم" كولن باول

"نحن نقدر بشكل خاص تعاون الجزائر الاستثنائي في الحرب ضد الإرهاب" كولن باول

"تعلمت الولايات المتحدة الكثير من التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب" وليام بيركز

"إننا نقدر العلاقات التي تربط بلدينا ومستوى التعاون الذي حققناه" الرئيس جورج بوش

"إن الجزائر تؤيد المبادرة الأمريكية في خوض عمل دولي ضد الإرهاب، وترغب في بناء علاقات وثيقة، وشراكة حقيقية مبنية على الثقة وتوازن المصالح" الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.

المطلب الأول: الإطار الثنائي للتنسيق الأمني بين البلدين:

ستتم معالجة هذا المطلب من خلال فرعين يتناول كل منهما فترة معينة وسنحاول تحديد مهام كل مرحلة، واستنتاج ملامحها الأساسية.

1- مرحلة قبل التنسيق 1992-1998:

في بداية التسعينات كانت الأوضاع الأمنية جد متردية بالجزائر بعد إلغاء المسار الانتخابي في 1992، مما أثر سلبا على الاستقرار الداخلي للبلاد، من جهتها كانت الويات المتحدة تراقب جيدا ما يحدث وقررت عدم الدخول في علاقات مباشرة مع الجزائر، وبدأت العلاقات الأمنية بين الطرفين مطلع الثمانينات بشكل محتشم، ولم تكن موجودة قبل ذلك، وبعد زيارة الرئيس الجزائري "الشاذلي بن جديد" للولايات المتحدة 1985 أصبحت الجزائر تستفيد من برنامج "FMS" ورغم ذلك فإن مقتنيات الجزائر العسكري من الولايات المتحدة لم تتجاوز 2.2 مليون دولار 1991، ومليون دولار فقط خلال سنتي 1992-1993 [1] وبعد هذا التاريخ ظل التعاون والتنسيق الأمني بين الطرفين في أدنى مستوياته، وبالنظر إلى مستوى العنف الذي وصل إليه الوضع في الجزائر، شككت الإدارة الأمريكية في إمكانية استمرار قيام النظام السياسي الجزائري، الذي بدا هشا وضعيفا، وبحلول سنة 1995 وقدم الرئيس "اليامين زروال" عاد الأمن بعض الشيء إلى المسؤولين الأمريكيين حول إمكانية تحقيق الإصلاحات المرجوة، فأعيدت الاتصالات بين الطرفين، إلا أن الجهود التي قام بها الرئيس الجزائري لم تكن في مستوى تطلعات الطرف الأمريكي، ورغم ذلك فإن السفير الأمريكي في الجزائر آنذاك السيد كازي قال: "إن العلاقات بين البلدين في وضعية جيدة وأن الجزائر تسير في النهج الصحيح لديمقراطية المؤسسات السياسية والإصلاح الاقتصادي".

في هذا الوقت سعت الجزائر جاهدة لاسترجاع الاستقرار والأمن الداخلي وجعلته أول اهتماماتها، ما ساهم بشكل مباشر في تفويض دورها الدبلوماسي المعهود، وهو ما شكل عاملا مهما في عثور العلاقة بين البلدين خاصة في شقها الأمني.

[1] Jean-François D'Agusan, Le dernier rempart ?, Force armées et politique de défense au Maghreb, Paris, édition publisus, 1998, p 103.

وخلال سنتي 1997/1996 بدأت العلاقات بين الطرفين في التحسن على الصعيد الأمني، خاصة بعد زوال التردد لذي ميز الموقف الأمريكي اتجاه الحكومة الجزائرية، وإجمالا فإن التعاون العسكري بين البلدين لم يكن موجودا بقوة قبل 1997 حيث اقتصر التبادل على بعض المساعدات الصغيرة والمتمثلة في تكوين 02 من الضباط الجزائريين ففي الولايات المتحدة سنويا.

وقد أثيرت أيضا قضية المفاعل النووي الجزائري بعين وسارة والذي تم بناؤه بمساعدة صينية، وفي 27 مارس 1996 استغلت الولايات المتحدة الأزمة المالية في الجزائر واقترحت إعادة جدولة مليار دولار من الديون الجزائرية مقابل توقيع الجزائر على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وقد صنفت واشنطن الجزائر ضمن دول الفئة الثالثة والتي يحضر بيعها أجهزة الإعلام الآلي المتطورة التي يمكن استخدامها في الأغراض العسكرية.

2- مرحلة التنسيق الاستراتيجي 1999-2004:

في هذه المرحلة يمكن أن نرصد عدة تطورات نجملها في المحطات التالية.

خلا ل سنة 1998 حدث منعرج هام جدا في العلاقات الأمنية بين البلدين، ويعود ذلك للزيارة التي قام الأميرال جوزيف لوباز، قائد القوات البحرية الأمريكية في أوروبا للجزائر في 10 أوت 1998 بدعوة من الفريق "محمد العماري" قائد أركان الجيش الجزائري، والتي تعد أول زيارة لشخصية عسكرية أمريكية على هذا المستوى العالي، كما مثلت هذه الزيارة نقطة نوعية في التعاطي مع العلاقات الأمنية بين البلدين[1]، تلتها الكثير من الزيارات والأحداث المهمة التي سنأتي على ذكرها.

خلال نفس السنة وتحديدا يوم 03 أكتوبر 1998 تم إجراء تمرين بياني مشترك لبحث والإنقاذ بين القوات البحرية الجزائرية ونظيرتها الأمريكية التي تمثلت في وحدات من الأسطول

[1] http://www.bradfod.com.uk/acad/confres/monitars/russra-mediast.htm/

السادس الأمريكي، وتعتبر هذه المناورات الأولى من نوعها التي تتم بين البحرية الجزائرية وبحرية غربية منذ الاستقلال.

في 28 سبتمبر 1999 رست الباخرة الأمريكية ماوت ورتب بالجزائر، وعلى متنها قائد الأسطول السادس الأمريكي السيد دانيال مورفي، وتأتي هذه الزيارة في إطار توطيد العلاقات بين البحرتين، حيث صرح السيد دانيال بأن زيارته تأتي في إطار دعم جهود الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وحكومته في طريق الإصلاحات التي تنقذها، وقد بلغت مشتريات الجزائر من السلاح الأمريكي سنة 1999 أكثر من 600 مليون دولار.

في 24 أفريل 2000 زار الجزائر الأميرال شارستيقسون نائب القائد الأعلى للقوات الأمريكية بأوروبا بدعوة من رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي السيد "محمد العماري" وأجرى خلال هذه الزيارة محادثات مع الرئيس عبد العزيز بوتفليقة والفريق محمد العماري تمحورت حول ضرورة وضع برنامج عسكري مشترك ودائم بين الجزائر وبلاده، لمواجهة التحديات التي تفرضها البيئة الدولية.

وفي الفترة الممتدة من 06 إلى 09 ماي 2000، تم إجراء مناورة بحرية مشتركة بين المدمرة الأمريكية آرثر،و. رادفوورد التابعة للأسطول السادس وقوات من البحرية الجزائرية ساهمت في إطلاع هذه الأخيرة على أحدث التقنيات على متن المدمرة الأمريكية والاستفادة مما تقدمه التكنولوجيا في هذا المجال[1].

وبعد شهرين وفي أواخر جويلية 2000، حل بالجزائر اللواء "راتدولشموت" العمليات للسلاح الجوي الأمريكي بأوروبا، لمناقشة واقع ومستقبل العلاقات بين البلدين، وأهم العراقيل التي تعرضتها ويوم السبت 15 أوت 2000 رست بميناء الجزائر السفينة الأمريكية بو أس أس فراسب

[1] مجلة الجيش، ع461، ديسمبر 2000، ص: 13.

في زيارة عمل استغرقت 10 أيام في إطار توطيد الصداقة والتعاون بين البحريتين، وثم خلال هذه الزيارة تبادل الخبرات حول الإنقاذ والصيانة تحت الماء، وتقديم المساعدة للبواخر في الحالات الاستثنائية وهو ما يعبر عن تزايد في وتيرة التقارب بين الجيشين.

وفي 25 أوت 2001 قام عدد من الضباط الأمريكيين بزيارة المتحف المركزي للجيش للتعرف على التاريخي الجزائري، وتحدث مدير المتحف عن العلاقات الجزائرية الأمريكية خلال القرون 16، 17، 18 والتي تميزت بالثقة والتعاون المتبادلين، وهو ما كان يجهله أعضاء الوفد الأمريكي.

ودائما في إطار التعاون العسكري بين البلدين حل بالجزائر وفد عسكري أمريكي، بقيادة العقيد راندل هادي رئيس العلاقات الدولية بالقوات الجوية الأمريكية بأوروبا في الفترة بين 4، 8 نوفمبر 2001، وتوجه الوفد إلى قيادة القوات الجوية، أين كان في استقبالهم قائد القوات الجوية العميد السعيد قوية، وتم تقديم محاضرات حول التنوع الثقافي والحضاري بالجزائر، ومهام وتنظيمات القوات البحرية الجزائرية وسلسلة الدعم للجيشين، ومنظومة التكوين، وبعدها قام الوفد الأمريكي بزيارة ميدانية إلى المدرسة العليا لتقني الطيران بالدار البيضاء، ومدرسة التخصص للحوامات بعين آرنات، وتعتبر هذه الزيارة كتدعيم لمسار التعاون العسكري بين الطرفين.

وبعد هذا العرض الموجز لأهم الزيارات التي تمت بين البلدين يمكن لملاحظة بأن هناك نقلة نوعية في وتيرة العلاقات الأمنية للبلدين، وهو ما يرهن عليه بوضوح النمو لمشارع لعدد الزيارات بين الطرفين، فقبل سنة 1997 كان الجيش الجزائري يعاني من عزلة شبه تامة عن جيوش العالم، حيث أن العنف وعدم الاستقرار شكك في قدرة الجيش الجزائري، بل أكثر من ذلك فقد اتم بضلوعه في المجازر المرتكبة في حق المدنيين، كل هذه الأسباب ساهمت في عزل الجيش الجزائري عن العالم وحرمانه من التسلح وبعض الأدوية، وقد عاشت الجزائر قبل سنة 1998 حصارا غير معلن عن الدول الغربية بقيادة فرنسا[1] وكنتيجة لذلك زاد مأزق الجيش الجزائري الذي أصبح ينظر إليه

[1] http://www.lactualetédz.com/archives/2609/politique 2609.htm

العالم الغربي بعين الريبة، حيث أن الفريق كمحمد العماري صرح قائلا "قبل 1998 كان الجيش الجزائري يعامل كالمصاب بالطاعون، لا أحد يقربنا".

وجاءت زيارة السيد جوزيف لوباز في أوت 1998 والتي عبرت عن تغير في موقف الدول الغربية إزاء الوضع في الجزائر وجيشها، فقد صرحت الإدارة الأمريكية بأن الجيش الجزائري بريء من التهم الموجهة إليه.

المطلب الثاني: الإطار الجماعي للتنسيق بين البلدين

وكما أن سنة 1998 شكلت منعرجا هاما في مسار التعاون العسكري بين البلدين وتشكلت نقطة انطلاقة حقيقية، فإن سنة 2001 لا تقل عنها أهمية، كما سنعالج هذا المطلب من خلال فرعين يتعلق الأول بالتنسيق في إطار مكافحة الإرهاب ويتعلق الثاني بالحوار الأطلسي المتوسط.

1- التنسيق الأمني بين البلدين في إطار مكافحة الإرهاب:

خلال سنة 2001 التقى الرئيسان عبد العزيز بوتفليقة وجورج بوش مرتين، وهو ما يعبر عن رغبة حقيقية في التعاون والتنسيق بين لبلدين في كافة المجالات وعلي جميع الأصعدة، وبين الزيارتين وقعت أحداث 11 سبتمبر التي قلبت الموازين وخلطت الأوراق، وجعلت الجمهوريين يعيدون ترتيب أولوياتهم وخياراتهم الإستراتيجية، فبعدما كان الأمن أحد خيارات الإستراتيجية الأمريكية، أصبح بعد 11 سبتمبر 2001 الخيار الوحيد والأمثل، فقد عاد الاستقرار الأمني بقوة لدى صناع القرار الأمريكيين.

والجزائر من جهتها كانت من الإرهاب طيلة عشرية كاملة وطالما نادت بضرورة تنسيق الجهود الدولية لمكافحته، لا شك أن ذلك شكل نقطة التقاء بين الجزائر وواشنطن، حول مكافحة الإرهاب بكافة الطرق والوسائل، فالولايات المتحدة لها الإمكانيات الضخمة التي تمكنها من محاربة الإرهاب على أعلى مستوى والجزائر تمتلك خبرة طويلة في ذلك، من هنا أصبح التنسيق والتعاون

بين البلدين ضرورة أكثر من خيارا، فكيف بدأ هذا التعاون؟ وما هي أهدافه ووسائله؟ وإل أي مد يمكن أن يصل؟

إن الإجابة على هذه التساؤلات سيكون موضوع النقطة المتعلقة بالتنسيق الأمني والعسكري بين الطرفين في إطار مكافحة الإرهاب.

مباشرة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 بادرت الجزائر إل إعلان دعمها ومساندتها لواشنطن، وإدانة الهجمات الإرهابية، حسب ما صرح به الرئيس بوتفليقة في الكلمة التي ألقاها أمام مجلس لأعمال الجزائري الأمريكي U S-abc بتاريخ 22 سبتمبر[1] وهو ما أكده السفير الأمريكي بالجزائر ريتشارد إيدرمان بقوله إن الرئيس الجزائري كان أول قائد عربي يدين هجمات 11 سبتمبر مبديا تضامن الشعب الجزائري مع لشعب الأمريكي في محنته، ومعبرا عن تأييد الجزائر للمبادرة الأمريكية في خوض عمل دولي ضد الإرهاب، مع الحرص على إشراك الأمم المتحدة.

وعن التحولات التي طرأت على العقيدة الإستراتيجية الأمريكية، يرى بعض الملاحظين بأن أحداث 11 سبتمبر لم تخلق أهدافا واستراتيجيات جديدة، بل منحت الولايات المتحدة الطاقة النفسية والقانونية والسياسية التي تحتاجها محلي ودوليا لتحقيق أهدافها القديمة والدائمة، وأيضا فإن التغيير الذي حدث في السياسة الخارجية الأمريكية مس بعض الأهداف التكتيكية فقط أما الإستراتيجية الأمريكية فلم تتبدل[2].

أما عن الجزائر فإن هذه الأحداث كانت بمثابة تأكيد على المبادرات الجزائرية التي اتخذتها في ذا المجال ونادت بها، وشكلت الحرب على الإرهاب فرصة هامة للجيش الجزائري لينخرط في

[1] الموقع الإلكتروني لرئاسة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية:
http://www.elmouradia.dz/arabe/president/active/presidentacti.htm

[2] عبد الله نقرش وعبد الله حميد الدين، "السلوك الأمريكي بعد 11 أيلول"، **المستقبل العربي**، ع 286، ديسمبر 2002، ص 06.

المساعي الدولية لمكافحة الإرهاب، ويعرض تجربته الطويلة في هذا المجال، ما أدى إل تطابق وجهات النظر الجزائرية والأمريكية حول الإرهاب وأخطاره.

وبعد 11 سبتمبر تعزز السلوك الانفرادي للولايات المتحدة تحول بذلك مفهوم لتنسيق متعدد الأطراف إل مفهوم أحادية التصرف، أي بعبارة أخرى تحول من التحالف يحدد المهمة إلى المهمة تحدد التحالف، وثم استبدال نظرية الردع المبنية على توازن القوى بالضربة الاستباقية ضد الأعداء المحتملين وهنا لا يفوتنا أن نذكر بأن مفهوم الأمن القومي، كان محور هذه الإستراتيجية واستعمل كغطاء شرعي لتبرير تصرفت الإدارة الأمريكية، وهذا المفهوم مطاطي وواسع جدا ويصعب تحديده[1].

وفي إطار مكافحة الإرهاب فقد تم إجراء العديد من المناورات بين الجيشين الجزائري والأمريكي، وكذلك تبادل المعلومات الاستخبارية بين الجيشين، حيث تسجل لزيارتين التي قام بهما ويليام بيرنيز مساعد الدولة المكلف بالشرق الأوسط للجزائر، خلال سنتين الأولى في 2002/2001 والثانية في 09 ديسمبر 2002، حيث صرح بأن الجزائر عقدت صفقة لشراء الأسلحة مع الولايات المتحدة، ولكنه لم يعطي تفاصيل عن هذه الصفقة، وأضاف بأنه تم دراسة صفقة أخرى، وأن الإدارة الأمريكية تقدمت بطلب للكونغرس من التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب، وفي ختام زيارته أجرى مباحثات مع الرئيس بوتفليقة حول التنسيق الأمني بين البلدين، اعتبرها مثمرة وفعالة.

وفي 05 سبتمبر 2003 استقبل قائد أركان الجيش محمد العماري الجنرال شارل ولدتامد نائب قائد القوات الأمريكية في أوروبا، على رأس وفد عسكري أمريكي مهم، وقد أشاد الجنرال

[1] زياد حافظ، "المشهد الاقتصادي في الولايات المتحدة وتداعياته على سياستها الخارجية"، **المستقبل العربي**، ع306، أوت 2004، ص 91.

شارل بتبادل المعلومات حول شبكة القاعدة، كما اعتبر التعاون بين الجيشين قد دخل مرحلة جديدة.

وفي إطار جهود واشنطن لمكافحة الإرهاب في إفريقيا، رصدت مبلغ 7 مليون دولار لمساعدة دول الساحل، ثم توسعت لتشمل الجزائر بطلب من قيادة القوات الأمريكية في أوروبا وتقرر رفع هذه الميزانية إلى 125 مليون دولار، وهذا ما جسده توفير الولايات المتحدة خدمات استخبارية مهمة لمالي والنيجر والجزائر، عبر طائرة استطلاع، التابعة للبحرية الأمريكية، التي قدمت معلومات دقيقة عن تحركات المدعو عبد الرزاق البار أحد أبرز أمراء الجماعات الإسلامية، حيث طرد من مالي وبعده إلى التشاد ليتم تسليمه فيما بعد للجزائر[1].

وبتاريخ 15 أكتوبر 2004 قام المنسق الأمريكي لمكافحة الإرهاب كوفربلاك بزيارة للجزائر، وصرح خلالها بأن بلاده تضع تحت تصرف الجزائر ودول الساحل عتادا تكنولوجيا حديثا، وأبدت رغبتها في تمويل المركز الإفريقي لمكافحة الإرهاب الذي أنشأ بالجزائر سنة 2004، وتعهد كوفربلاك بالرد على طلبات الجزائر بخصوص بعض المعدات التقنية، كما أشاد بتبادل المعلومات بين البلدين[2].

وبذلك فإن التنسيق الأمني بين الجزائر وواشنطن بلغ أعلى المستويات من تماريت ومناورات مشتركة من الطرفين.

حسب بعض الخبراء الأمريكيين فإن الجزائر من أوائل الدول في التعاون ألاستخباراتي ضد الإرهاب، ويرى ويليام كونت بأن الإدارة الأمريكية، عبرت في أكثر من مناسبة عن شكرها لطبيعة الدعم المقدم من طرف الجزائر في مكافحة الإرهاب.

[1] يومية الخبر، 12 ماي 2004.

[2] يومية الخبر، 16 أكتوبر 2004.

وصرح السفير الأمريكي ريتشارد إيدرمان قائلا: "لعبت الجزائر دورا هاما جدا في الحرب على الإرهاب، وتفكيك البنية التحتية لتنظيم القاعدة، وهي مرشحة للعب دور محوري في العالم العربي وإفريقيا من طرف واشنطن"، وصرح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة "إن إعادة انتخاب الرئيس الأمريكي جورج بوش سياسي في تدعيم علاقتنا وتعزيز الجهود لمكافحة الإرهاب" وفي رده عن هذه الرسالة صرح الرئيس الأمريكي "أعرب عن رغبتي في التعاون معكم خلال العهدة الثانية" ووصف فرنسيس تايلور منسق مكافحة الإرهاب بالخارجية الأمريكية التعاون الجزائري الأمريكي في المجال الاستخباراتي العسكري بالرائع، وصرح السفير الأمريكي بالجزائر السيدة جانير أندرسون، بأن العلاقات بين الجيشين ممتازة وتعززت بعد 11 سبتمبر 2001 وبدأت قبل ذلك[1].

2- التنسيق الأمني بين البلدين في إطار الحلف الأطلسي:

سنتناول بدء الحلف الأطلسي وتوسيع أدواره وإطاره الجغرافي بعد نهاية الحرب الباردة، حيث كانت فكرة توسع الحلف نحو جنوب متوسط وتحديدا شمال إفريقيا، قديمة وتعود إلى الخمسينات عندما أرادت فرنسا أن تجعل المنطقة وخاصة الجزائر تحت مظلة الحلف، وذلك لإخماد ثورة التحرير، وقد تم التنسيق بين فرنسا والحلف الأطلسي بهذا الخصوص، وبالتالي اعتبرت الجزائر أرضا فرنسية، فقدمت القوات الأطلسية المساعدة لقوات الفرنسية في حربها ضد الجزائر، وهو ما تم توضيحه في الخلفية التاريخية لهذه الدراسة.

وبعد استقلال الجزائر 1962 وتبنيها للخيار الاشتراكية، تراجعت فكرة توسيع الحلف باتجاه شمال إفريقيا، واستمر ذلك إلى غاية انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة في بداية لتسعينات، وهنا ظهر النقاش حول ضرورة بقاء الحلف باعتبار أن سبب قيامه والمتمثل في الخطر الشيوعي قد انتهى، إلا أن الولايات المتحدة المهندس الأول للحلف وصاحب القرار فيه، أوجدت أسبابا جديدة لبقائه واستمرار سيطرتها على العالم ويظهر ذلك فيما يلي:

[1] مصطفى مراح، "سنة بعد 11 سبتمبر للإرهابية الانعكاسات والتحولات"، مجلة الجيش، ع 970، سبتمبر 2002، ص11.

- صرح الرئيس بوش الأب: "إن تخفيف حدة التهديد السوفياتي لا يعني نهاية كل المخاطر، فربما اكتشفنا أثناء النظام العالمي الجديد، أن عدونا أصبح عدم الاستقرار".
- حسب الأمين العام للحلف ويلي كلاس الذي صرح في ديسمبر 1999 بأن الخطر القادم هو خطر الإسلاميين والأصوليين.
- بالإضافة إلى نشاطات المافيا والتهريب والإرهاب وكل ما يهدد الأمن والسلم العالميين[1].

وبذلك نجحت الولايات المتحدة في إقناع حلفائها بضرورة بقاء الحلف وتوسعه، ما أدى إلى دعوة فكرة توسع الحلف نحو دول جنوب المتوسطي، لذلك دخل الحلف في حوار مع هذه الدول منذ فيفري 1995، وهو ما سمي الحوار الأطلسي المتوسطي إلا أن الجزائر غابت عنه في البداية لسببين:

أ- سبب الأزمة الداخلية وعدم اتضاح الأمور السياسية في الجزائر، وهو ما جعل الحلف يتحفظ من إجراء اتصالات معها.

ب-وجود خلاف بين أعضاء الحلف في تقويم الأزمة الجزائرية ما حال دون انتهاج سياسة موحدة حيالها.

وعندما بدأ الحوار الأطلسي المتوسطي في فيفري 1995 ضم كلا من مصر والمغرب وتونس والأردن، واعتبرت الجزائر إقصاءها من هذا الحوار وتحديدا الندوة التي عقدت في نابولي 1997، رغبة في تهميشها من الترتيبات الأمنية التي ستجري في المتوسط.

وقد عرف التنسيق الجزائري مع الحلف الأطلسي وتطورا في إطار إستراتيجية المفهوم العسكري للدفاع ضد الإرهاب الدولي والذي ظهر في براغ نوفمبر 2001، وقد شاركت الجزائر في اجتماع داكيافياليه الإسلندية في ماي 2002[2].

[1] محمد سعدي، "الجنوب في التفكير الاستراتيجي الأمريكي نموذج أطروحة صدام الحضارات"، **المستقبل العربي**، ع 191، جانفي 1995، ص61.

[2] مصطفى مراح، مرجع سابق، ص 11.

لذلك فإن القيادة العسكرية الجزائرية تراهن على علاقتها مع الحلف الأطلسي، وتعمل على تطويرها باتجاه شراكة حقيقية، وهو ما يؤكده الباحث الأمريكي وولترراسلميد، بأن الجيش الجزائري يرغب في توطيد روابطه مع الولايات المتحدة والحلف الأطلسي، لذلك فهو لاستبعد انضمام الجزائر للحلف الأطلسي مستقبلا وهو نفس الطرح الذي يتبناه الخبير العسكري الجزائري، والذي يرى بأن انضمام الجزائر للأطلسي أصبح أمرا لا مفر منه ويقول "عاجلا أم آجلا ستنضم الجزائر للحلف الأطلسي وعليها أن تحسن التفاوض".

وعن الزيارات التي تمت بين الجيش الجزائري ومسؤولي الحلف الأطلسي يمكن إجمالها فيما يلي:

خلال فيفري 2002 قام وفد من الحلف الأطلسي برئاسة العقيد جياناكارلوفرنوان بزيارة الجزائر تبعتها زيارة ووفد من القيادة الجنوبية للحلف بقيادة الأميرال سيدني موغات الذي أكد بأن هناك تقدم مستمر في العلاقات بين الطرفين وأن آفاق التعاون واسعة.

وفي 2004/05/18 قام الأمين العام للحلف الأطلسي السيد أليساندرو مينوتو بزيارة الجزائر، في إطار تدعيم الحوار الأطلسي الجزائري الذي عرف نشاطا ملموسا خلال السنوات الأخيرة.

وقد أوضح الأمين العام للحلف أن الرئيس الجزائري اعتذر له عن إمكانية مشاركة قوات جزائرية في عمليات حفظ السلام التي يقوم بها الحلف، وأكد من جهته أن الحلف ستتعزز أكثر، إذا وضعت الجزائر به ربط رفيع المستوى في مقر قيادة الحلف ببروكسل، ليتم التنسيق وبشكل أفضل بين الطرفين في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة السرية، وأكد في نهاية زيارته للجزائر بأن وفدا من الحلف سيزور الجزائر مع بداية 2005 لبحث سبل تعزيز العلاقات بين الجزائر والحلف الأطلسي[1].

[1] يومية الخبر، 2004/08/09.

بالنظر إلى ما سبق فإن التنسيق الأمني بين الطرفين دقيقة لا خيار عليها، وقد تدعم عبر السنوات الأخيرة خاصة في مكافحة الإرهاب، وهو ما يبرهن عليه البرنامج للتمارين والتربصات المشتركة والزيارات بين الجيش الجزائري والأمريكي.

والإدارة الأمريكية تتجه نحو اختيار الجزائر وباكتشاف لقطبين بارزين للتعامل معهما في مكافحة الإرهاب، كما أكد كوفر بلاك على ضرورة الاستفادة من التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب، ويرى المحللون بأن بقاء إدارة بوش في البيت الأبيض سيكرس التوجه بإعطاء الأولوية للتعاون مع شركاء جدد على رأسهم الجزائر.

وقد مرت العلاقات الأمنية بين الجزائر والولايات المتحدة لمحطتين كان لهما الأثر البالغ في تغيير مسار التعاون الأمني والعسكري بين الطرفين وهما:

- الزيارة التي قام بها الأميرال جوزيف لوباز للجزائر يوم 10 أوت 1998 والتي ساهمت في كسر الحصار والعزلة التي عانت منها الجيش الجزائري لسنوات طويلة.
- أحداث 11 سبتمبر التي أظهرت الوجه الحقيقي للإرهاب وبأنه لا يعترف بالحدود، وهو ما جاء منسجما مع الجهود الجزائرية في هذا المجال.

وإجمالا يمكن القول بأن التنسيق والتعاون الأمني بين الجزائر والولايات المتحدة رغم أنه بدأ متأخرا إلا أنه حقق تطورا ملحوظا، بسبب توفر عدة ظروف ساهمت في إيجاد التقارب بين الجزائر وواشنطن، ووفق المعطيات الحالية فإن وتيرة التنسيق الأمني بين البلدين مرشحة لبلوغ درجات أعلى في المستقبل.

في نهاية هذا الفصل المتعلق بالتطور التاريخي ومراحل التقارب الجزائري الأمريكي، فتاريخيا يبدو جليا التذبذب وعدم الاستقرار الذي طغى على هذه العلاقة التي مرّت بأزمات وصلت لحد قطعها في منتصف السبعينات، ويكمن القول بأنه تاريخيا لا يمكن الحديث عن الجزائر والولايات المتحدة كحلفين استراتيجيين ولكن بلدين جمعهما الاقتصاد وفرقتهما الإيديولوجيا.

أما فيما يخص مجالات التقارب الجزائري الأمريكي، فعلى الصعيد السياسي يمكن القول بأن العلاقات السياسية، والتي كانت حديثة نوعا ما، بدت مضطربة وغير مستقرة، خاصة مع بداية التسعينات بسبب التوتر الأمني الذي عرفته الجزائر، إلا أنه ومع منتصف التسعينات بدأت تعرف نوعا من التحسن، والذي تعزز ابتداءا بين البلدين، وصولا إلى لقاء الرئيسين بوتفليقة وبوش مرتين خلال 2001، وهو ما يفسر على أنه تقارب خلال السنوات القادمة بتوفر الإرادة السياسية عند الطرفين والظروف الملائمة.

وفي المجال الأمني عرف تأخرا، بسبب عدم وضوح الرؤية السياسية في الجزائر، وغياب الاستقرار، إلا أنه وبتبني الجزائر للإصلاحات الهيكلية، وعودة الاستقرار، وضعف الجماعات الإسلامية وتشتتها بعد منتصف التسعينات اتخذت الإدارة الأمريكية موقفا أكثر وضوحا بخصوص الوضع الأمني في الجزائر.

وأعلنت مساندتها للحكومة الجزائرية في حربها ضد الجماعات الإسلامية، وتعزز هذا الاتجاه بقوة بعد أحداث 11 سبتمبر، ما ساهم في تعزيز التنسيق الأمني بين البلدين والذي يمكن القول بأنه انطلاقة جديدة للعلاقات الأمنية بين البلدين بآفاق كبيرة.

الفصل الثاني

الاستراتيجية الأمريكية في الحرب على الإرهاب وموقع الجزائر منها

اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية في حربها ضد الإرهاب على استراتيجية خاصة، وهذا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، كما كان للجزائر أيضا دور مهم في الحرب ضد الإرهاب، وذلك من خلال التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في جميع النواحي، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل.

المبحث الأول: عناصر الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

المطلب الأول: من حيث الأهداف والمصالح

هناك نوعين من الأهداف الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ومنها ما هو معلن ورد صراحة في الوثيقتين ومنها ما هو خفي ولكن يمكن استخلاصه ولعل المعلن منها هو تلك الأهداف التي اعتبرت في الوثيقة بأنها مثالية غير أن تطبيقها يتطلب وسائل واقعية.

1- الأهداف المعلنة:

- تحقيق السلام العالمي والذي يقوم وفق الرؤية الأمريكية على المجتمعات والدول الحرة المؤمنة بالقيم المشتركة من الانفتاح والحرية السياسية والاقتصادية ولهذا فإن هدف الإستراتيجية الأمريكية ليس في جعل العالم أكثر أمنا فحسب بل وجعله أفضل .

- تعزيز الحرية من أجل عالم مزدهر تتحقق فيه العدالة وكرامة الإنسان وأن السوق الحرة والتجارة الحرة هي الأخرى مظاهر لهذه الحرية.

- خلق عالم من الدول الديمقراطية ذات الحكم الجيد من أجل القضاء على الطغيان والاستبداد في العالم الذي بدوره يهدد المصلحة والأمن القومي الأمريكي.

- مواجهة التحديات التي أفرزتها العولمة من أمراض وإرهاب وغيرها.

2- الأهداف الغير المعلنة:

- فيما يخص الأهداف الأمريكية التي لم تعلن عنها صراحة في خضم إستراتيجيتها المتبناة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 فهي أهداف ليست وليدة هذه الأحداث وإنما هي جوهر العقيدة الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية منذ خروجها من عزلتها وانخراطها في الشؤون العالمية.

محور هذه الأهداف هو المزيد من التكريس للهيمنة الأمريكية وضمان استمرار الصدارة للغرب. فإن كانت الولايات المتحدة قد لعبت دور قيادي للغرب في مكافحتها للمد الشيوعي، فإنها وجدت نفسها بعد سقوط الإتحاد السوفياتي في مأزق البحث عن عدو استراتيجي جديد تمارس من خلال محاربته دورها القيادي في العالم، وقد جاءت أحداث 11 سبتمبر لتوفر لها فرصة القيام بذلك.

فأصبح الهدف الرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية ليس مكافحة هذا العدو الجديد المعروف بالإرهاب بقدر ما هو سعي أكثر للهيمنة والسيطرة الأمريكية على السياسة الدولية وذلك بعيدا عن السعي الجدي لإقناع الحلفاء والأصدقاء بضرورة التعاون مع الولايات المتحدة في مواجهة التحديات الدولية. إذ تكرر في أكثر من مناسبة ضمن عناصر الوثيقتين لاستراتيجية الأمن القومي لعامي 2002 و2006 أن الولايات المتحدة لن تتردد في العمل بمفردها إن لزم الأمر، وحتى عندما تتحدث الولايات المتحدة عن التعاون الدولي من أجل إرساء قيم الديمقراطية والحرية ومواجهة تحديات العولمة، فإنها دائما تنصب نفسها القائد للمجموعة الغربية من أجل القيام بذلك.

وباعتبار أن ميزان القوى وعلى جميع الأصعدة السياسية، الاقتصادية والعسكرية أصبح بعد نهاية الحرب الباردة لمصلحة الولايات المتحدة فإن هذه الأخيرة لن تسمح بأن تصبح أي دولة أقوى منها أو تسبقها حتى في ميدان محاربة الإرهاب، لذلك ذهبت تسعى لتوسيع دائرة هيمنتها السياسية والاقتصادية والعسكرية لحيلولة دون بروز أي نظام إقليمي يمكنه تحدي الهيمنة الأمريكية.

لذلك هناك نقطة أخرى في غاية الأهمية وهي البعد الطاقوي الذي أصبح يميز الإستراتيجية الأمريكية بصورة واضحة بعد أحداث 11 سبتمبر، فالتدخل الأمريكي في أفغانستان بهدف محاربة الإرهاب كان له هدف استراتيجي أساسي هو كون أفغانستان ما يشبه الخيار الوحيد لمشروع

أنابيب نفط بحر قزوين فهي تتمتع بموقع جغرافي يجعلها ممر ترانزيت مهما لصادرات النفط والغاز الطبيعي من وسط آسيا إلى بحر العرب وهذا ما أكده تقرير صادر عن و.أ.م[1].

وبالتالي فقد أصبح الحفاظ على تواجد عسكري أمريكي في مختلف مناطق العالم ضمانا رئيسيا للسيطرة الأمريكية على مصادر الطاقة وللتحكم بالأسعار وتحقيق فوائد اقتصادية كثيرة.

هذا فيما يتعلق بالأهداف، أما العنصر الآخر فهو يرتبط بالتهديدات والمخاطر التي حددتاه الولايات المتحدة وأعلنتها كتحديات تهدد الأمن القومي الأمريكي والدولي وتعرقل مسيرة الدول باتجاه عالم مزدهر وحر. ويمكن حصر هذه التهديدات في أربع عناصر هي: الدول المارقة، الإرهاب، أسلحة الدمار الشامل.

المطلب الثاني: من حيث مصادر التهديد

1- الدول المارقة:

إن مفهوم الدولة المارقة Rogue states يستخدم على نطاق واسع في الولايات المتحدة وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أين أصبحت إدارة جورج والكر بوش تستعمل مفهوم الدولة المارقة وتعتبرها من أبرز التحديات للأمن القومي الأمريكي، لما تشكله من تهديد لمصالح أمريكا وحلفائها، وعلى مستوى القيم لما تحمله من قيم تتناقض مع قيم العالم الحر[2].

وكثيرا ما استخدمت تسميات وعبارات متشابهة للدول المارقة من أجل وصف بعض الدول التي لا يتفق سلوكها مع المعايير الدولية خاصة في سنوات الثمانينات، حيث استعمل

[1] إسماعيل الشطي، "تحديات استراتيجية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر"، **المستقبل العربي**، ع283، سبتمبر 2002، ص 45.

[2] محمد سليمان، "مفاهيم رئيسية في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي"، **مجلة العصر**، 2003/05/19: في www.alasr.ws/index.cfm?methed=hame.cat

مصطلح الدولة الإرهابية والدولة الخارجة عن القانون حيث أطلق الرئيس رونالد ريغان عام 1986 صفة الدولة الخارجة عن القانون على ليبيا. أما بالنسبة لفترة حكم الرئيس كلينتون فقد تم استخدام مفهوم الدول المثيرة للاهتمام أو القلق states of concerne .

غير أن 11 سبتمبر 2001 جعلت إدارة بوش تستأنف استخدام مفهوم الدول المارقة، وأضافت إليها كذلك محور الشر Axis of evil الذي ضم في البداية كل من كوريا الشمالية، العراق، إيران، ثم أضيفت إليه كل من سوريا وكوبا وغيرها من الدول التي أصبحت حسب الرؤية الأمريكية تشكل خطرا على الأمن الدولي وتهدد المصالح القومية الأمريكية ومصالح حلفائها الغربيين.

وقد حددت وثيقة إستراتيجية الأمن القومي لسبتمبر 2002 الصفات التي تشترك فيها الدول المارقة وهي:

- تعامل شعوبها بوحشية واستغلال مواردها الوطنية من أجل تحقيق مكاسب شخصية للحكام.

- لا تضع اعتبارا للقانون الدولي، تهدد جيرانها وتنتهك المعاهدات الدولية التي هي طرف فيها.

- تصمم هذه الدول على الحصول على أسلحة الدمار الشامل والتكنولوجيا العسكرية المتقدمة لتستعملها في التهديد أو الهجوم لتحقيق مخططاتها العدوانية.

- رعاية الإرهاب في أنحاء العالم.

- ترفض القيم الإنسانية الأساسية وتبغض الولايات المتحدة وكل ما تمثله.

فأي دولة تحمل أحد هذه الصفات أو كلها فهي تعتبر دولة مارقة لابد من التصدي لها ومنعها من حيازة أسلحة الدمار الشامل ومن تدعيم ورعاية الإرهاب حتى لا تصبح مهددا حقيقيا للمصالح والقيم الأمريكية.

2- الإرهاب:

إن المطلع على وثيقة إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة لعامين 2002 و2006، وكذلك على خطابات البيت الأبيض الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر سيجد أن الإرهاب قد أصبح العدو الاستراتيجي الأول للولايات المتحدة بعد أن كان الإتحاد السوفياتي فترة الحرب الباردة وأنه إن كانت إستراتيجية الردع قد تناسبت مع الخطر الشيوعي، فإن محاربة الإرهاب تستوجب إستراتيجية أكثر صرامة وفاعلية باستخدام كل الوسائل الممكنة حتى العسكرية من أجل القضاء عليه.

ولكن ما يؤخذ على الاستراتيجية الأمريكية هو أنها وضعت الإرهاب كعدو وأن الولايات المتحدة هي في حالة حرب ضد هذا العدو، لكنها لم تعط تعريفا محددا لهذا العدو يضعه في السياق المناسب فأين هو هذا العدو' ومما تتكون الشبكات الإرهابية الواجب محاربتها؟.

فوفقا لإستراتيجية الأمن القومي الجديدة، الشعب الأمريكي مهدد من قبل الإرهاب الذي يتغذى من فكر عدواني، لكن في الحقيقة الإرهاب ليس عدو بل هو تكتيك يمكن أن يكون دولة أو حركة سياسية، لذلك كان لابد من تحديد أي إرهاب على الولايات المتحدة محاربتها[*] إن الحروب التقليدية تشنها دول ضد بعضها البعض، في حين أن الحرب ضد الإرهاب لا تندرج في إطار نزاع

[*] على عكس وثيقة استراتيجية الأمن القومي في فترة إدارة بوش الإبن التي لم تعطي تعريفا تحديدا لأي إرهاب هي بصدد محاربته، فإن إدارة الرئيس براك أوباما وفي وثيقة استراتيجية الأمن القومي الصادرة في ماي 2010 فقد تم حصر الإرهاب في تنظيم القاعدة.

ثنائي، ومتعدد بين الدول المتحاربة فهي حرب ضد عدو غير محدد المكان ولا حتى الزمان، وهو ما أكدته وثيقة إستراتيجية الأمن القومي لـ2002، ولكن مهما كان الاختلاف حول كون الإرهاب هو عدو مطاطي يصعب تحديده إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية قد اتخذت منه عدوا استراتيجيا ومصدر تهديد رئيسي للأمن القومي.

3- أسلحة الدمار الشامل:

إن خطر أسلحة الدمار الشامل يكمن في إمكانية حيازتها من قبل الإرهابيين أو الدول المارقة مما سيجعل البيئة الأمنية أكثر خطورة وتعقيدا.

وسواء كانت هذه الأسلحة نووية، وكيميائية فهي كانت تعتبر الملاذ الأخير في فترة الحرب الباردة، غير أن الأمور قد تغيرت بعد نهاية الحرب الباردة فسهولة التبادل في عصر العولمة جعلت من أسلحة الدمار الشامل سهلة المنال بالنسبة للدول المارقة والإرهابيين لتستعمل من أجل الترهيب والعدوان العسكري وكوسيلة لابتزاز الولايات المتحدة[1].

وقد اعتبرت العراق من أهم الدول التي كانت تشكل خطرا على الولايات المتحدة باعتبارها تمتلك أسلحة الدمار الشامل، استخدمتها في الداخل والخارج ضد الأكراد والشيعة وإيران ومن هنا جاءت الحرب الأمريكية على العراق عام 2003 بهدف القضاء على هذا الخطر وردعه قبل أن يتحول إلى تهديد فعلي للأمن القومي للولايات المتحدة وحلفائها وخاصة منها إسرائيل التي لطالما هدد الرئيس العراقي صدام حسين بضربها.

[1] The national. Security. Stategyof the united state of America, septemper 2002, op-cit.p15.

ونفس الشيء ينطبق على إيران وكوريا الشمالية اللتان تعتبران من أكثر الدول المهددة للأمن القومي الأمريكي والأمن الدولي حسب الرؤية الأمريكية.

4- الدول الفاشلة:

بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فإن العولمة مثل ما وفرت فرصا لتحقيق الكثير من الازدهار وتحسين مستويات المعيشة نتيجة ازدياد التجارة العالمية والتكنولوجيا فقد خلقت أيضا تحديات جديدة أو ما يمكن تسميته بالتهديدات الدولية الجديدة كالأوبئة والهجرة غير الشرعية وتغلغل الإرهاب، وكل هذا يمكن إيجاده وتوفره بسهولة فيما يعرف بالدولة الفاشلة pailed state .

حيث أدركت الولايات المتحدة من خلال أحداث سبتمبر أن الدول الضعيفة مثل افغانستان قادرة على تشكيل خطر على مصالح الدول القوية، فالفقر والفساد والمؤسسات الضعيفة تسمح بقيام شبكات إرهابية وكارتيلات للمخدرات تعمل ضمن حدودها القومية.

ومن هنا أصبح مصطلح الدولة الفاشلة الذي طورته المؤسسات الأمريكية مرجعية نظرية رئيسية لكيفية التعاطي مع دول الجنوب وأصبحت هذه الدول وما تحتويه من مشاكل ومخاطر تشكل تحديا كبيرا للأمن القومي الأمريكي.

المطلب الثالث: من حيث آليات مواجهة التهديدات

فيما يخص الآليات التي اعتبرتها الولايات المتحدة ملائمة لمواجهة المخاطر التي تهددها، فهي قد اتخذت صيغة الصرامة لكونها بالدرجة الأولى تتمحور حول الآلية العسكرية الهجومية قبل الدفاعية.

وإن كانت قد تمت الإشارة بل وحتى العمل ميدانيا من خلال اعتماد الولايات المتحدة على سياسة معينة في المساعدات لتعزيز الحرية ودعم الذين يناضلون سلميا ودعم المؤسسات الديمقراطية والدول السائرة نحوها، وأنه على الدول التي تريد المساعدات أن تحكم نفسها بحكمة، وأنه على الولايات المتحدة أن توقع مبدأ محاسبة هذه الدول وفرضه كي تزدهر الحرية.

غير أن آلية المساعدات والدعم هذه ليست بالجديدة، وقد تم الإعتماد عليها سابقا سواء لتحقيق مآرب أمريكية أثناء الحرب الباردة متمثلة في عدم السماح لتوسع الشيوعية أكثر في الدول التي تساعدها وتدعمها الولايات المتحدة، أو كانت هذه الآلية تعتمد عليها من أجل غايات إنسانية مثلما حدث في فترة حكم كلينتون ولو أنها كانت سياسة انتقائية، إذ لا تقدم المساعدات إلا للدول ذات الأولوية الإسترتيجية بالنسبة للولايات المتحدة.

والذي تغير بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 هو أنه بالإضافة لكون هذه الآلية تهدف لتوسيع قيم الحرية والديمقراطية وتحقق غايات إنسانية، فإنها بذلك تعتبر ضرورية لتحسين ظروف الحياة في الدول الضعيفة من أجل التقليص والحد على المدى الطويل من تولد الإرهابيين وبالتالي زعزعة البيئة الأمنية الدولية.

إذن فإن آليات المساعدات هذه ودعم الأنظمة وتشجيعها على تثبيت الديمقراطية ليست بالجديدة، وأن ما استجد ضمن الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر هو اعتمادها على إستراتيجية الحرب الوقائية، التي حلت مكان مفهوم آخر وهو إستراتيجية الردع التي كانت سائدة أثناء الحرب الباردة خاصة وأن هذه الأخيرة لم تتناسب مع الأخطار الجديدة التي تحتاج إلى إستراتيجية الضربة الوقائية التي تتعامل مع التهديد وتحبطه قبل تنفيذه، وكما جاء في وثيقة الأمن القومي لعام 2002 فإن زيادة المخاطر جعلت قضية اتخاذ عمل استباقي للدفاع عن أنفسنا أكثر

إلحاحا حتى لو لا يزال هناك عدم يقين بوقت أو مكان هجوم العدو لإحباط أو منع مثل هذه الأعمال العدائية من قبل خصومنا.

وفي حقيقة الأمر هناك نوع من الخلط أو ربما الجدل حول إذا كانت الإستراتيجية التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر هي إستراتيجية الحرب الوقائية أو الحرب الاستباقية لأنه يوجد فرق بين المفهومين[1].

– **الحرب الإستباقية:** يشير مفهوم الحرب الاستباقية إلى الاستخدام الأول للقوة العسكرية عندما يكون هناك هجوم فعلي لعدو ما، أو على الأقل هو وشيك وهذا ما كان خلال الحرب الباردة حيث اعتمدت كل من القوتين العظمتين على الاستباق باعتزام كل منهما إطلاق قوتها الإستراتيجية فالهجوم الإستباقي إذن يبرر بكون التهديد وشيك ولا يترك مجالا لاختيار الوسائل أو متسعا من الوقت للتخطيط– وبناءا على هذا يعتبر المختصون في العلوم العسكرية، الهجوم الياباني على ميناء بيرل هاير الأمريكي سنة 1941 بمثابة ضربة استباقية حيث وجعت اليابان الولايات المتحدة ضربة تستبق فيها أي هجوم أمريكي عليها[2].

– الحرب الوقائية: أما الحرب الوقائية فهي تعتمد على النوايا المحتملة لدى الخصم حيث لا يكون التهديد مؤكدا أو وشيكا وإنما يبقى هناك احتمالا لحدوثه مستقبلا كم من الوقت مستقبلا.

فالفرق إذا بين الحربين الاستباقية والوقائية هو كون الأولى تحدث في حالة الحرب الحقيقية أين يكون العدو واضحا ومحددا ويبقى فقط من يبادر بالضربة الأولى أو يكون له الإستباق، أما

[1] Colin s. Gray, « the infications of precptive and preveut war doctrines : A reconsideration », **strategic studies institute**, army 2007, p8. www.Strategicstudies.institute.army.mil/pdffiles/pub789.

[2] ياشر قطيشات، "الضربة الاستباقية كاستراتيجية جديدة في العلاقات الدولية"، صحيفة الوسط الإلكتروني، في: www.alwasatnews.com/2655/news/read/34117/1.html

الحرب الوقائية فهي تعتمد على فكرة إما حربا أو على الأقل تغيرا سلبيا ما سيحدث في المستقبل وبالتالي يجب المبادرة بالضربة الأولى قبل حدوث ذلك وبناءا على هذا فإن الحرب الاستباقية هي أكثر0000 من نظيرتها الوقائية.

على خلفية هذا الفرق بين الإستراتيجيتين نطرح السؤال التالي: هل إستراتيجية الولايات المتحدة بعد أحداث 11 سبتمبر هي إستراتيجية الحرب الوقائية أم الاستباقية؟

والإجابة هي إستراتيجية الحرب الوقائية.

فبالرغم من أن الإدارة الأمريكية تصر على أن إستراتيجيتها هي استباقية اعتبارا بأن العدو واضح والتهديد موجود فعلا، حيث نجدها تستعمل مصطلح الإستباقية في وثيقة إستراتيجية الأمن القومي 2002 و2006 وتعتبر حربها في أفغانستان 2001 وفي العراق في مارس 2003 هي حرب استباقية. إلا أنه وفي حقيقة الأمر لا أفغانستان ولا العراق كانتا تمثلان العدو الواضح أو كانت هناك حالة نزاع فعلية بينهما وبين الولايات المتحدة مثلما كان شأن هذه الأخيرة مع الإتحاد السوفياتي فترة الحرب الباردة إضافة إلى ذلك لم تقدم الولايات المتحدة أدلة فعلية عن قيام تنظيم القاعدة بهجمات إرهابية محتملة ووشيكة، كما لم يثبت وجود أسلحة دمار شامل في العراق تهدد الأمن القومي الأمريكي وبالتالي فإن استراتيجية الحرب الوقائية تعتبر الآلية الجديدة التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر من أجل مواجهة مصادر تهديد أمنها القومي.

بعد أن تم تناول عناصر الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر انطلاقا من القراءة في وثيقتي استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة لعامي 2002 و2006 يتضح بأن هذه الإستراتيجية هي بمثابة التعبير الجوهري من إيديولوجية المحافظين الجدد حيث تحمل العديد من المواضيع المرتبطة بهم فنجد: التفوق العسكري للولايات المتحدة الدور القيادي الذي على الولايات

المتحدة أن تلعبه في تعزيز الديمقراطية وقيم الحرية، إتخاذ الإجراءات الصارمة والوقائية إن استلزم الأمر ضد الدول المارقة وعملاء الإرهاب وإنشاء تحالفات مع الدول المفضلة للحرية، وأخيرا فإن إعلان الحرب على العراق في مارس 2003 وهدفها المتمثل في إسقاط صدام حسين يمثل تنفيذ التدبير الذي يروج له المحافظون الجدد لمدة طويلة.

كذلك إن الملاحظ للإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر، سيجد بأن مضامين هذه الأخيرة قد مزجت من حيث إطارها الفكري والنظري بين المقاربات الثلاث الواقعية والليبيرالية والبنائية، فهذه الإستراتيجية هي ليبيرالية في أهدافها حيث تضع هدفها الرئيسي تعزيز قيم الحرية والديمقراطية، وهو ما يظهر اهمية المقاربة البنائية في تحليل السياسة الخارجية الأمريكية ومدى مساهمة قيم المجتمع الأمريكي في تلك السياسة، وهي واقعية في تجسيد أهدافها حيث أصبح الإعتماد على القوة العسكرية والحرب الوقائية هي الوسيلة التي تجدها الولايات المتحدة منسبة للوقوف في وجه الدول المارقة والإرهابيين وعملاء الإرهاب، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الأفكار الواقعية تظهر من كون أن الهاجس الأمني أصبح المحرك الرئيسي للتوجهات الخارجية الأمريكية.

إن هذه التوجهات الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، هي في حقيقة الأمر لا تدل على أن الحدث خلف أهدافا جديدة ولا استراتيجيات جديدة، وإنما طور في الأسلوب، فقد منح الحدث الولايات المتحدة الطاقة النفسية والمعنوية والسياسية التي تحتاجها محليا ودوليا في تحقيقها لأهدافها المتمثلة بالأساس في تعزيز الهيمنة الأمريكية وحماية المصالح الأمريكية أينما كانت.

فبعد أن كان الخطر السوفياتي أثناء الحرب الباردة بوجه السياسة الخارجية الأمريكية، ويحدد أهدافها الاستراتيجية، أصبح خطر الإرهاب والدول المارقة موجها لهذه الأخيرة ومحددا لأهدافها

بعد أحداث 11 سبتمبر، وأصبح التوسع جوهر العقيدة الاستراتيجية للولايات المتحدة من أجل تحقيق أهدافها، وإن كان التوسع الأمريكي ليس وليد هذه الأحداث وإنما هو مرافق لمسيرة أمريكا تاريخيا، لكن هذا التوجه اكتسب أبعادا أكثر خطورة منذ وقوع هذه الأحداث والتي مثلت فرصة ذهبية لتطبيق أفكار المحافظين الجدد الداعية إلى استخدام كل عناصر القوة المتاحة لفرض الهيمنة الأمريكية على العالم، وهو الأمر الذي عبر عنه رامسفيلد بوضوح قائلا:

"إن الحادي عشر من سبتمبر أحدث ذلك النوع من الفرص التي وفرتها الحرب العالمية الثانية من أجل إعادة صياغة العالم، كما ساهمت تلك الأحداث في إضفاء نوع من المشروعية على عملية الاستفراد بالسياسة العالمية من قبل الولايات المتحدة، وتكريس نظام القطبية الأحادية الذي ولد فعليا بعد حرب الخليج الثانية عام 1991، لكنه بقي بسبب افتقاره للشرعية- غير قادر على الإفصاح الحر عن نفسه حتى تاريخ الحادي عشر من سبتمبر".[1]

ولأن إستراتيجيتها توسعية ولا تستثني منطقة أو إقليما تكون فيه مصالح قومية أو تكون مصالحها الموجودة أصلا في منطقة معينة مهددة من طرف الإرهابيين أو الدول المارقة أو أن تكون هناك منافسة من القوى الكبرى على المناطق الحيوية للمصالح الأمريكية.

فإن القارة الإفريقية عموما والساحل الإفريقي خصوصا أصبح يستثير في الآونة الأخيرة اهتماما أمريكيا لم يشهده من قبل في ظل المضامين الجديدة للإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

[1] نادية سعد معوض، قراءة في: شاهد اسماعيل شاهد: "أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001" في:

www.Islamtoday.net/mawafeth/artshow-95-130-115-htm

المبحث الثاني: صور التكيف المنهجي بين النظرية الأمنية والخطاب الأمني

يكتسب هذا المبحث قيمته العلمية من كونه يبرز مستويات المعالجة الأمنية الأمريكية للتحديات والتهديدات المطروحة، بعرض كل من الارهاب وأسلحة الدمار الشامل كتحديين رئيسيين للإدارة الأمريكية في ظل البيئة الأمنية الجديدة بعد 11 سبتمبر، كما تكمن أهمية هذا الجانب من الدراسة في استقصاء صور الاستجابة النظرية لهذه التحديات على مستوى الاستراتيجية الأمنية الأمريكية، من خلال فحص جدوى المنظور الواقعي للدراسات الأمنية وتفكيك افتراضاته الأساسية.

المطلب الأول: توصيف البيئة الأمنية العالمية: التهديدات الأمنية الجديدة

وفقا لنص استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام 2002، تركز الإدارة الأمريكية في أعقاب أحداث 11 سبتمبر على نمطين من التهديد، وهما: الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل.

1/ التحدي الإرهابي:

يرى جون بولتون بأن أحداث 11 سبتمبر قد أعادت الحاجة إلى التحلي بالثبات والصمود في وجه الأخطار الناشئة التي باتت تهدد الأمن الأمريكي، حيث تغيرت البيئة الأمنية الدولية وبات الخطر الأكبر الذي يتهدد الأمن العالمي لا ينبع من شبح حرب نووية بين قوتين عظميين كما كان يجري خلال الحرب الباردة، إنما ينبع من خلايا إرهابية ستضرب دون إنذار

مستخدمة أسلحة تدمير شامل، وجميع الدول باتت مضطرة إلى إعادة تقويم وضعها الأمني وإلى تحديد موقعها في الحرب على الإرهاب.[1]

ولذلك مثلت هذه الأخيرة ركيزة أساسية في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي المقدمة في سبتمبر2002، حيث أن الإدارة الأمريكية الحاكمة وفي غمرة التأييد العالمي لمسعاها اتخذت نهجا استباقيا لمواجهة تهديد الجماعات والتنظيمات الارهابية، وسلكت لأجل ذلك سياسة استخباراتية عاجلة لمنع تكرار وقوع هجمات مشابهة لما حصل يوم الحادي عشر من سبتمبر، أو ما عبر عنه بولتون بالحيلولة دون وقوع الموجة الثانية للإرهاب. ويقول جورج تينت المدير الأسبق لوكالة الاستخبارات الأمريكية في هذا السياق مخاطبا موظفي وكالة الاستخبارات المركزية: "على الحركات الارهابية أن لا تنعم بروح الانتصار، وعلينا أن نوجه رسالة قوية للدول الداعمة لهذه الحركات مفادها أنهم لن يرهنوا مستقبل الأمن العالمي".[2]

مثّل هذا التفكير قاعدة عمل أمريكية في رسم استراتيجية مكافحة الارهاب. وهي الاستراتيجية التي حددت طبيعة التهديد الارهابي من جهة والبيئة العالمية التي يتشكل ضمنها من جهة ثانية، وترى الاستراتيجية المعدة أن التنظيمات الارهابية وإن تباينت أدواتها وأهدافها، إلا أنها تتطور وفقا لذات النسق أو ما يعبر عنه بهيكل الارهاب Terror of Structure الذي تحدده أربعة عناصر:

1- البيئة الداخلية: وهي الظروف والمحددات التي تمثل قوة دفع لتشكل هذه الجماعات، كما ترسم بدرجة كبيرة الأهداف الارهابية.

[1] جون بولتون، "ما بعد محور الشر: تهديدات إضافية صادرة عن أسلحة الدمار الشامل"، في: إرون ستلزر، مرجع سابق، ص183.

[2] "الاستراتيجية القومية الأمريكية لمكافحة الارهاب"، في:
htt//: www. usinfostate.gov/topical/pol/terror/strategy 76/ 16-ksep2003.

2-الدولة المركزية: وهي التي توفر الغطاء الداعم للارهاب، سواء كان هذا الدعم سياسيا أو لوجيستيكيا أو معنويا.

3 -عنصر القيادة :Leadership وهي السلطة العليا لمثل هذه التنظيمات، وغالبا ما تكون مشخصنة. أي التمحور حول قيادة كارزماتية.

4-البيئة الدولية: Environment International تعتبر الاطار العام الذي يضبط وسائل وأهداف وتوقيت العمليات الارهابية.

تحدد استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام 2002م أربعة مجالات رئيسية تمثل أهداف عملياتية لتحجيم التهديد الارهابي:[1]

-المواجهة المباشرة مع الجماعات الارهابية.

-تضييق مساحات الدعم لهذه الجماعات

-التقليل من الفرص والظروف المغذية للارهاب

- تطوير السياسة الدفاعية الرابطة بين المصالح القومية الأمريكية داخليا وخارجيا

2/ أسلحة الدمار الشامل:

تولي استراتيجية الأمن القومي الأمريكي اهتماما خاصا بما يسمى "التحديات الجديدة المميتة" New Challenges Deadly من جانب دول الشر States Rogue

[1] The White House, "The National Security Strategy of the United States of America Table of Contents, " http://www.whitehouse.gov/nsc/nss.html.

والارهابيون الذين يصرون على السعي لامتلاك أسلحة الدمار الشامل.[1] وهذا ما جعل مارغريت تاتشر الوزيرة الأولى السابقة لبريطانيا تقول عند وصفها للتهديدات الجديدة التي حلت محل التهديدات القديمة بأن انهيار الاتحاد السوفياتي قد أدى إلى مفاقمة التهديد الوحيد الأكثر إثارة للرعب في الأزمنة الحديثة، التهديد المتمثل بانتشار أسلحة الدمار الشامل. فهذه الأسلحة جنبا إلى جنب مع قابلية تطويرها وإيصالها إلى الأهداف، باتت اليوم بحوزة بلدان متوسطة المداخيل ذات كتل سكانية متواضعة.[2]

ولعل الهاجس الأكبر بالنسبة للاستراتيجية الأمريكية هو المزاوجة بين أسلحة الدمار الشامل والدول المارقة، الأمر الذي يجعل هذا التهديد موازيا-إلى حد ما- للتهديد السوفياتي خلال مرحلة ما بعد أزمة الصواريخ الكوبية أو ما يعرف بالفترة النووية للحرب الباردة، ولذلك يرى تقرير مقدم من وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية إلى الكونغرس في 2003م بأن نعيش حقبة تتميز بكثرة الدول المالكة أو الموشكة على امتلاك أسلحة الدمار الشامل خاضعة لقيادة أشخاص مصابين بجنون العظمة ورجال أقوياء اشتهروا بالافتقار إلى الترعة الانسانية، أو لحكومات ضعيفة غير مستقلة أو غير شرعية.[3] لذلك يشكل انتشار أسلحة الدمار الشامل- بحسب جون بولتون- ووصولها إلى الدول الراعية للإرهاب وإلى أيدي الجماعات الارهابية التهديد الأمني الأخطر الذي تواجهه الولايات المتحدة.[4]

تتمثل أحد أوجه خطورة تحدي أسلحة الدمار الشامل في مدى ارتباطه بالتحدي الارهابي، حيث لم يعد اليوم النظر إلى مسألتي الانتشار والارهاب بوصفهما قضيتين منفصلتين

[1] جهاد عودة، **الصراع الدولي: مفاهيم وقضايا**، (مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع، ط01، 2005)، ص63.
[2] مارغريت تاتشر، "تهديدات جديدة حلت محل التهديدات القديمة"، في: إرون ستلزر، مرجع سابق، ص14.
[3] المرجع نفسه، ص146.
[4] جون بولتون، مرجع سابق، ص183.

كليا. وهنا يقول كولن بأول وزير الخارجية الأمريكي الأسبق في شهادته أمام مجلس الشيوخ في 24 أفريل: "إن ثمة إرهابيون في العالم يتمثل أقصى طموحاتهم بامتلاك الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية واستخدامها، ثمة إذن علاقة محددة بين الارهاب وأسلحة الدمار الشامل، من شأن عدم الإقرار بهذا أن يكون حماقة مفرطة وطيشا متطرفا".[1]

وكشكل من أشكال التعاطي الأمريكي مع هذا النمط التهديدي، كرست الإدارة الأمريكية مجموعة من الأهداف ينبغي الوصول إليها. ومن أهمها: تطوير نظم الرقابة على التسلح والعمل على حظر الانتشار النووي، خاصة عندما يتعلق الأمر بالدول التي تصنفها أمريكا ضمن محور الشر، إضافة إلى اعتماد أسس الاستراتيجية الأمريكية للدفاع الصاروخي.

لقد تمخض كل من الارهاب وأسلحة الدمار الشامل على تحول عميق في صورة الفهم الأمريكي للتحديات الأمنية التي كانت قائمة، وبات الادراك الأمريكي بالطبيعة الجديدة للتهديد أكثر من ذي قبل. فأحداث 11 سبتمبر أفضت إلى تسليط الأضواء الكاشفة على طبيعة التهديدات الحقيقية التي تواجهها أمريكا. حيث تقول كوندوليزا رايس في هذا الصدد: "إن ديدات اليوم لا تتأتى من الجيوش الجرارة بمقدار ما تنبع من عصابات صغيرة ضبابية من الارهابيين ولا تصدر عن دول قوية بمقدار ما تخرج من أرحام دول مفلسة حيث أنه لا شك بأن أمريكا بعد 11 سبتمبر تواجه تهديداً وجودياً لأمنها لا يقل عن الحرب الأهلية أو الحرب الباردة".[2]

المطلب الثاني: الصور التطبيقية للنظرية الأمنية الجديدة

على المستوى التطبيقي، تبرز أهم دلالات النظرية الأمنية الأمريكية في التحولات الرئيسية للاستراتيجية الدفاعية، والتي تمت عبر المستويات التالية:

[1] المرجع نفسه، ص185.

[2] كوندوليزا رايس، مرجع سابق، ص129.

1- مستوى المؤسسة الدفاعية:

منذ وصول إدارة جورج بوش الابن الى الحكم، بدا واضحا الاعتقاد الامريكي الرسمي بأن المؤسسة العسكرية لا زالت مصممة خصيصا لمواجهة تحديات الحرب الباردة، ذلك أنها طورت أسسها التنظيمية والفنية ضمن نسق الصراع المباشر بين المعسكرين الشرقي والغربي. ولذلك ترا كزت السياسة الدفاعية في عهد بوش على مواجهة التهديدات الجديدة التي أفرزها تحولات ما بعد الحرب الباردة والتي تتسم بالسرعة والجذرية والتركيب. الأمر الذي أوجب ضرورة إحداث تعديلات عميقة على مستوى بناء المؤسسة العسكرية واتجاهاتها.

فقد احتكم الهيكل التنظيمي للجيش وحركيته إلى المبدأ الذي يقر بضرورة القدرة الاستراتيجية على خوض حربين إقليميتين في نفس الوقت. لكن مع بروز جملة من العقبات التي حالت دون تحقيق مثل هذا الهدف خصوصا على ضوء التجربة العراقية، والتي كان أهمها صعوبة إيصال الامدادات العسكرية والإنفاق العسكري الكبير والمتزايد، حاولت المؤسسة الدفاعية الأمريكية تطوير مبدأ جديد لبناء القوات يركز على الانتصار بصورة حاسمة في حرب رئيسية واحدة، مع الاكتفاء بتنفيذ عدد من العمليات الأصغر في مناطق أخرى من العالم. وقد شكلت هذه التحولات الركيزة الأساسية لخطة الإصلاح العسكري التي بدأت إدارة بوش في تطبيقها، وتضمنت هذه الخطة تحولات جذرية في هيكل وحجم واستخدام القوات المسلحة الأمريكية بصورة غير مسبوقة.[1] بالشكل الذي يضمن إستمرارية المشروع الإمبراطوري الأمريكي.

2- مستوى السياسة الدفاعية (برنامج الدفاع الصاروخي):

[1] خليل حسين، " الاستراتيجية الإمبراطورية في وثيقة الأمن القومي الأمريكي"، في :
http://www.arabgate.com/more/953

احتل برنامج الدفاع الصاروخي مساحة هامة في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي حتى قبل وقوع أحداث 11 سبتمبر كنوع من الإحياء للمشروع الريغاني لمواجهة أنماط التهديد الصاروخي الذي شكل الخطر الرئيسي للأمن القومي، خصوصا مع ارتباطه بالدول التي صنفتها الولايات المتحدة كدول مارقة (العراق، ايران، كوريا الشمالية). ولذلك فقد تبنت إدارة بوش منذ البداية موقفا طموحا للغاية من بناء نظام متكامل للدفاع الصاروخي، يقوم على الإسراع فورا في بناء نظام متعدد للدفاع الصاروخي دفعة واحدة، يكون مؤلفا من صواريخ اعتراضية منطلقة من البر ومن سفن بحرية أو قواعد بحرية بالإضافة إلى أسلحة ليزر منطلقة من الطائرات،[1] وقد أوجد هذا الوضع حالة من العجز في ميزانية الدفاع لعام 2001.

وحتى وان مثلت محاولات تجديد مشروع الدرع الصاروخي وسيلة أمريكية لغاية تحقيق أهداف الأمن القومي، إلا أنها تعرضت لعدة مآخذ سواء على مستوى الدول الحليفة للولايات المتحدة التي رأت في المشروع مرحلة متقدمة من سباق التسلح الذي شهدته الحرب الباردة، أو على مستوى القيمة الاستراتيجية لهذا البرنامج في مواجهة التهديدات الجديدة.

3- مستوى الساحة الدفاعية:

من أهم مواطن التحول في الاستراتيجية الدفاعية الأمريكية في ظل إدارة بوش، الانتقال من المسرح الأوروبي الى المسرح الآسيوي. وفي الواقع لم يكن هذا الانتقال ذاتيا استنادا لسياسة أمريكية، انما أملته الطبيعة الجيواستراتيجية الجديدة لهذه المنطقة، حيث شكلت مناطق كثيرة من القارة الآسيوية ساحة خصبة لبروز المزيد من التحديات التي رأت فيها الولايات المتحدة تهديدا قوميا لها، وهذه التهديدات مرتبطة في الغالب بالدول وليس بجماعات قومية أو عابرة للقوميات كما شهدته مناطق أخرى كالشرق الأوسط.

[1] خليل حسين، المرجع نفسه.

إن بناء الاستراتيجية الدفاعية الأمريكية وتطويرها ضمن الميدان الأوروبي يجد تبريراته في سياسة الاحتواء التي هدفت الى تطويق الخطر الشيوعي ومنعه من التغلغل داخل الدول الأوروبية. لكن مع سقوط الاتحاد السوفياتي تغيرت مرتكزات السياسة الدفاعية الامريكية التي أصبحت موجهة بالخصوص الى أخطار جديدة، لعلّ أهمها: تزايد النفوذ الاقليمي للصين، وأيضا المخاوف من تدويل الصراع الهندي-الباكستاني وعودة الترعة الثورية التوسعية الروسية، وقد تمازجت هذه التحديات مع الرغبة الأمريكية في استغلال الموارد النفطية في المنطقة(بحر قزوين).

كل هذا دفع بالإدارة الأمريكية الى العمل على ضمان التواجد العسكري المباشر في المنطقة من جهة وبناء منظومة تفاعلات جديدة بالشكل الذي يعيق ظهور قطب مهيمن في المنطقة من جهة ثانية.

المطلب الثالث: أشكال التكيف النظري مع البيئة الأمنية الجديدة بعد 11 سبتمبر: الإحياء الواقعي

هناك ثلاثة مستويات تحليلية إختبارية لموقع المنظور الواقعي داخل التفكير الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر، وهي كلها تساعد على البحث في مدى انعكاس هذه الأحداث على تجانس وانسجام الرؤية الواقعية للدراسات الأمنية والأمن الدولي، ومدى قدرة هذه الرؤية في تطوير أطر تفسيرية متكاملة للسلوك الأمني في هذه المرحلة، بما يفيد في استقصاء جوانب مهمة من العملية التنظيرية للدراسات الأمنية خاصة ما يتعلق بإشكالية التكيف النظري الأمني مع الممارسات الأمنية داخل البيئة الدولية.

1/ مستوى السيادة الأمنية:

كما رأينا في فقرات سابقة من أجزاء الدراسة، فإن التصور الأمني الواقعي يقوم على الفكرة الدولانية Statism أي أن العملية الأمنية متمحورة حول الدولة باعتبارها الفاعل الأمني الوحيد، وبأن هدف الدول هو البقاء في ظل التركيبة الفوضوية للنظام الدولي.

وتوافقا مع هذا التصور النظري، شهدنا عقب أحداث 11 سبتمبر مباشرة نزوعاً أمريكاً لاستخدام القوة، وخطابا أمنيا متضمنا التذكير بأن ما نتج عن الأحداث هو تهديد مادي للأمن القومي الأمريكي فشهدنا في خضم ذلك تدخلا أمريكيا مباشرا في كل من أفغانستان والعراق رافقه عدم اكتراث من مسألة الشرعية الدولية، وبدا الأمر كما لو أنه استجابة سريعة للطرح الواقعي الذي يصنف البقاء على أنه الهدف الأساس للدولة الوطنية، الذي تبرر لأجل تحقيقه كل الوسائل بل وأكثرها شدة. وفي الغالب فإن سلوك الدولة- أمريكا مثلا- في مثل هذه الحالات يفسر على أنه:

- تجاوب آلي مباشر لتهديد عملي حاصل.

- إعادة الوضع الدولي إلى صورته السابقة التي كان عليها قبل حدوث التهديد، أي عدم التشكيك في سياسات القوة للدولة المهيمنة التي قد تستفيد في أحيان كثيرة من تحويل التهديد الأمني إلى فرصة استراتيجية.

لقد بدت هذه الوضعية في صورتها الاجمالية ترسيخا للترعة الواقعية على أساس تفعيل السيادة الأمنية مرتكز أساسي للرؤية الواقعية في الدراسات الأمنية، وتقوم السيادة الأمنية على حقيقة مهمة مفادها أن رسم السياسات الأمنية للدول يستند إلى إدراكها وتعريفها الذاتي للأمن القومي بعيدا عن اعتبارات البيئة الخارجية، أي أن يخضع السلوك الأمني للدولة للمصالح القومية أو ما يعبر عنها باري بوزان بالدوافع الذاتية، عند تحليله لميدان الدراسات الأمنية.

2/ مستوى الفاعل الأمني:

اعتبرت مسألة مكانة الدولة من حيث واحديتها ووحدويتها على المستوى الأمني لحظة تحد كبير لصلابة الافتراضات التحليلية المنظور الواقعي خصوصا بعد التحولات الهيكلية التي أصابت المشهد الدولي عقب أحداث 11 سبتمبر حيث وبالإضافة إلى تزايد دور الفواعل عبر قومية (الشركات متعددة الجنسيات مثلا) والفواعل فوق قومية(المنظمات الدولية مثلا) خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة، شهدنا بروز فواعل أمنية جديدة تجسدت بالأساس في صورة التنظيمات والجماعات الارهابية، وحتى الارهابيون ذواتهم كأفراد، فأصبح الحديث عما يعرف بالدولة الافتراضية كوصف يطلق على مثل هذه الفواعل الجديدة.

أنمّ هذا التحول عن تساؤل مشروع وطموح حول مدى بقاء الدولة كفاعل أمني مستقل، عقلاني، ووحيد؟ وحدود احتكار الدول للسلوك الدولي خصوصا الأمني منه؟ وهما في الحقيقة فرضيتين واقعيتين في صيغة تساؤلية.

يذهب كولن غراي بخصوص هذا الموضوع- وهو واقعي تقليدي- إلى القول بأن تنظيم القاعدة حتى وإن امتد نفوذه عبر الدول بطريقة فيها الكثير من التمجيد، إلا أنه لا يستطيع أن يزدهر إلا بقدر كاف من قبول الدولة الرسمي به إن لم يكن رعايته. فنظام الدولة وسلامة أراضيها الاقليمية وامتيازات السيادة على أراضيها مازالت تحكم السياسة العالمية.[1]

وعموما، فإنه وعلى الرغم من تشكل تفاعلات دولية جديدة قد لا تكون بالضرورة الدول أطرافا فيها إلا أن ذلك لم يصل إلى مستوى تهديد مركزية الدولة على الصعيد الأمني في تحقيق سياساتها الواقعية.

[1] كولن غراي، " السياسة العالمية كالمعتاد بعد 11 سبتمبر:تبرير الواقعية"، في:كين بوث، تيم ديون، مرجع سابق، ص300.

3/ مستوى الأداة الأمنية(متغير القوة):

فرضت النزاعات اللامتناظرة التي ليس بالضرورة أن يكون أطرافها دولا مركزية، إعادة النظر في جدوى استخدام القوة العسكرية لحسم هذا النوع من الصراعات. لكن الوقائع تشير إلى عكس ذلك حيث كانت الأداة العسكرية الأسلوب الأول الذي صممت الإدارة الأمريكية على اتباعه. إذ نجد أن كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية تدعو لدعم جملة وسائل الدفاع عن السلام بقيام الولايات المتحدة ببناء قوات القرن الحادي والعشرين المسلحة العصية على التحدي وصيانتها في وجه الأخطار الجديدة.[1] كما تطالب الدول الأوروبية الكبرى بانتهاج المسلك الأمريكي بخصوص زيادة القوة العسكرية وتطويرها لتكون مستعدة لمواجهة التحديات المحتملة، لأنه من الصعب جدا إثبات الافتراض الناشئ عقب سقوط الاتحاد السوفياتي حول أنّ تراجع متغير القوة العسكرية عامل مساهم في تحقيق الأمن وتدعيمه.

ويرى الواقعيون بعد أحداث 11 سبتمبر عدم صحة الكشف عن اضمحلال فائدة استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في السياسة الدولية. فالنظام الدولي اليوم يقوم إما على التهديد بالقوة العسكرية المهيمنة أو على توازن القوى العسكري.[2] وفي الحالتين تظل سياسات القوة هي محور التفاعل في ظل التركيبة الفوضوية للنظام الدولي.

* بالنسبة للنظرية الأمنية الأمريكية تبين المستويات السابقة سقوط الدعاوى النظرية التي قامت على أساس أن بروز أطراف جديدة(مؤسسات دولية، تنظيمات ارهابية) تمتلك جزءا من القرار الأمني العالمي سيؤدي إلى تقويض أسس السيادة الأمنية والمرجعية الدولاتية التي مثلت الافتراضات

[1] كوندوليزا رايس، مرجع سابق، ص132.
[2] كولن غراي، مرجع سابق، ص302.

الأصيلة للنظرية الأمنية الواقعية في الدراسات الأمنية، ومن خلال الاقرار بأننا نعيش عصر نهاية السيادة أمنياً كنتاج لتفكك مبدأ السيادة حقوقيا وإجرائيا.

وإجمالا تشير مسألة البحث عن صور التقاطع المنهجي في الدراسات الأمنية بين كل من النظرية والممارسة إلى نتيجة مهمة، تتعلق بحالة المواكبة النظرية لمظاهر البيئة الدولية، التي تشكل مستوى منهجي مهم في ضبط حركية التنظير في الدراسات الأمنية، عبر المستويات البحثية الثلاثة: الفاعل الأمني، السيادة الأمنية، الأداة الأمنية.

المبحث الثالث: مستويات التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في محاربة الإرهاب:

يعتمد هذا المبحث على أهم النقاط التي برز فيها التعاون والتنسيق الأمني بين الولايات المتحدة والجزائر، بالنسبة للتعاون العسكري وشبه العسكري فيبدو أنه من الصعب الفصل بينهما بشكل واضح. وذلك راجع إلى التداخل بين المستويين، لكون النشاط العسكري يتطلب معلومات وتنسيق بين البلدين. يأخذ هذا النمط من التعاون شكل تبادل المعلومات عن الإرهابين والنشاط الإرهابي، وإجراء التدريبات المشتركة بين القوات العسكرية، أو الوحدات المخصصة لمكافحة الإرهاب، تبادل الإستفادة من الأسلحة والأنظمة والمعدات المخصصة لهذا المجال، كذا تقديم التسهيلات اللازمة لعمليات مكافحة الإرهاب حيث تعتبر هذه النقطة الأخيرة مسألة سياسية تعتمد على توجهات النخبة الحاكمة ومبادئ السياسة الخارجية للدول. ولزيادة فعالية التعاون العسكري بين البلدين كما من المهم إيجاد مستوى من التنسيق القانوني والقضائي وهو ما سيتم التطرق إليه في المطلب الثالث.

المطلب الأول: التعاون الأمني الأمريكي الجزائري على المستوى العسكري:

في نوفمبر 2001 التقى الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش بالرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة لمناقشة التعاون بين البلدين في الحرب على الإرهاب، وتم وضع الجماعة السلفية للدعوة والقتال ضمن قائمة الجماعات الإرهابية سنة 2002.

عانت الجزائر خلال فترة الإرهاب من عزلة دولية انعكست على العلاقات العسكرية ويعتبر دخولها في الحوار المتوسطي في سنة 2000، ينطلق من ثلاث مبادئ بالنسبة لسياستها الخارجية فيما يتعلق بالدفاع والأمن الإقليمي والتقارب بين شعوب دول المنطقة، قامت الجزائر بمناورات عسكرية مشتركة مع قوات حلف الناتو، حيث قال قائد قوات 00000 البحرية الأمريكية، أن الجزائر شريك استثنائي بالنسبة للولايات المتحدة في حربها الشاملة على الإرهاب. ومنه كان الحوار الجزائري الأطلسي الهادف إلى إيجاد نوع من التعاون العسكري بين الشركاء لمواجهة التهديدات، بحيث يكون هذا التعاون منطلق من مصالح مشتركة، ويرتكز على نوع المستوى العسكري والتخطيط للميزانية الممنوحة للقطاع العسكري

الفرع الأول: العلاقات العسكرية وبرامج التدريب والتكوين:

جاء اللقاء الذي جمع كل من الجنرال الجزائري أحمد صنهاجي، وهو السكرتير العام لوزارة الدفاع الجزائرية مع النائب الخاص لوزارة الدفاع الأمريكية لشؤون الأمن الدولي جوزيف ماكميلان، يومي 9 و 10 نوفمبر 2010، في إطار الحوار العسكري الجزائري الأمريكي حيث اختتم اللقاء بالتوقيع على النقاط التي تم الإتفاق عليها لتقوية التعاون الثنائي العسكري والتكنولوجيات العسكري، واختتم ماكملاين زيارته إلى الجزائر بلقاء وزير الخارجية الجزائري مراد مدلسي، ودار الحوار حول قضية دفع الفدية للإرهابيين، حيث أوضح أن وجهة النظر الأمريكية واضحة في هذه النقطة، وأنه يجب تجريم دفع الفدية للإرهابيين إذ أصبح من المهم أن يدعم المجتمع الدولي المقترحات المقدمة من الطرف الجزائري.

في سنة 2009 صرفت وزارة الدفاع الأمريكية ما يقدر بـ 35 مليون دولار، وذلك من أجل الدخول في علاقات عسكرية مهمة مع الجزائر في سنة 2005 قامت كل من و.م.أ والجزائر بإطلاق ما يسمى الحوار العسكري والمبادلات العسكرية من أجل التدريب ورفع المستوى العسكري للجيش الجزائري، كما شاركت الجزائر في المبادرة الأمريكية للشراكة لمحاربة الإرهاب عبر الصحراء.

إن محاولات تعزيز الولايات المتحدة لعلاقاتها الثنائية مع الجزائر راجعة إلى معرفتها بمدى أهمية الجزائر الإستراتيجية في المنطقة وباعتبارها طرف مشارك في مبادرة الحرب على الإرهاب في الصحراء، فإن القوات العسكرية الأمريكية تدرب وتساعد الجيوش الوطنية في حربها على تنظيم القاعدة في الجنوب الجزائري ومنطقة الصحراء والساحل الإفريقي، وتشارك المخابرات الأمريكية في هذه الحرب بشكل مهم أما بالنسبة للسلطات الجزائرية فإنها تساهم بتوفير المعلومات عن الإرهابيين ذوي الأصول الجزائرية وتقديمها للولايات المتحدة.

تقوم الولايات المتحدة بدعم المجهودات الجزائرية في مكافحة الإرهاب من خلال مكتب وزارة المالية ومراقبة الممتلكات الأجنبية، كما وضعت قادة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب على غرار درودكال، ضمن قائمة الإرهابيين الدوليين المطلوبين.

شاركت الجزائر في حوار الحلف الأطلسي المتوسطي، كما سبق الإشارة كذا المناورات البحرية للحلف في 29 سبتمبر 2009، قال متحدث رسمي باسم وزارة الخارجية الأمريكية: إن القاعدة في شمال إفريقيا قد أعطتنا فرصة لزيادة وتقوية روابطنا مع الجزائر لأن تواجد الجماعات المسلحة يمثل تهديدا مشتركا.

قام السكرتير المساعد في وزارة الخارجية الأمريكية المكلف بشؤون الشرق الأوسط جيفري فلتمان jeffry feltman بأول زيارة له للجزائر في أكتوبر 2010، حيث صرح بأن الجزائر

صوت مهم في المنطقة، كما أشار إلى دور الجزائر المهم في الحفاظ على السلام والأمن في افريقيا موضحا في تصريحه أن الولايات المتحدة تتفهم حساسية الجزائر تجاه المبادرات الأمريكية الموجهة للقارة الإفريقية عموما، وشمال إفريقيا بالخصوص 00دول الساحل. تحترم الولايات المتحدة الأمريكية سيادة دول المنطقة وهي لا تحاول أن تضع نفسها مكان هذه الدول في تسيير شؤونها الداخلية والأمنية والاقليمية، فدور الولايات المتحدة لا ينفي دور وسيادة دول المنطقة بالنظر الحرب على الإرهاب وصرح **فلتمان** قائلا" نحن ندعم الجزائر في عمليتها ضد الإرهاب وخاصة ما طرحته في لقاء تمنراست.....نحن لا ننوي أخذ مكانة الدول في إقليمها لكننا نخاف فقط من عدم الاستقرار في هذه الدول بعد لقاء الجنرال ويليام أي وارد قائد القيادة الأمريكية الإفريقية أفريكوم بالرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في نوفمبر 2009، صرح بأن الولايات المتحدة الأمريكية قد قررت رفع مستوى العلاقات الثنائية مع الجزائر، والعمل معها في العديد من المناطق التي تقع فيها مصالحنا الأمنية المشتركة، اعتبار الجزائر دولة محورية- بالإضافة إلى محاربة العنف والتطرف، وأننا نقدر جهود الجزائر في ديسمبر 2009 حصلت تقوية للشراكة الجزائرية الأمريكية، خاصة في إطار التعاون العسكري من خلال زيارة وزير الخارجية الجزائري مراد مدلسي لواشنطن ولقائه لكاتبة وزارة الخارجية الأمريكية هيلري رودهام كلينتون ومسئولين آخرين. حيث أكد الوزير الجزائري أن التعاون الأمني يشمل تبادل المعلومات والتدريب وتنمية الموارد البشرية وفي جوان 2007 وقعت الجزائر والولايات المتحدة على اتفاقية تعاون في الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

رغم هذا التعاون المهم إلا أن الولايات المتحدة مازالت تتحفظ من تزويد الجزائر ببعض الأسلحة والمعدات العسكرية المتطورة على غرار أجهزة الرؤية الليلية. كما أن البلدين يختلفان في بعض القضايا، مما يؤثر على مستويات التعاون العسكري بينهما، مثلا فيما يخص السياسات الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، فقد أدان الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة استخدام القوة ضد

العراق، وامتنعت الجزائر عن التصويت في الأمم المتحدة على قرار مجلس الأمن الدعي لانسحاب سوريا من الأراضي اللبنانية.

أدانت الحكومة الجزائرية واستنكرت على قرار وضع الجزائر ضمن قائمة مشكلة من 14 دولة أغلبها دول إسلامية، والتي تتم مراقبة مواطنيها في المطارات الأمريكية مراقبة خاصة، ذلك لكونها دول غير آمنة ومصدر للإرهاب كما قدمت وزارة الخارجية الجزائرية احتجاجا رسميا للسفير الأمريكي، فقامت الولايات المتحدة بسحب قرار الإجراءات الخاصة في أفريل 2010، لكنها تراقب المسافرين القادمين من الدول غير الآمنة بشكل أكبر.

إن أهم وسائل الحرب المضادة التي تتبعها الجماعات الإرهابية هي اختيار منفذي العمليات اختيارا غير متوقع، فإذا كانت التدابير الأمنية الجديدة التي تتبعها الولايات المتحدة، تنطلق من أسلوب اختيار الأشخاص الذين يتم مراقبتهم بالأجهزة الليزرية الجديدة، ووسائل المراقبة المطورة مؤخرا وفقا لنظام pro fiting الذي ينطبق من تحديد الأشخاص لاعتبارات اثنية ودينية وجنسيات محددة.

بالنسبة إلى تشديد إجراءات الأمن في المطارات، فتجدر الإشارة إلى أن الجماعات الإرهابية قد سبق وعمدت إلى استخدام منفذين أجانب من جنسيات مختلفة عن تلك التي تعد مشبوهة، أو أجانب لم يولدوا مسلمين، ويأتي في إطار التكتيكات المتوقعة، تجنيد أشخاص غربيين من أصحاب البشرة البيضاء والأسماء التي تدل على أصول غير مسلمة لمن غيروا ديانتهم ليصبحوا مسلمين.

إن أهم مثال على هذه النقطة هو تهديد القاعدة بالإرهابي النموذجي المتوقع استخدامه راكان بن ويليامز، حيث تم الإشارة إلى ذلك في البيان الصادر سنة 2005، والذي تناقلته المنتديات الجهادية عبر الأنترنت[1].

وعليه فإن القرار الأمريكي لم يكن ذو أهمية تذكر في ظل تطور أساليب عمل الجماعات الإرهابية، إذ كان قرارا سلبيا بالنسبة للتعاون الأمني بالنسبة لها مع الجزائر، وهو ما أدركته السلطات الأمريكية بعد الإحتجاج الجزائري، وقامت بإلغائه مما برز بوضوح أن الولايات المتحدة تحاول كسب ثقة الطرف الجزائري وتعاونه.

الفرع الثاني : العلميات العسكرية الأمريكية الجزائرية المشتركة في إطار محاربة الإرهاب

ارتفع عدد الزيارات الرسمية المتبادلة بين المسؤولين الأمريكيين والجزائريين منذ سنة 1999 بشكل كبير، حيث على سبيل المثال كانت هناك 300 زيارة لمسؤولين رسميين لكلا الطرفين سنة 2004، في حين شهدت سنة 2003 حوالي 200 زيارة – تبين هذه الزيارات الكثيرة أهمية التعاون الاستراتيجي بين البلدين فيما يتعلق بالحرب على الإرهاب أشار جورج دبليو بوش إلى أن الولايات المتحدة ستستمر في الاعتماد على الجزائر في إطار الشراكة لمحاربة الإرهاب ولإقامة الديمقراطية في المنطقة والعالم أجمع.

في بداية 2003 أي قبل احتلال العراق اختفى 32 سائح أوربي في الصحراء الجزائرية في ما يسمى بطريق المقابر، والمنطقة التي اختفوا فيها أصبحت تدعى بمثلث برمودا، حيث بدأ الحديث عن أن السياح قد اختطفوا من طرف الجماعة الإسلامية المتطرفة التي تنشط في الجزائر والتي تحمل اسم الجماعة السلفية للدعوى والقتال. قامت قوات الأمن الجزائرية بإنقاذ 17 رهينة،

[1] مراد بطل الشيشاني، "سيناريو راكان بن ويليامز: كيف ستواجه القاعدة التدابير الجديدة"، **آفاق المستقبل**، آفاق المستقبل، ع.04، ماي/أفريل 2010، ص ص 22- 24.

و15 البقية لم يتمكن الجيش من انقاذهم كان قائد المختطفين هو عبد الرزاق العماري، المعروف بالبارا انطلاقا من كونه كان منظما لوحدة المظليين التابعة للجيش الجزائري والذي اعتبرته إدارة جورج بوش رجل بن لادن في الصحراء، اختفى البارا مع 60 ارهابيا يعملون معه في صحراء مالي خلال أربع أشهر، ملاحقين من طرف قوة عسكرية مشتركة: أمريكية، مالية، نيجيرية وجزائرية في الصحراء المالية. وتم قبل 43 مقاتل من رجاله.

بالنسبة للتعاون العسكري الثنائي بين كل من الجزائر والولايات المتحدة فإنه إضافة له تدريب المسؤولين العسكريين الجزائريين في الولايات المتحدة، فإن التعاون الأمريكي الجزائري يبدو بشكل متقارب في الصحراء الجزائرية، فعلى سبيل المثال وفي الفترة ما بين ماي إلى جوان 2009، قامت القوات الأمريكية الخاصة بعمليات مشتركة مع القوات الجزائرية المسلحة، ضد الجماعات الإسلامية المسلحة وشبكات التهريب.

المطلب الثاني: التعاون الأمني الأمريكي الجزائري على مستوى شبه العسكري

بالنسبة للتعاون شبه العسكري الأمريكي الجزائري، أو بالأحرى التعاون على مستوى تبادل المعلومات والتنسيق في إطار نشاط قسم المخابرات لكلا البلدين فقد أسست الجزائر معرفة عميقة بالشبكات الإسلامية الإرهابية في جميع أنحاء العالم، من خلال استراتيجية وطنية تقوم على عزل الجماعات الإرهابية عن خطوط الدعم في الخارج.

يرى بعض المحللين أنه بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، قد ربطت العلاقات في مجال المخابرات بين أهم دولتين فيما يتعلق بقضية الإرهاب ومحاربته وهي كل من الجزائر والولايات

المتحدة الأمريكية فالجزائر خرجت لتوها من أزمة أمنية حادة جاءت من الظاهرة الإرهابية التي ضربت البلاد لفترة عشر سنوات تقريبا، كانت خلالها من مقاطعة عسكرية دولية، تحاول الجزائر تحسين مكانتها على المستوى الدولي، من خلال تعاونها في محاربة الإرهاب، أما الولايات المتحدة الأمريكية فإن حربها على الإرهاب، وفقا لانتشاره في منطقة الصحراء والساحل نحو المنطقة المغاربية إنطلاقا من منحنى الموزة تستلزم شروطا إيديولوجية ومبررات للتواجد العسكري في إفريقيا وتأمين الموارد خاصة الطاقوية منها.

الفرع الأول: تطور مستويات التعاون ألاستخباراتي بين الولايات المتحدة والدول الإفريقية

اهتمت الولايات المتحدة بتطوير الاستخبارات فيما يتعلق بالتعاون مع دول افريقية محددة خلال الحرب الباردة، وكانت أهم الدول الإفريقية التي تعاونت معها هي كل من نيجيريا وجنوب إفريقيا. واستمر نشاطها في العديد من المناطق الإفريقية حتى نهاية الحرب البادرة في إطار مسار صراعات الدول في ظل هذه الحرب لم يكن للإستخبارات الأمريكية صورة إيجابية في العالم، وذلك لتورطها في العديد من القضايا التي تعتبر غير عادلة، أو حدث فيها انتهاك لسيادة الدول وحقوق الإنسان، فعلى سبيل المثال وفي بحث قام به مجلس الشيوخ الأمريكي، تم الإشارة إلى تورط وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية في التخطيط لتصفية قادة سياسيين أفارقة، متعاونين مع الإتحاد السوفياتي على غرار القائد الغاني كوام نكروما وباتريس لومومبا الكونغولي.

تحاول الولايات المتحدة من خلال التعاون في إطار الاستخبارات مع الدول وضمن إطار تعاوني يسمح لها بالحصول على المعلومات الصحيحة من دون تخوف الأطراف الدولية المتعاملة معها، ومن دون عرقلة عمليات الاستخبارات من طرف وكالاتها الاستخباراتية، ثم توضيح ذلك في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي بتبيين ضرورة تقوية الروابط مع الحلفاء في إطار الاستخبارات هذا لتقوية الشراكة مع مكاتب الإستخبارات الأجنبية.

بالنسبة لتحسين مستوى عمل الاستخبارات الأمريكية فقد أشار جون برينان إلى ذلك بقوله: «إنه على الولايات المتحدة رفع قدراتها في قطاع الإستخبارات والتعلم من خبراتها وتجاربها في هذا المجال».

ترى الولايات المتحدة أنه من خلال توسع الاتصالات العسكرية والحوار العسكري بين الدول، كذا التعاون فيما يتعلق بمجال الاستخبارات، من الممكن أن تساعد هذه الخطوات بشكل مهم في فهم توسع مستويات التهديد المشترك. والعمل على تقوية التعاون الأمني لجعله أكثر فعالية.

استحدثت الولايات المتحدة مكتبا شبيها بجهاز المخابرات مهمته تنسيق التدريبات التي تتم في إطار البرامج المتبعة في محاربة الإرهاب ومقره واغادوغو، أطلقت عليه تسمية مركز تنسيق متعدد الجنسيات، وهو بمثابة بنك معلوماتي يجمع كل المعطيات التي لها صلة بالإرهاب وعلاقته مع جماعات تهريب الأسلحة وتجارة المخدرات، حيث توزع المعلومات على الجهات المهتمة بقضايا الأمن في المنطقة، وهو مركز تشبهه بالمركز التابع للإتحاد الإفريقي والذي يوجد مقره في العاصمة الجزائرية "المركز الإفريقي للبحوث حول الإرهاب".

الفرع الثاني: التعاون الأمريكي الجزائري في مجال الاستخبارات وجمع المعلومات

أدرك المسؤولون الأمريكيون أهمية التعاون فيما يتعلق بالمعلومات الأمنية مع الجزائر من خلال التجربة الجزائرية في محاربة الإرهاب، وبرز ذلك بوضوح مع حادثة أحمد رسام أو ما يعرف ب"تفجيرات الألفية"، حيث طلبوا معلومات حول رسام، وتنقل وفد قضائي وأمني إلى الجزائر لمقابلة السجين عبد المجيد دحومان الذي خطط للتفجير معه، تأكد الأمريكيون من قيمة المعلومة الأمنية الموجودة بالجزائر، حيث كانت السلطات الجزائرية سابقا تشير إلى وجود علاقة بين كل من الجماعة السلفية للدعوة والقتال وتنظيم القاعدة، قبل إعلان الجماعة انضمامها للتنظيم بشكل

علني، ومع هذا الإهتمام بدأت الزيارات الأمريكية لمسؤولين رفعي المستوى، على غرار وزير الدفاع ووزير الخارجية الأمريكيين، بزيارتهما الجزائر أول مرة كذا زيارات لوفود عسكرية واستخبارية مهمة.

اتهمت الصحافة الأمريكية بالتعاون بين وكالة الاستخبارات الأمريكية والأمن الجزائري، مشيرة إلى ما يسمى بقاعدة التحالف، والتي يقال أنها قاعدة سرية تم إنشاؤها لمراقبة وتحليل التحركات الإرهابية عبر الدول، والتخطيط وتنفيذ عمليات القبض عليهم.

لكن تخوف مسؤولي الاستخبارات الأمريكية من تقوية علاقاتهم مع الجزائر كونها طرف داعم مهم للفلسطينيين، وهناك احتمال أن تقوم بتسريب المعلومات لهم.

دخل البلدان في تعاون مهم على مستوى تبادل المعلومات والخبرات في محاربة الإرهاب فتزود الولايات المتحدة الجيش الجزائري بالمعلومات وصور الأقمار الصناعية لتسهيل ملاحقته للجماعات الإرهابية، كما تقوم الجزائر بتزويد الولايات المتحدة بالمعلومات حول الإرهابيين مثل ما تم الإشارة إليه في المطلب المتعلق بالتعاون العسكري بين البلدين.

المطلب الثالث: التعاون الأمريكي الجزائر على المستوى القانوني والقضائي:

تسعى الدول من خلال التعاون الأمني على المستوى القانوني، إلى العمل على منع هروب لإرهابيين دون عقاب، هذا الهروب الذي من شأنه توفير الأسباب لاستمرار الظاهرة الإرهابية وتطورها، فقد يدخل الإرهابيون دون أخرى برفقة الرهائن، حيث يطلبون السماح لهم بالخروج من تلك الدولة مقابل تسليم الرهائن والحصول على فدية، وينتقلون إلى دولة أخرى يدركون أنه لن تتم ملاحقتهم هناك[1].

[1] حسنين المحمدي بوادي، مرجع سابق، ص 118.

بدا التعاون والتنسيق في الإطار القانوني بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية، يظهر بوضوح خلال السنوات الأخيرة الماضية، حيث وقعت كل من الجزائر والولايات المتحدة على اتفاقية المساعدة القانونية ففي أفريل 2010 [1]، وسيتم الإشارة إلى أهم النقاط التي ارتكز عليها التنسيق على المستوى القانوني في إطار محاربة الإرهاب بين البلدين وتطورها التاريخي.

الفرع الأول: التنسيق القانوني الأمريكي الجزائري لتسهيل عمليات ملاحقة الإرهابيين:

يجب الإشارة إلى حادثة فرار خلية مختار نحو الأراضي المالية و التشادية على إثر ملاحقتهم في قضية اختطاف الرهائن الأوروبيين، حيث برزت بوضوح صعوبات ملاحقتهم دون تنسيق قانوني مشترك بين الولايات المتحدة ودول المنطقة، كذا السلطات الجزائرية التي تسعى إلى القضاء على جماعة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب، التي تهدد أمن واستقرار البلاد، انطلاقا من ما قاله بعض السؤولين الأمريكيين، فإن الجزائر قد سمحت للجنود الأمريكيين بدخول الأراضي الجزائرية لملاحقة الجماعات الإرهابية وإكمال تنفيذ العمليات[2]، إذ تعتبر هذه الخطوة مهمة في إطار التعاون القانوني بين البلدين.

الفرع الثاني: التنسيق القانوني لتسليم الإرهابيين:

إن تسهيل عمليات المطلوبين المشتبه بتورطهم في جرائم إرهابية يعد أمرا مهما، يرتبط بشكل كبير بمستوى العلاقات بين الدول، لكون تسليم الإرهابيين يخضع كما سيتم تبيينه إلى اتفاقيات ثنائية عادة، حيث أن هناك نقطة مهمة يجب الإشارة إليها، هي أنه إذا ألقت دولة القبض على إرهابيين فهي مخولة بتقديمهم

[1] Alexis Arieff, "Africa : Current Issues", **CongressionalResearchsservice**, 18 january 2012, Op.Cit, p176.

[2] Yahia Zoubir, "The United States and Maghreb-Sahel security", **International Affairs**, N :85, 5 (2009), p989.

للمحاكمة في محاكمها، وهذه النقطة التي من الممكن أن تثير الخلاف، لكون هناك اختلافات بين الأنظمة القانونية الداخلية للدول، والأمر يتعلق بمحاكمة مواطنين من دول أخرى.

أولا: اتفاقيات تسليم الإرهابيين:

دارت نقاشات دولية مهمة فيما يتعلق بتسليم أو إخضاع الإرهابيين للملاحقة القضائية، لكن يوضع الإرهابيون في الغالب ضمن الاتفاقيات الدولية لتسليم المجرمين، يكون التسليم إلى دولة معلومة لكل من الأجنبي والمواطن، في حين لا يكون الإبعاد إلا للأجنبي ولدولة قد تكون معلومة أو غير معلومة، حيث أن هناك عدة صعوبات في هذه النقطة، والتي تنطلق من اعتبار الجريمة الواقعة إرهابية أو اعتبار القائم بالجريمة إرهابيا، بالنسبة للقانون الداخلي للدول كذا تداخلها مع الجرائم السياسية، إذ لا يجوز وفقا للعرف الدولي تسليم المجرمين السياسيين[1].

إن هذه الصعوبة تنطلق من إشكالية وضع مفهوم محدد للإرهاب في ظل تداخله مع مستويات استخدام العنف الأخرى، كذا قضية سيادة الدولة إذا رفضت تسليم الإرهابي المطلوب من طرف دولة أخرى، إلا أن هذه الإشكاليات من وجود اتفاقيات دولية مهمة، نصت بوضوح على تسليم الإرهابيين للدول أو الجهات المختصة في معاقبتهم على غرار المادة الرابعة من اتفاقية تسليم المجرمين بين دول جامعة الدول العربية، والتي استثنت الجرائم التالية من الجرائم السياسية وأجازت فيها التسليم وهي:

جرائم الاعتداء على الملوك ورؤساء الدول وزوجاتهم أو أصولهم وفروعهم.

الاعتداء على أولياء العهد وجرائم القتل العمد.

جرائم الإرهابية[2]

بالنسبة للأمم المتحدة فمن خلال المعاهدة النموذجية لتسليم المجرمين الصادرة بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 116/45، بينت المادة رقم واحد بأن تسليم المجرمين هو مجموعة الإجراءات القانونية التي

[1] حسنين المحمدي بوادي، مرجع سابق، ص 131.
[2] المرجع نفسه، ص 132.

تهدف إلى قيام الدولة بتسليم شخص متهم إلى دولة أخرى، كي يحاكم بها أو ينفذ فيها الحكم الصادر عليه من محاكمها، ومن أهم الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر في هذه النقطة نجد الاتفاقية الجزائرية المصرية سنة 1964 [1].

ثانيا: عمليات تسليم متهمين بالقيام بعمليات إرهابية:

برزت إشكالية التنسيق القضائي والقانوني الدولي بالنسبة للجزائر مع أحداث 11 ديسمبر 2007، من خلال التفجيرات التي استهدفت مقر المجلس الدستوري والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين في العاصمة الجزائرية، حيث تم طرح إشكالية أن الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر المتعلقة بمكافحة الإرهاب وتبييض الأموال وتسليم المطلوبين، لم تستفد منها بالشكل المطلوب، كما أشار بعض المحللين الجزائريين، إلى أن رفض بعض الدول تسليم مطلوبي الجزائر يرتبط بإقرار القانون الجزائري عقوبة الإعدام، رغم أن العقوبة غير مطبقة، ويشير المحامي الجزائري مروان عزي على سبيل المثال، أن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول فرض شروط تتعلق بمتابعة محاكمة جزائري جونتامو في الجزائر[2].

سلمت الولايات المتحدة إلى الجزائر السجناء الجزائريين في جوانتامو على إثر الأمر بغلق هذا الأخير، حيث أكدت الجزائر بأنهم سيتلقون محاكمات عادلة، ووعدت بأنه لن يكون لهم علاقة بعمليات إرهابية أخرى في المستقبل، حيث تأكد أن البعض منهم بريئون من التهم التي نسبت إليهم، وكان السجناء الجزائريون في جوانتامو قد تم القبض عليهم على إثر اتهامهم بدعم جماعة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب في كل من فرنسا، إسبانيا، إيطاليا، ألمانيا، وبريطانيا، وتورط بعضهم في محاولة تفجير في لوس أنجلوس سنة 1999 [3].

الفرع الثالث: محاولة إيجاد إطار قانوني دولي يمنع تقديم الفدية للإرهابيين:

[1] غسان صبري كاطع، مرجع سابق، ص 142.

[2] محمد .شز تعد سنويا ما معدله 1300 ملف في قضايا الجريمة المنظمة، الجزائر تفيد في مكافحة الإرهاب ولا تستفيد من الاتفاقيات الدولية، **الخبر**، ع. 5203، 2007/12/29، ص 04.

[3] Alexis Arieff, "Africa : Current Issues", **Congressional Research sservice**, 18 january 2012, Op.Cit, p10.

يبرز التعاون الجزائري الأمريكي في هذه النقطة بشكل واضح وجلي، ذلك لكون كل من البلدين قد حاول العمل في إطار تعاوني ودبلوماسي مع الطرف الأوروبي تحديدا، لمنع تقديم الفدية للإرهابيين مقابل الرهائن، لأن هذه الفدية التي يطلبونها تعتبر من أهم مصادر تمويلهم، كما تمثل حافزا لتطوير عمليات الاختطاف وزيادة حجمها، لكن إذا علمت الجماعات الإرهابية مسبقا أنه من فدية سيتم الاستفادة منها، فإن عمليات الاختطاف ستنخفض بالتأكيد، كانت هذه وجهة نظر كل من الجزائر والولايات المتحدة كطرفين ذوي خبرة في مكافحة الجماعات الإرهابية.

أشار دانيال بنجامين منسق مكافحة الإرهاب بكاتبة الدولة الأمريكية، بأن تنظيم القاعدة قد اكتشف مصادر مالية جديدة ليس من خلال أغنياء بلدان الخليج، وإنما من خلال استغلال البلدان الغنية وحلفائها، وصرح نفس المسؤول الأمريكي في ماي 2011 بأن "الحكومات الأوروبية مطالبة بالتخلي عن دفع الفدية، وإلا ستكون عرضة لعمليات اختطاف أخرى لمواطنيها"، وتجدر الإشارة إلى أنه قد التقى وزير الخارجية الجزائري مراد مدلسي في تلك الفترة في واشنطن[1]، إذ يسعى البلدان من خلال التنسيق بينهما وبين باقي الدول إلى الوصول لقرار دولي يجرم دفع الفدية للإرهابيين.

إن محاولة الجزائر رفع قدراتها في مكافحة الإرهاب في ظل تطوير الجماعات الإرهابية لتقنيات عملها وتكتيكاتها، وكون القاعدة كتنظيم إرهابي دولي قد بدا يركز على استهداف الجزائر والمناطق المجاورة في الساحل، تعد أمرا ضروريا على الأقل على المدى القريب، حيث أن التهديد الأمني في دول الجوار وعدم الاستقرار سيؤثر بشكل سلبي على الجزائر، من خلال الهجرة وتسرب الأسلحة من طرف القاعدة للجماعات الإرهابية المحلية، وإمكانية وإمكانية ظهور جماعات إرهابية جديدة في الجزائر بالتنسيق مع تنظيم القاعدة.

[1] ع. قدادرة، "منسق مكافحة الإرهاب، في كتابة الدولة للخارجية يدعم أطروحات الجزائر: أمريكا تحذر الأوربيين من الرضوخ لشرط الفدية لتحرير الرهائن"، **الخبر**، الجزائر، ع: 6358، 2011/05/18، ص 07.

إن تنظيم القاعدة والجماعات القاعدة الإرهابية المنتشرة في العالم، قد أصبحت أقوى مما كانت في السابق، ومحاولة دولة ما محاربتها بمفردها تعد أمرا مستحيلا، وعليه فإن البحث الأمريكي عن شركاء في الحرب على الإرهاب، والاستعداد الجزائري للعمل في محاربته يعود لتدهور الوضع الأمني في الساحل الأفريقي، حيث أصبح الإرهاب تهديدا مشتركا للدولتين، فدخلتا في تعاون على المستويات المذكورة سالفا (العسكرية، شبه العسكرية، القانونية).

الفصل الثالث

تأثير التعاون الأمني الأمريكي الجزائري على المنطقة المغاربية وآفاقه المستقبلية

تجمع العديد من الدراسات والأبحاث على انه على الأوليات المتحدة مراعاة خصوصية المناطق التي تضعها ضمن مناطق الحرب على الإرهاب، وعدم التمادي في التركيز على الجانب العسكري في هذه الحرب، بل عليها استخدام القوة الناعمة لنجاح محاربة الإرهاب وتقليل النتائج السلبية لها، كذا تخفيض تكاليفها البشرية منها والمادية، فقد أثبت العديد من الباحثين أن استخدام القوة الناعمة؛ اقل تكلفة بكثير من استخدام القوة الصلبة.

من بين النقاط المهمة التي يتم التركيز عليها أيضا هي؛ ضرورة تطوير العلاقات الدبلوماسية في ظل هذه الحرب، والتنسيق والتعاون الأمني مع الدول المعنية والتعاون مع الطرف الأوروبي، للاستفادة من تجارب الأوروبيين بالنسبة لمنطقة الساحل، ودعم التنمية في المنطقة[1].

كسبت الجزائر دعم المجتمع الدولي لكونها الدولة المحورية في محاربة الإرهاب في الساحل[2] كما تطورت مستويات تعاونها الأمني مع الأوليات المتحدة، وهو ما تم التطرق إليه في الفصل السابق، أما في هذا الفصل فسيتم التركيز على تأثير التعاون الأمني الأمريكي الجزائري، على المنطقة المغاربية ثم مستقبل هذا التعاون في ظل الأوضاع الراهنة.

[1] ISLAMIST TERRORISM IN THE SAHEL: Fact or Fiction?. Africa Report, International Crisis Group Working to Prevent Conflict Worldwide, N°92, 31 March 2005, pp 19.

[2] Didier Billion ,Rachid Khechana," Des recompositions politiques et regionales en gestation", L'Année Strategique 2011, Paris : IRIS, 2010. P312.

المبحث الأول: آثار التعاون الأمني الأمريكي الجزائري على المنطقة المغاربية

تتطلب الدراسات السياسية والاستراتيجية، وضع إطار عام تتحرك من خلاله المتغيرات المعتمدة، لتسهيل عملية التحليل وفهم طبيعة العلقة بينها، من ما يمكن الباحث من استنتاج الآثار والنتائج التي تنجم عن تفاعل هذه المتغيرات، بشكل نسبي لكن يتسم بالموضوعية قدر المكان. وهو ما تم التركيز عليه في الفصول السابقة من الدراسة.

من المهم الشارة إلى انه لا يمكن وضع آثار محددة خاصة بالتعاون الأمني الأمريكي الجزائري، في ظل تداخل المتغيرات التي تتحكم بالوضع في المنطقة المغاربية، سواء كانت محلية أو إقليمية. ولكن يمكن رصد تأثير هذا التعاون على هذه المنطقة على المستويين المحلي والإقليمي بشكل ايجابي أو سلبي، وعليه فسيتم تقسيم الآثار إلى آثار محلية وإقليمية.

المطلب الأول :الآثار الإقليمية

ترتكز الآثار الإقليمية على أهم النقاط المشتركة بين المنطقتين المغاربية والساحلية.

الفرع الأول: زيادة الاهتمام الأوروبي بالمنطقة المغاربية

إن نمو المصالح الأمريكية في المنطقة المغاربية ، قد اثر بشكل سلبي على أوربا، حيث أن الدول المغاربية تحاول اليوم الاستفادة من الوزن الدولي للوليات المتحدة؛ في علاقاتها مع التحاد الأوروبي خاصة فرنسا .وعلى عكس العلاقات الممتازة بين أنظمة الحكم المغاربية والأوليات المتحدة الأمريكية، لا يمكن قول هذا على الشعوب .إن الموقف الألماني

والفرنسي كان ذكيا في هذه النقطة، بحكم فهمهما الكبير لشعوب المنطقة، إذ أن معارضتهما للحرب الأمريكية على العراق أكسبتهما الرأي العام المغاربي[1].

كما أنه رغم التعاون الأمريكي المغاربي المهم حاليا، ل يمكن نفي كون العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية بين الدول المغاربية والتحاد الأوروبي، أكثر تقاربا بين هذه الدول منها مع الأوليات المتحدة[2].

شهدت العلاقات الجزائرية الفرنسية توترا منذ سنة 2007 مع قدوم الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي إلى الحكم، حيث أثيرت العديد من القضايا، من بينها مقتل الرعية الفرنسي سنة 1996 ، والتي بدأت الشارة إلى انه لم يقتل من طرف الجماعات الإرهابية، وعليه رأت السلطات الجزائرية أنها محاولة لتشويه المؤسسة العسكرية في البلد، وتم تهدئة الوضع ببطء، بالتأكيد على أن الرهينة قد اغتيل من طرف الجيا. كما أثيرت قضية التجارب النووية الفرنسية في الجزائر خلال الستينات من القرن الماضي، واستمرار أثارها السلبية لحد اليوم، ومطالبة الجانب الجزائري بالتعويض. إذ صرح وزير الخارجية الجزائري مراد مدلسي بأنه على فرنسا إضافة إلى التعويض، أن تقوم باتخاذ التدابير اللازمة لإزالة التلوث النووي من المنطقة.

قررت السلطات الفرنسية في سنة 2010 ، وضع الجزائر ضمن قائمة الدول التي يعتبر مواطنوها مصدر تهديد للمن الفرنسي، أثار هذا القرار القلق والتوتر، ولم يهدا الوضع إل مع إرسال الرئيس الفرنسي السكرتير العام للرئاسة كلود جيان للقاء الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة،

[1] Yahia H. Zoubir, "American Policy in the Maghreb: The Conquest of a New Region?", **Working Paper**. **Real Instituto Elcano**, 13- 24/7/2006,p 14.

[2] Ibid, p 15.

ومسؤولين ساميين في البلد[1]. وبعد أشهر قليلة من زيارات المسؤولين الفرنسيين للعاصمة الجزائرية، قام رئيس الوزراء الفرنسي جان بيار رافاران بزيارات متعددة كمبعوث خاص من طرف الرئيس الفرنسي، لتحسين مستوى العلاقات الفرنسية الجزائرية، حيث في بداية شهر جوان 2011، نجح رافاران في رفع مستوى الروابط الاقتصادية بين البلدين، كدليل على تحسن العلاقات بينهما . بالنسبة للعلاقات التجارية بين البلدين، فتعتبر فرنسا من الموردين الرئيسيين للجزائر، حيث تساهم بما نسبته 14.17%من الواردات الجزائرية، لكن تعاني مؤخرا من المنافسة الصينية، إذ أصبحت الصين تساهم بما يقدر ب % 13.60 من الواردات الجزائرية[2].

قام وزير الخارجية الفرنسي الآن جوبي بزيارة الجزائر في 15 جوان 2011 ، تلت زيارته زيارات وزراء فرنسيين آخرين، كمحاولة لزيادة الدعم السياسي لقبول الطرف الجزائري للاتفاقيات الاقتصادية؛ التي تتفاوض فرنسا مع الجزائر للتوقيع عليها .لكن الجانب الجزائري ركز على التدخل الفرنسي في ليبيا، والذي حسب السلطات الجزائري يؤثر على .المن في منطقة الصحراء والساحل، لتواجد قواعد تنظيم القاعدة في بلد المغرب هناك[3] إن العلاقات الجزائرية الفرنسية ل تعتبر وليدة اليوم، فلها جذور تاريخية –إضافة إلى الاعتبارات الإديولوجية والجغرافية – مهمة سواء في ما يتعلق بقوتها، أو بسرعة حدوث التوتر بين البلدين، لكن يبدو من الواضح أن الاهتمام الفرنسي بمحاولة رفع مستوى العلاقات مع الجزائر، ل يعود فقط للمنافسة الصينية بل للتقارب الجزائري الأمريكي، حيث أن تحفظات الجانب الفرنسي من بناء قيادة الفريكوم في المنطقة المغاربية، بدت بشكل واضح أنها محاولة فرنسية لحيلولة دون زيادة مستوى التأثير الأمريكي في

[1] Yahia H. Zoubir. "French-Algerian Relations: The Weight of History", Research Paper. Qatar: Aljazeera Center for Studies. 07 July 2011.p 04.

[2] Ibid, p:05.

[3] Didier Billion, Sophie Bessis,op.cit. PP 364-365.

منطقة تعتبر منطقة نفوذ فرنسية على وجه الخصوص، كونها تابعة للفرانكفونية، وتربطها بهذه الدول علاقات مهمة.

هناك منافسة اقتصادية واضحة بين كل من التحاد الأوروبي والأوليات المتحدة الأمريكية، حيث تحاول هذه الخيرة رفع مستوى علاقاتها الاقتصادية مع الدول المغاربية، انطلقا من اتفاقية التبادل الحر التي أبرمتها مع المملكة المغربية، والتي بدا العمل بها سنة 2005، إضافة إلى كل من الصين وتركيا .حيث أن التواجد الاقتصادي الصيني في المنطقة يعد مهما، كما أن تركيا تحاول دخول المنافسة، من خلال زيارة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردغان إلى كل من الرباط وتونس في نهاية مارس من نفس السنة .تم التوقيع خلالها على اتفاقية التبادل الحر مع البلدين في شهر ماي[1].

إعلان وزراء داخلية بلدان غرب المتوسط، الأعضاء في مجموعة خمسة + خمسة، التوصل إلى إستراتيجية مشتركة لمكافحة الإرهاب، في إطار التنسيق الأمني بين دول ضفتي البحر البيض المتوسط .وتتضمن تعزيز التعاون وتبادل المعلومات المتعلقة بالنشاطات الإرهابية، وكذا رفض أي لجوء أو إقامة لمنفذي ومدبري العمال الإرهابية في هذه الدول، وتنسيق الجهود في مجال الاتصال لمكافحة انتشار الإرهاب والجرام عبر الأنترنت، ومكافحة تبييض الموال والمتاجرة بالمخدرات تظهر من خلال هذه الاستراتيجية المشتركة العديد من الرهانات، التي ترتكز بالأساس في أهمية التنسيق بين هذه الدول؛ التي تربط بينها متغيرات مهمة بحكم القرب الجغرافي والعلاقات التاريخية.

الفرع الثاني: التنسيق الأمني مع الجزائر وتكليفها بالعلاقات مع الأطراف الأجنبية

[1] عثمان لحياني،"زرهوني في اجتماع وزراء داخلية غرب المتوسط : الجزائر خصصت 4 ملايير أورو لمكافحة الرهاب والجريمة"، مرجع سابق، ص 03.

أشاد اللواء دفيد هوغ في ندوة صحفية عقدها في مقر السفارة الأمريكية في الجزائر، بدور الجزائر في مكافحة الإرهاب والقاعدة في الساحل، قائل " :إن الجزائر لها دور ريادي في العملية ونحن نلحظ التطور الأمني الحاصل في المنطقة "[1]. إذ بالموازاة مع تطور مستوى التعاون الأمني الأمريكي الجزائري، تطور مستوى التعاون الأمني الإفريقي الجزائري، تحديدا دول منطقة الساحل؛ التي رأت أن الجزائر أصبحت طرفا مهما في الحرب على الإرهاب، وبحكم القرب الجغرافي والعلاقات ذات الصول التاريخية وانطلقا من كونها دول افريقية، اعتبرت دول الساحل التعاون أن التعاون مع الطرف الجزائري خطوة مهمة بالنسبة لها، لوجود مصالح مشتركة ورفض تدخل أطراف أجنبية في الشؤون الإفريقية.

و لهدف الاستفادة من الخبرة الجزائرية في مكافحة الإرهاب ورفع مستوى جيوش المنطقة، شارك ضباط وضباط صف من وحدات خاصة تم إنشاؤها في السنوات الخيرة في جيوش كل من؛ مالي وموريتانيا والنيجر، مع عسكريين من القوات الخاصة الجزائرية، ومختصين في مكافحة الإرهاب في مديرية الاستعمالات والمن وقوات النخبة في الدرك الوطني، في تمرين قتالي تواصل لكثر من 48 ساعة في منطقة تقع إلى الجنوب من واد الشناشن وعرق أقلب، عند الحدود المشتركة بين الجزائر ومالي وموريتانيا .حيث شملت التدريبات، مطاردة جماعة إرهابية على مسافة 300 كلم تختبئ في منطقة وعرة مشابهة تماما للتضاريس في" أدغاغ ايفوغاس "وواد" زوراك"، وهي من أهم معاقل إمارة الصحراء .لتنظيم القاعدة في بلد المغرب شمال مالي [2].

[1] عبد القادر رزيق المخادمي .قيادة افريكوم المريكية : حرب باردة أم سباق للتسلح .مرجع سابق، ص7 .

[2] عثمان لحياني، "تدريبات مشتركة بين جيوش الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر :وحدات عسكرية تحاكي الاشتباك مع إرهابيين 2011/06/06، وتحرر رهائن لدى القاعدة، **الخبر**، الجزائر، ع 637، ص05.

قرر وزراء الشؤون الخارجية لربعة دول من الساحل، وهي : الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر، تكليف الجزائر بعملية الحوار مع الشركاء من خارج المنطقة، لفحص جميع المسائل ذات الصلة بهذه الشراكة، وحملت الدول الربع مسؤولية بعضها البعض في مكافحة الإرهاب على أراضيها، انطلقا من توقعات تعقد الوضع الأمني أكثر بسبب ما يحدث في ليبيا على وجه الخصوص، وذلك لأهمية الجيش الليبي في معادلة مكافحة الإرهاب، والترتيبات الأمنية للرقابة على الحدود الليبية المشتركة مع دول المنطقة، كذا خلق آليات للتعاون الأمني على مستوى المؤسسات المكلفة بالقضايا القضائية والجمركية والأمنية والمالية لجعل التعاون الأمني بينها أكثر فعالية.

الفرع الثالث: تحسين قدرات جيوش دول المنطقة:

إن التعاون الأمني بين دول الساحل والدول المغاربية، انطلقا من التدريبات والتي تقدمها الجزائر لجيوش دول منطقة الساحل، إضافة إلى التدريبات السنوية المهمة في إطار تدريبات فلينتوك بقيادة الأوليات المتحدة، من شانها رفع المستوى والقدرات الأمنية لدول المنطقة .من خلال رفع الكفاءة والتدريب على العمل بأحدث الوسائل التكنولوجية، وتحسين قدرات التبوء الأمني الذي يمكنها من استشعار الأخطار الأمنية، والتبوء بوقوعها قبل حدوثها، من ما يمكن الأجهزة الأمنية من وأدها أو مواجهتها بما يتناسب مع أحداثها الحقيقة تطور المستوى العسكري لجيوش دول المنطقة، من الممكن أن يزيد من مستوى المنافسة العسكرية بينها، خاصة بين الجزائر والمغرب .كما أن من شانه أن يؤثر على بعض قضايا النزاع الموجودة فيها، على غرار قضية الطوارق حيث ظهر النزاع بين الطوارق في شمال مالي والحكومة المالية بشكل مهم مؤخرا؛ من خلال المواجهات بين الجيش المالي وحركة تحرير الزواد.

الفرع الرابع: عسكرة القارة الإفريقية والتعاون الأمني الأمريكي الجزائري:

كانت الأوليات المتحدة الأمريكية خلال سنة 1997 تعتزم تخفيض دعمها للدول الإفريقية بنسبة تقارب 20%، حيث أشار المحللون في ذلك الوقت إلى التناقض الواضح بين الدعوات الأمريكية للديمقراطية، من دون توفير المساعدات لهذه الدول لتنمية اقتصادياتها. وتأثرت مسارات التنمية لهذه الدول بشكل سلبي؛ انطلقا من التعامل مع البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، اللذان يفرضان شروطا في اغلب الحيان تعجز الدول الإفريقية الفقيرة على توفيرها [1] يرى الباحث في الشؤون الإفريقية جون قاي" :أن المصالح السياسية والاقتصادية بالنسبة لحالة العلاقات الأمريكية مع دول القارة الإفريقية، هي التي تعبر عن مدى التقارب بينها وليست الروابط الاجتماعية[2].2 " وهو ما نقد من خلاله السلوك الأمريكي تجاه القارة الإفريقية وقضاياها وشعوبها، فالأوليات المتحدة وفقا لرأي العديد من المحللين، تستغل ضعف دول القارة الإفريقية؛ لتمرير إستراتيجيتها الداعمة لهيمنتها على الآنظام الدولي. والتي يصفها المفكر المعروف نعوم تشومسكي بالمبريالية، ويرى أن الأوليات المتحدة تسعى للهيمنة والبقاء بكل الوسائل المتاحة، إلى درجة خلق وسائل جديدة؛ ويقصد بذلك قضية انتشار الإرهاب في المناطق التي تسعى الأوليات المتحدة إلى السيطرة عليها[3]3 ، وذلك من خلال كتابه الذي يحمل عنوان" الهيمنة والبقاء. "

قائل" :على الأوليات المتحدة أن تنتبه إلى القاعدة المهمة التي تقول؛ إن نفس السباب لا تؤدي إلى نفس الانتائج في اغلب الحيان، فلكل منطقة بالعالم خصوصيتها .1 " حيث انه حتى وإن نجحت الاستراتيجية الأمريكية في الحرب على الإرهاب إن كان وصفها بذلك ممكننا فان هذا

[1] المرجع نفسه.

[2] ع .قدادرة، "العواصم الأربع توقع بيانا من 13 بندا تلزمها بعدم دفع الفديات: دول الساحل تفوض الجزائر لدعوة الأوروبيين وأمريكا لاجتماع محاربة الارهاب"، **الخبر**،(الجزائر 2011/05/05)، ع636، ص 22.

[3] التخطيط الأمني لمواجهة عصر العولمة (تقرير صادر عن مركز الدراسات والبحوث)، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2006)، ص 221.

ل يعني أنها سوف تنجح في إفريقيا؛ باستخدام نفس الأساليب التي اتبعتها تحديدا في أفغانستان . كما أن الآنتائج التي من الممكن أن تترتب على مثل هذه الاستراتيجية، لا يمكن الفصل فيها وتحديدها في نطاق معين، إذ تعد توقعات ما يمكن أن يحدث بعد تنفيذ مثل هذه الاستراتيجية أمرا نسبيا؛ في ظل الأوضاع المعقدة وخصوصية دول وشعوب القارة الإفريقية.

نجحت الأوليات المتحدة في خلق شبكة أمنية مع الدول المغاربية ودول الساحل، انطلقا من محاربة الإرهاب وتنظيم القاعدة في بلد المغرب، لكن يرى بعض المحللين أن هناك مبالغة في تقييم الخطر الإرهابي في المنطقة2 ، إلى درجة اتهام الأوليات المتحدة بخلق بعض الحوادث الإرهابية؛ لعطاء مبرر لتنفيذ إستراتيجيتها بالنسبة للمنطقة .هذه الاستراتيجية التي تلقت نقدا مهما سواء على مستوى الدراسات والتحليل وحتى على المستوى السياسي في الأوليات المتحدة.

ظهر تقرير للكنغرس الأمريكي يشير إلى أن بعض السفارات الأمريكية في إفريقيا، قد تحولت فعل إلى مراكز لقيادات عسكرية يسيطر عليها موظفون عسكريون مكان الدبلوماسيين، محذرا من مخاطر انحراف وظائف المؤسسات وتداخلها، في ظل إستراتيجية الحرب على الإرهاب . مشيرا بشكل واضح إلى أن هذه المؤسسات قد تخلت عن دورها السياسي في التكفل بالسياسة الخارجية للوليات المتحدة، بحلول شخصيات عسكرية محل الإطارات الدبلوماسية في إدارة الشؤون الخارجية لواشنطن .كما كشف التقرير على أن الدول المعنية هي كل من :الجزائر، المغرب، تونس، موريتانيا، النيجر، مالي، تشاد وجيبوتي. وتم إرجاع ذلك إلى اعتباره مرحلة تمهيد قامت بها وزارة الدفاع البنتغون، لنشاء .قيادة الفريكوم في المنطقة رغم رفض الدول المعنية[1].

[1] جون قاي نوت يوه، إفريقيا و العالم في القرن القادم، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1998)، ص ص 54 – 55.

حذر اتحاد المغرب العربي من أن التواجد الأمريكي في إفريقيا، من شانه أن يزيد من التوتر ويخلق أجواء تنشط في إطارها الجماعات المسلحة، هذه الجماعات التي تلحق الوجود الأجنبي أساسا والأمريكي على وجه الخصوص .كما أن الدول التي تستضيف مثل هذا التواجد على أراضيها، ستجعل القارة مسرحا لحروب الآخرين .كما نوهت قيادة التحاد بالمواقف التي اتخذتها عدة دول افريقية؛ برفضها لقامة قواعد عسكرية في القارة، ومنها

موقف جنوب إفريقيا والتجمع من اجل التنمية في إفريقيا الوسطى كذا دول الساحل الإفريقي[1].

يرى بعض المحللين أن البعد التنموي للفريكوم؛ لا يعدو كونه محاولة للتأثير على الفارقة، لقبول استضافة هذه القاعدة، حيث أشركت الأوليات المتحدة وزارات كل من الخارجية الزراعة والتجارة والصحة ووكالتها مثل وكالة المساعدة الأمريكية يواس ايد في قيادتها[2] .يؤكد الخبير الجزائري يحي الزبير أن برنامج الأوليات المتحدة للمن يركز على المشاكل الظاهرية بالنسبة لقضية الإرهاب، مثل :تجارة البشر، الهجرة غير الشرعية، شبكات الجريمة. وليس الجذور الحقيقية لها وهي: الفقر، البطالة وضعف مستويات التنمية[3]. فالقضاء على الإرهاب يتم من خلال القضاء على الشبكات الإرهابية ومنع ظهورها من جديد وتناميها، ولن يكون ذلك بالعمل العسكري وتطبيق القانون فحسب، بل يتطلب بشكل مهم تحسين البيئة الاجتماعية والاقتصادية في إفريقيا.

الفرع الخامس: التنسيق الأمني بين دول الساحل والدول المغاربية:

بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، زاد الاهتمام الأمريكي بدول المغرب الوسط خاصة الجزائر، والذي يكمن في تطوير التقارب العسكري والأمني، والشراكة الاقتصادية مع هذه الدول

[1] المرجع نفسه، ص 51.

[2] نعوم تشومسكي، مرجع سابق، ص ص 192

[3] Djibril DIOP, op.cit,p18.

ودول المنطقة المغاربية عموما .نظمت القيادة الأمريكية الأوروبية في يومي 22 و 23مارس 2004، لقاء في مدينة شتوتغارت الألمانية مع القادة العسكريين المغاربة، وتحديدا كل من : الجزائر، موريتانيا، المغرب الأقصى وتونس إضافة إلى دول الساحل تشاد مالي النيجر والسنغال، وذلك لتنسيق الجهود فيما يتعلق بالحرب على الإرهاب، حيث نجحت الأوليات المتحدة في جمع قادة دول تعتبر مصالحها الاستراتيجية والأمنية غير متقاربة، ودفعهم للتنسيق في العمليات المضادة للرهاب[1] توافقت التوجهات الجزائرية والأمريكية في أهمية التعاون والتنسيق الأمني الإقليمي، إذ بدأت دول المنطقة تحاول العمل في إطار إقليمي لحماية أمنها القومي؛ والمقصود هنا أن ذلك لم يكن فقط بسبب التأثير الأمريكي عليها، بل هناك نية واضحة للتعاون.حيث في مارس 2010 ، التقت سبع دول افريقية في العاصمة الجزائرية للنقاش حول التنسيق لمواجهة تنظيم القاعدة في بلد المغرب، وتبيين أهم العراقيل التي تواجه التعاون الفعال .كان اللقاء مهما خاصة فيما يتعلق بقرارات زيادة التعاون والتنسيق الأمني لرفع مستوى الرقابة على الحدود، إضافة إلى التنسيق بين هذه الدول فيما يتعلق بالتسهيلات القانونية المشتركة، حيث شاركت في هذا اللقاء كل من : الجزائر، بوركينافاسو، تشاد، ليبيا، مالي، موريتانيا والنيجر .كما تم الاتفاق بين كل من الجزائر، ليبيا ومالي، على الشراكة من اجل توفير الموارد العسكرية والتعاون الأمني والاستخباراتي، من اجل محاربة .الإرهاب العابر للحدود[2].

قررت الجزائر في السنة الماضية تقديم مساعدات عسكرية ومالية عاجلة لجيوش دول الساحل، تحديدا :مالي، النيجر وموريتانيا؛ لتغطية العجز الذي أحدثه توقف الدعم الذي وعدت

[1] Yahia H. ZOUBIR, "The United States and Maghreb–Sahel security". **International Affairs**, op.cit, p 977.

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص 74.

به عدة دول مثل :فرنسا، الأوليات المتحدة وليبيا .حيث تقرر منح الدعم لدول .الساحل لمساعدتها على التصدي للرهاب والجريمة المنظمة[1].

إن التنسيق الإقليمي المهم بين دول المنطقة يقودنا إلى نقطة أهم وهي الإقليمية الأمنية، والتي تعتبر حيوية في ظل الظروف الدولية الراهنة، وبدأت بوادرها بالظهور، إذ تعتبر هذه البوادر فرصة مهمة لدول المنطقة يجب استغلالها لتطوير مستوى التعاون الأمني بينها .تتحقق الإقليمية الأمنية بالأساس من خلال التنسيق والتعاون الأمني الإقليمي .فقد كان العمل الإقليمي في المنطقة ينطلق من قرارات قيادية، وليس من أسس عملية واضحة، وهي النقطة التي نقد فيها العمل الإقليمي المغاربي والإفريقي عموما، لاعتماده على شخصيات معينة وليس على المصالح المشتركة، وإستراتيجية منطلقة من إرادة قوية للتعاون.

الفرع السادس: الإقليمية الأمنية

تعتبر ظاهرة الإرهاب ظاهرة شاملة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، حيث أن الحرب على الإرهاب تتطلب العمل على المستويات الثلاثة، وعليه تدعو إستراتيجية الأمم المتحدة المنظمات الإقليمية للمشاركة في الحرب على الإرهاب .بإمكان هذه المنظمات تقديم الدعم والمساعدات ذات الأهمية والفاعلية لعدة أسباب من أهمها :أن للمنظمات الإقليمية دراية عميقة بخصائص وأوضاع إقليمها على الرض .كما تضع في حساباتها الخصائص الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية لأقاليمها.يمكنها المساعد[2] . بالنسبة لتنفيذ القرارات التي توصلت إليها الدول خلال النقاشات حول مكافحة الإرهاب، في إطار إستراتيجية الأمم المتحدة للحرب على الإرهاب، الموضوعة في 8 سبتمبر 2006 ، والتي تم التركيز فيها على النقاط التالية:

[1] المرجع نفسه، ص ص 66 – 67.

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، المرجع السابق، ص 5.

_زيادة الدعم السياسي

_تحسين قدرة الدولة في محاربة الإرهاب

_تحديد مستويات التهديد وطرق الرد عليه

_زيادة التعاون الدولي فيما يتعلق بالحرب على الإرهاب

_ربط المن بمنظور حقوق الإنسان[1]

أوضحت الأمم المتحدة وجوب العمل لمكافحة الإرهاب في إطار إستراتيجية شاملة، تقوم على معارف ومعلومات واقعية علمية وعملية، كذا الاهتمام بثقافة السلم وحقوق الإنسان، إضافة إلى التوصية برفع مستوى التعاون والتنسيق في شمال إفريقيا في مكافحة الإرهاب[2]، وتأسيس العمل الإقليمي المشترك، وتبادل الخبرات وإنشاء مكتب انتربول خاص بشمال إفريقيا، حيث تعتبر المنطقة الوحيدة في إفريقيا التي ل يوجد فيها مكتب

أنتربول خاص بها، من ما يؤثر على مستوى التعاون الأمني، ويضعف قدرات المنطقة في مكافحة الإرهاب[3]

[1] Stephen Harmon, "From GSPC to AQIM: The evolution of an Algerian islamist terrorist group into an Al-Qa'ida Affiliate and its implications for the Sahara-Sahel region". Op.cit. p 23.

[2] Lianne Kennedy Boudali, " The North Africa Project: The Trans-Sahara Counterterrorism Partnership ", USA: The Combating Terrorism Center United States ilitary Academy ,April 2007, http://ctc.usma.edu. P 08

[3] Ibid.p 43.

إن هذه النقطة تمثل أهم الاقتراحات العملية الواضحة، التي أوصت بها الأمم المتحدة، لجعل محاربة الإرهاب أكثر فعالية في إطار التنظيم الدولي الأمني، من خلال دعم جهود التنسيق والعمل الدولي المشترك، في ظل الصعوبات التي تواجه الدول للعمل بمفردها، ومتابعة الإرهابيين الذين يستغلون قضية سيادة الدول والعنصر الجغرافي للفرار من السلطات.

من خلال الدراسات برز بوضوح الدور المهم للأنتربول، كونها قد قامت بجهود مهمة لدعم المن على المستوى الدولي بتوفير المعلومات عن المجرمين الدوليين وكشف أوصافهم، وحل العديد من قضايا الجريمة الشائكة على المستوى الدولي وضبط مرتكبيها.

أصبحت الأنتربول من أهم المنظمات الأمنية الدولية، ونالت احتراما وتقديرا مهما على المستوى الدولي لعملها ونشاطها، فقد نوه المجلس الاجتماعي والاقتصادي للمم المتحدة بجهودها لدعم المن في العالم. وتنشط الأنتربول في مجالها محترمة سيادة الدول لكثر من نصف قرن من ما اكسبها خبرة مهمة في مجال التعاون الأمني الدولي[1]. وعليه تعتبر دعوة الأمم المتحدة دعوة الأمم المتحدة الخيرة لتوسيعها وإيجاد مكتب أنتربول خاص بشمال إفريقيا مهمة، مبرزة انه أصبح من ضرورات المرحلة الحالية في ظل انتشار الإرهاب في منطقة الساحل وشمال إفريقيا .التقت دعوة الأمم المتحدة للتعاون الإقليمي بين دول المنطقة، مع دعوات الجزائر بان يضطلع الفارقة بمشاكلهم الداخلية، وأن هذا ل يمنع من الترحيب بالمساعدة الأجنبية وليس التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية.

فضلت الجزائر بشكل رسمي أن يضطلع الفارقة أنفسهم بالقضايا الأمنية والدفاعية ومحاربة الإرهاب، وذلك بواسطة هياكل التحاد الإفريقي[2]، إذ يبدو أن الجزائر تحاول أن تكون طرفا فعال

[1] حسنين المحمدي بوادي، مرجع سابق، ص 16.

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص 6.

من خلال تعاونها في الحرب الأمريكية على الإرهاب، لسببين رئيسيين، الأول يكمن في الاستفادة من قوة وخبرات الأوليات المتحدة الأمريكية العسكرية منها في مواجهة الجماعات الإرهابية وتحديدا تنظيم القاعدة، إذ ل تملك الجزائر خبرة وقوة كافية حسب العديد من الدراسات فيما يتعلق بمحاربة مثل هذا التنظيم العابر للقارات بمفردها. أما السبب الثاني فيمكن استنتاجه من الرفض الجزائري الرسمي المعلن للتواجد العسكري الأمريكي على الراضي الإفريقية، وعليه تحاول أن تكون دولة محورية وأساسية في هذه الحرب، كطرف يشارك في عمليات الدراسة والتخطيط للتدخلات العسكرية، ويقوم بالتنفيذ في إطار إفريقي غير أجنبي، وهو ما بدا واضحا من خلال سرعتها في إعلان مشروع

قيادة تامنراست، الذي جاء مع العلن الأمريكي على إنشاء قيادة الفريكوم.

جاءت مناورات فلينتوك 10 العسكرية لقيادة الفريكوم لسنة 2010، بعد أسابيع قليلة من إعلان الجزائر على إنشاء قيادة عسكرية موحدة بين كل من الجزائر والسنغال والنيجر ومالي، حيث اختيرت مدينة تامنراست في الجنوب الجزائري لتكون مقرا لها . والتي تعتبر من أهم الانجازات التي تحسب لدول المنطقة.

أشار الجانب الجزائري إلى انه ل تعارض بين مشاركة قواتها في مناورات الفريكوم واستضافة قيادة موازية على أراضيها، ما دام الهدف هو مكافحة الإرهاب الذي لا يمكن إن تتصدى لمحاصرته بمفردها، بل يجب أن يكون هناك عمل وتنسيق دولي جاد للقضاء على هذه التنظيمات العابرة[1] للحدود .إن من بين الخطوات المهمة على المستوى الإقليمي، إنشاء لجنة أركان الجيوش المشتركة "التي اجتمعت في العاصمة المالية باماكو في أفريل 2011، لبحث الوضع الأمني بالساحل الإفريقي .حيث صرح وزير خارجية مالي:

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، المرجع نفسه، ص 7

بأن بلده" تريد فعالية أكبر للجنة"، مضيفا بان هناك إرادة للذهاب بعيدا في مجال التعاون الأمني، وجعل لجنة أركان الجيوش المشتركة أكثر فعالية، والتي تضم كل من الجزائر. مالي والنيجر وموريتانيا وعقدت أول اجتماعاتها سنة 2010[1] قام قائد أركان الجيش الوطني الشعبي الفريق قايد صالح بمعية وفد عسكري وأمني جزائري مهم، بزيارة مالي لحضور اجتماعات مجلس رؤساء أركان الجيوش في هذه الدول لمناقشة مخطط عسكري عاجل، للتصدي لتهريب أسلحة وانتقال إرهابيين من إمارة القاعدة، في الساحل إلى ليبيا، بالإضافة إلى حاجات عسكرية عاجلة لجيوش مالي النيجر وموريتانيا[2] في إطار العمل الإقليمي المشترك لدول المنطقة لمحاربة الإرهاب وانتشار الجريمة المنظمة والسعي لتحقيق الاستقرار فيها، مبرزين كون هذه الدول تملك القدرة على ذلك وأنها ليست مجرد دول فاشلة تحتاج إلى طرف أجنبي ليتحقق لها المن والاستقرار.

وعليه يمكن القول أن التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب، قد اثر بشكل ايجابي على المنطقة المغاربية والساحلية، من خلال اضطلع الجزائر بدور مهم في هذا التعاون، مجنبة دول المنطقة لن تكون مراكز تواجد عسكري في ظل الظروف الدولية الراهنة مع توتر الوضع في كل من ليبيا وتونس .كما أن التنسيق الجزائري المغاربي فيما يخص قضايا دول المنطقة، قد زاد بشكل مهم في ظل التعاون الأمني الأمريكي الجزائري، وهو ما سيتم التطرق إليه في المطلب التالي.

المطلب الثاني: الآثار المحلية

[1] يس حميد،" وزير خارجيتها تلقى وعدا ب 10 ملايين دولار من بوتفليقة هبة مالية جزائرية لباماكو مقابل حزم أكبر في محاربة القاعدة"، (الجزائر: 2011/04/04)، **الخبر**، ع. 6340، ص 29.

[2] محمد بن أحمد، "رؤساء أركان الجيوش يبحثون مكافحة الارهاب والسيطرة على الحدود مخطط استعجالي لمواجهة تدهور الوضع، الأمني في الساحل : مساعدات عسكرية جزائرية جديدة لمالي والنيجر وموريتانيا"، مرجع سابق، ص 04.

الفرع الأول: التقارب بين الدول المغاربية

لا تعتبر قضية الصحراء الغربية هي المتغير الوحيد الذي يكبح محاولات تقوية التعاون المغاربية واتحاد المغرب العربي، فهناك عدة أسباب ساهمت في ذلك .إن بناء امن مغاربي مشترك حاليا يعتبر أمرا غير ممكن، وذلك لضعف التنسيق على المستوى المغاربي في هذا المجال مثل باقي المجالات الأخرى هناك من يركز على رهانات متعددة، مثل الماضي الاستعماري المشترك، كذا ظهور التيار السلمي السياسي في المنطقة .بالنسبة للجزائر، تم توقيف المسار الانتخابي في جانفي 1992، وذلك بوصول جبهة النقاد بزعامة عباسي مدني وعلي بلحاج للحكم، حيث أدى هذا التوقيف إلى أزمة داخلية، حولت إلى ظهور جماعات إرهابية قوية مثل الجماعة السلمية المسلحة، والتي تعتبر أكثر الجماعات الإرهابية دموية بالمقارنة بالجماعات الأخرى، التي ظهرت في الجزائر وتفرعت عنها الجماعة السلفية للدعوة والقتال، والتي إعلانات مؤخرا انضمامها لتنظيم القاعدة، وأصبحت تسمى بتنظيم القاعدة في بلد المغرب. إن ما حدث بعد توقيف المسار الانتخابي[1]، والعنف الذي قامت به الجماعات، الإرهابية، جعل من قرار السلطة الجزائرية بتوقيف المسار الانتخابي في 11 جانفي1992 قرارا شرعيا ل بد منه حسب العديد من المحللين .لكن ما يجب الشارة إليه هو أن المغرب الأقصى وليبيا لم تعتبرا الإرهاب في الجزائر في بداية التسعينات تهديدا لمنهما الداخلي.

في الواقع صرح الملك المغربي الراحل الحسن الثاني بان بلده ل تعارض إقامة نظام حكم إسلامي في الجزائر، وبدا أن القذافي يشترك معه في وجهة نظره.

[1] Yahia H. Zoubir, Haizam Amirah Fernandez, Op.cit.p 254.

يعتبر العديد من المحللين أن كل من النظامين الليبي والمغربي قد سهل من عمل الجماعات الإرهابية، من ما أثار توتر في العلاقات مع النظام الجزائري. وذلك لنهم لم يضعوا رقابة وتقييد على حدودهما مناسبين لظروف المنطقة في تلك الفترة. وعليه كانت المصلحة الوطنية هي التي تسير السياسات الخارجية لدول المنطقة، حيث تعتبر أهم من إيجاد سياسة أمنية مغاربية مشتركة[1].

لكن يرى بعض المحللين أن هناك تنسيق امني مهم بين الدول المغاربية في الفترة الخيرة .فقد ارجع الباحث الدبلوماسي التونسي احمد ونيس، التحفظات التي أبدتها الدول الإفريقية عموما والمغاربية، على استضافة قيادة الفريكوم، إلى الحرص على عدم التورط مع أمريكا، لأنه سيؤدي إلى أن تكون هدفا مباشرا لتنظيم القاعدة، واستبعد اعتذار الدول المغاربية على احتضانها، أن يكون راجعا لمراعاة فرنسا ذات النفوذ الاقتصادي والعسكري في المنطقة[2].

إعلان اتحاد المغرب العربي بشكل رسمي رفضه القاطع لنشاء قواعد عسكرية في المنطقة، كرد فعل موحد على مساعي الأوليات المتحدة الأمريكية لقامة قيادة عسكرية في شمال إفريقيا، المر الذي رفضته اغلب دول المنطقة .إذ نشرت رئاسة التحاد في طرابلس بيان تؤكد فيه؛ أن دول التحاد ترفض رفضا قاطعا قيام أي قيادة عسكرية أجنبية، آو وجود أجنبي مسلح لي دولة، على أي جزء من أراضي أي دولة افريقية، بما في ذلك دول التحاد. وفي يوم 18 فيفري 2012 أرسل الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة- بمناسبة مرور 23 سنة على تأسيس اتحاد المغرب العربي في 17فيفري – 1989 رسالة إلى كل من الرئيس التونسي محمد منصف المرزوقي، والموريتاني محمد ولد عبد العزيز، ورئيس المجلس الوطني الانتقالي مصطفى عبد الجليل، وملك المغرب محمد

[1] Ibid. p 255.

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص 6.

السادس .جاء فيها؛ "أن تحقيق وحدة المغرب في عصر التكتلات الجهوية والدولية ضرورة لمواجهة التحديات ضمن تجمع مرصوص البناء وموحد الكلمة ."كما ابلغ قادة الدول المغاربية، حرص الجزائر على العمل المشترك معها، داعيا إلى العمل وفق مقاربة واقعية وتدريجية، تأخذ في الحسبان مصالح بلداننا وطموحات شعوبنا، مشيرا إلى أن الفرصة سانحة لذلك خلال اجتماع وزراء الخارجية لدول اتحاد المغرب العربي في الرباط، اقترح وزير الخارجية الجزائري مراد مدلسي إقامة تعاون مغاربي حقيقي وفعال في مجالات :محاربة الإرهاب، الجريمة المنظمة، التجارة غير المشروعة للسلاح، المخدرات والهجرة غير الشرعية .كما دعى إلى اجتماع مغاربي بالجزائر، لبحث القضايا الأمنية المطروحة في المنطقة، والتي يعتبر أهم ما استجد فيها مؤخرا هي قضية تسرب السلاح خارج الحدود الليبية[1].

إن سعي كل دولة من دول شمال إفريقيا- وتحديدا الدول المغاربية التي يركز عليها البحث -إلى تقوية وجودها أو بالحرى حضورها في المنطقة من حيث مكانتها الاستراتيجية، يخلق ومن دون شك منافسة بين القيادات السياسية لهذه الدول .فالخلافات الثنائية الموجودة بين الدول في المنطقة، تعتبر النتيجة المباشرة للخلفات الموجودة بين قياداتها الوطنية 2 في 10 مارس استنكرت وزارة الخارجية المغربية، استثناء المغرب الأقصى من اللقاء الذي جمع سبع دول افريقية في العاصمة الجزائرية في نفس الشهر، للنقاش حول التنسيق لمواجهة تنظيم القاعدة في بلد المغرب.

يرى بعض المحللين أن الأوليات المتحدة وأطراف دولية أخرى، قد حاولت دعم العمل المشترك في إطار الحرب على الإرهاب بين دول المنطقة، لكن استمرار الإشكالية بين الجزائر والمملكة المغربية تحديدا، قد أثرت وانطلقا من رأي العديد من المحللين على التعاون الإقليمي

[1] حميد يس، "بوتفليقة يرافع للوحدة المغاربية في رسالة إلى قادة المنطقة :مدلسي : الخلف مع الرباط حول الصحراء لا يعيق التطبيع"، **الخبر**، (الجزائر: 2012/03/02)، ع. 6630، ص 19.

المغاربي. وعليه يعد العمل في إطار منظمات افريقية على غرار التحاد الإفريقي، الحل المثل بالنسبة لشمال إفريقيا في الوقت الراهن، لكن يظل غياب المغرب الأقصى عنصر مؤثر ينعكس بشكل سلبي على مستويات التعاون في المنطقة المغاربية[1] والإفريقية على حد سواء، لأهميته الاستراتيجية في المنطقة.

الفرع الثاني: العلاقات الجزائرية المغربية

يرى بعض المحللين أن ميزان القوة في المنطقة المغاربية، يعتمد على تطور العلاقات الثنائية خاصة بين الجزائر والمغرب الأقصى، لكن ما يجب الشارة إليه هو أن المنافسة بين القادة السياسيين لدول مختلفة، ل تختص بها منطقة المغرب العربي فقط، بل توجد حتى في أوربا في أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا وغيرها من المناطق[2]. فهو متغير موجود على مستوى العلاقات الدولية، ول يجب الاعتماد عليه بالتحديد لنفي أو التأكيد على ما سوف يحدث، في إطار المنافسة التقليدية بين القادة السياسيين، تحديدا بالنسبة للجزائر والمملكة المغربية.

أصبح من الضروري أن تتعاون كل من الجزائر والمغرب لمواجهة التحديات الأمنية العابرة للحدود، حيث أن غلق الحدود بين الجزائر والمغرب لا يمثل حل على المدى الطويل، بل انه سيكون فرصة لتنقل المهاجرين غير الشرعيين وغيرهم من المجموعات بدون رقابة كبيرة، وعليه يجب التنسيق في ما يتعلق بالجهود الأمنية لمراقبة الحدود، وإيجاد شراكة وتنسيق امني وتعاون على المستوى القانوني، وهو ما يبدو مؤخرا من خلال .التعاون الذي بدا يظهر[3] في 31 ماي

1 Yahia H. Zoubir, Haizam Amirah Fernandez. Op.cit.p254.

2 ISESCO Headquarters, Op.cit p11.

3 Yahia H. Zoubir, Haizam Amirah Fernandez.op.cit.p:254.

2007 وفي لقاء دولي في الأوليات المتحدة أقيم لمناقشة التحديات الأمنية واستراتيجيات الاستجابة في منطقة المغرب والساحل، في نادي الصحافة الوطنية.

كان من بين المتحدثين الجنرال عبد الجبار العزاوي مدير المخابرات ومكافحة الإرهاب في المملكة المغربية، كذا أمين خربي سفير الجزائر في الأوليات المتحدة في تلك الفترة، والجنرال ميشال دي جونز وهو النائب لقيادة الشؤون السياسية والعسكرية في الشرق الوسط التابعة للجيش الأمريكي، كذا السفير الإسباني خفير روبيرز، إضافة إلى البروفيسور المعروف لورانس ار فالت . ناقش اللقاء التهديدات القادمة من طرف تنظيم القاعدة في بلد المغرب، حيث ركز الجنرال المغربي على الشبكات والخلايا الإرهابية، كذا ضرورة التعاون الأمني مع أطراف أجنبية، في حين أشار السفير الجزائري إلى انه؛ ل وجود لإرهابيين من الدرجة الأولى وإرهابيين من الدرجة الثانية، كما لم يعد من الممكن تصنيف الإرهابيين إلى محليين ودوليين، إذ وببساطة هناك إرهاب .كما أشار إلى أن تجربة الجزائر مهمة في المجال، وانطلقا منها فان مكافحة الإرهاب تتطلب تعاوننا على المستوى الدولي، حيث أن إستراتيجية الاستجابة يجب أن تشمل أيضا مقاييس سياسية ودبلوماسية.

أما الجنرال جونز فقد تحدث عن مساهمات الأوليات المتحدة في المن في المغرب، إضافة إلى المساعدة المالية والتكنولوجية والتدريبات العملية، وتطوير قدرات دول المنطقة .أما السفير الإسباني روبيريز، فقد أشار إلى انه ل توجد دولة مغربية آمنة من خطر الإرهاب، فقد أصبحت المنطقة ملجأ آمننا للتنظيمات الإرهابية .بالنسبة للبروفيسور فالت فقد اعتمد على مجموعة من التحديات المهمة وهي:

محاولة الجماعات المتطرفة إسقاط الحكومات المحلية

استياء الشباب ومغادرتهم نحو أوربا

الهجرة السرية التي تستخدم منطقة المغرب نقطة عبور، وتوسع نشاط الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات والبشر[1].

شهدت سنة 2011 تحسن مهم في علاقات الجزائر والمغرب، من خلال زيارات متبادلة لمسؤولين مهمين، كذا تم التوقيع على اتفاقيات اقتصادية متعددة، إضافة إلى استيراد المملكة المغربية للغاز الطبيعي الجزائري، لكن لم تفتح الحدود بعد بين البلدين، حيث ترى المملكة المغربية أن تفجيرات مراكش كان من ورائها إرهابيون جزائريون، في حين ترى الجزائر انه يجب التعامل أول مع مشاكل التهريب وتجارة المخدرات والهجرة غير الشرعية، قبل فتح الحدود حيث أن ذلك يهدد أمنها القوم ساهمت اللقاءات العسكرية الجزائرية المغربية في التواصل بين القوتين العسكريتين للبلدين، إذ يعتبران متنافسين في هذه النقطة، وأشارت التحاليل السابقة إلى أن التسلح كليهما هو سباق للتسلح ناجم عن المنافسة العسكرية، والتي ترجع للتوتر في العلاقات بين البلدين منذ أحداث حرب الرمال .لكن نلحظ مؤخرا تصريحات وزيارات لمسؤولين من البلدين، لم تكن بهذا النشاط في السابق، على غرار تصريحات وزير الخارجية الجزائري مراد مدلسي في زيارته الخيرة إلى العاصمة المغربية الرباط، لحضور اجتماع وزراء خارجية دول اتحاد المغرب العربي .كما وقع في منتصف شهر فيفري لسنة 2012 مع نظيره المغربي

على مذكرة تحدد آلية تشاور سياسي بين وزارتي الخارجية للبلدين، موضحا في اللقاء الصحفي الذي جمعهما؛ أن العلقة مع المغرب لها طابع استراتيجي، وتفعيلها يتطلب عمل مستمرا، من اجل تجسيد الرادة المشتركة بينهما، من ما سيفتح آفاقا واسعة لتعاون شامل، مؤكدا بأنه سوف يعاد فتح الحدود.

[1] Thomas More. Towards a Sustainable Security in the Maghreb: An Opportunity for the Region, a Commitment for the European Union p:11.

يبدو من خلال التصريحات السابقة، أن التقارب بين البلدين جاء على اثر التغيرات التي تحدث في المنطقة العربية عموما .كما إشارة وزير الخارجية الجزائري إلى أن الخلف مع الطرف المغربي حول قضية الصحراء الغربية، ل يمنع من إقامة علقة عادية مع المملكة، حيث يعتبر ذلك تصريحا مهما لمسؤول جزائري رفيع المستوى، فيما يتعلق بتأثير القضية الصحراوية على العلاقات بين البلدين[1].

الفرع الثالث: التأثير على قضية الصحراء الغربية

هناك علقة تأثير وتأثر واضحة بين قضية الصحراء الغربية والعلاقات الجزائرية المغربية، فعلى سبيل المثال ومع زيارة الملك المغربي محمد السادس إلى العاصمة الجزائرية في القمة المغاربية في الفترة ما بين 22 إلى 23 مارس 2005 ، والمحادثات المطولة التي دارت بينه وبين الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، أعطى ذلك الأمل للنهوض باتحاد المغرب العربي الذي يعتبره المحللون في" حالة موت إكلينيكي "منذ إنشائه في بداية الثمانينات، بسبب التوتر في العلاقات بين المملكة المغربية والجزائر بسبب قضية الصحراء الغربية[2] لكن المظاهرات التي حدثت في العيون- إحدى أهم مدن الصحراء الغربية التي يعتبرها الصحراويون العاصمة -أثرت على هذه الجهود، من خلال الاختلاف المباشر بين الجزائر والمغرب فيما يتعلق بها، إضافة إلى التسلح وتخوف الطرف المغربي .من محاولات الجزائر لرفع قدرات قواتها العسكرية[3] ساهم التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في التأثير على

[1] Yonah Alexander. Maghreb and Sahel Terrorism Addressing the Rising Threat from Al- Qaeda and other Terrorists in North and West/ Centre Africa. p p:07-08.

[2] Alexis Arieff. Algeria: Current Issues. Congressional Research Service. 18 January 2012.op.cit.p:20.

[3] حميد يس،" بوتفليقة يرافع للوحدة المغاربية في رسالة إلى قادة المنطقة : مدلسي : الخلف مع الرباط حول الصحراء ل يعيق التطبيع"، مرجع سابق، ص: 03.

مستوى التنسيق بين الجزائر والمملكة المغربية .حيث أن اللقاءات الأمريكية المغاربية والساحلية، جمعت مسؤوليين جزائريين ومغاربة لمناقشة المن في المنطقة، تم مع هذه التحركات تأجيل مسالة الصحراء الغربية بشكل غير مباشر، فقد أصبحت قضيتها ل تعتبر من الأولويات بالنسبة للمرحلة الراهنة، وهو ما برز من خلال تصريحات مسؤولين من البلدين، على غرار تصريحات وزير الخارجية الجزائري مؤخرا في الرباط.

لم تساند الأوليات المتحدة طرف على حساب الآخر بشكل علني ومباشر، بل نجحت في استدراج المغرب والجزائر إلى شد الانتباه إليها والتنافس على تقديم التنازلات لها طمعا في كسب انحيازها، مما يعني حصولها على موطئ قدم في المنطقة، دون التفريط .في الغاز والنفط الجزائري ول في الدور الإقليمي المغربي في إفريقيا والشرق الوسط[1] تواجه المنطقة المغاربية العديد من المشاكل المهمة، حيث يمكن أن تبرز القوة الذكية كمقترب عملي بالنسبة لها، في ظل تزايد شعور شعوب المنطقة بان مشروع اتحاد المغرب العربي يعد مجرد حلم، لكن باعتبار أن هناك مصالح أمريكية في المنطقة فان منظور إدارة أوباما الهادف إلى استخدام القوة الذكية سيكون فعال .من المعروف أن قرار غلق الحدود بين الجزائر والمغرب، قد سهل تنقل جماعات غير معروفة عبرها، ومن بين هذه الجماعات نجد الجماعات الإرهابية، لكن الحل الوحيد لقامة تعاون فعال بين البلدين لتامين الحدود والتنسيق الأمني بينهما، يعتمد على إيجاد حل يرضي الطرفين فيما يتعلق بقضية الصحراء الغربية[2].

[1] Didier Billion, Sophie Bessis, " Blocages Persistants, Timides Avancees", L Annee Strategique 2006. IRIS, Paris : 2005..p:359.

[2] Ibid.p p :360-361.

يمكن القول أن مسالة الصحراء الغربية في الوقت الحالي، تعتبر من أقدم قضايا التحرر التي تشهد تأجيل مستمرا، لأهميتها الاستراتيجية بالأساس .بالنسبة للجزائر فقد قدمت. اقتراحات لحل الزمة لكن يبقى الحل الفضل هو ما سيختاره الشعب الصحراوي[1].

الفرع الرابع: الآثار السلبية للتعاون الأمني الأمريكي الجزائري على الجزائر

هناك تخوف من طرف بعض المحللين؛ من يعود التعاون العسكري الأمريكي الجزائري بنتيجة عكسية على الجزائر خاصة، والمنطقة المغاربية بشكل عام، من خلال النقاط السلبية التي تم الشارة إليها فيما يتعلق بعسكرة إفريقيا، والتي تنطلق من كون التركيز على المستوى العسكري وممارسة القوة، سيؤدي التي رد فعل قوي من طرف الجماعات الإرهابية.

إن التعاون العسكري الأمريكي الجزائري قد يعود بنتائج سلبية على الجزائر داخليا وخارجيا؛ من حيث صورتها بالنسبة للشعوب السلمية، وذلك إذا ركزنا على كون منطقة . الساحل تشهد ظهور حركات كثيرة في إطار السلم السياسي منذ ستين سنة تقريبا[2]3 أشارت العديد من التقارير الصحفية، إلى كون التقارب الأمريكي الجزائري بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، والذي جاء مع الغزو الأمريكي للعراق، جعل القاعدة وجماعات إسلامية متطرفة أخرى تستهدف الجزائر، من خلال التفجيرات التي ضربت العاصمة الجزائرية سنة 2007 ، في حين رأى البعض أنها محاولات من أطراف معينة لضعاف شعبية الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، وذلك للحلول دون فوزه في .الانتخابات الرئاسية التي كانت مرتقبة لسنة2004 [3].1

[1] مراد شحماط المغرب العربي في سلم الاستراتيجية الأمريكية مرجع سابق.

[2] Jeremy KEENAN, THE DARK SAHARA : America s War on Terror in Africa. op.cit,p:21.

[3] نعوم تشومسكي .مرجع سابق .ص: 24

تبدو الجزائر طرفا داعما لحرب الأوليات المتحدة ضد الجماعات السلمية المتطرفة، بالنظر إلى التجاوزات الأمريكية فيما يتعلق بوضع حركات مقاومة في قائمة الجماعات الإرهابية، وربط الإرهاب بالجماعات السلمية المتطرفة دون الجماعات المتطرفة الأخرى في العالم والتي تستخدم العنف[1].

يرى بعض المحللين انه إذا كانت القوة هي السبيل الوحيد لتحطيم القاعدة، فان تآكل ركيزة إسنادها المتسعة، ل يتم إل بسياسات يراها العرب والمسلمون عادلة، كما أن تدمير القاعدة والقضاء عليها لن تكون له فائدة تذكر، إذا استمر الاضطهاد السياسي والتهميش الاقتصادي .إن مواصلة واشنطن دعمها لأنظمة تعد تسلطية وسياساتها فيما يتعلق بفلسطين والعراق، قد حولت جيل كامل من العرب المتأثرين بمبادئ الحرية الأمريكية، إلى بعض من اشد منتقدي النظرة الأمريكية إلى العالم، من بينهم رجال أعمال أثرياء ومثقفون تلقوا .تعليمهم في الغرب، كذا العديد من النشطاء الليبرالي.

[1] نعوم تشومسكي، المرجع السابق، ص: 2.

المبحث الثاني: مستقبل التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في ظل الظروف الدولية الراهنة

شهدت العلاقات الجزائرية الأمريكية نموا متزايدا على كافة الميادين الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية بشكل ملحوظ، منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر، لكن ظل العديد من المحللين يتساءلون حول عمق هذه العلاقات واستمراريتها، ومدى جدية الأوليات المتحدة حول جعل الجزائر الشريك الأول في المنطقة في إطار الحرب على الإرهاب، ويرى البعض أن الأوليات المتحدة تحاول جر الجزائر للتورط في هذه الحرب، وفقا لأساليب الحرب الباردة باعتبار الجزائر دولة وكيلة في الحرب على الإرهاب، حيث تتحمل النتائج السلبية المباشرة، في حين يشير البعض إلى التحول في السياسة الجزائرية نحو الانفتاح والديمقراطية، شجع الأوليات المتحدة على التعاون معها .حيث كان التوتر في العلاقات بينهما في الماضي نابع من توجهات الجزائر

الاشتراكية، كما أن التعاون بين البلدين للتعاون بينهما بعد استراتيجي مهم، إذ ينطلق من أسس براغماتية، في ظل المصالح الإقليمية والدولية التي تجمعهما في المرحلة الراهنة[1].

تعد تقنية السيناريوهات أهم التقنيات المستخدمة في الدراسات المستقبلية والاستشرافية في العلاقات الدولية، هناك ثلث سيناريوهات في الغالب، وهي :السيناريو الخطي الذي يفترض بقاء الوضع القائم، والسيناريو الصلحي أو سيناريو التحسن، والذي يفترض ارتفاع وتطور معدلات الظاهرة المدروسة وتوجهها نحو الحسن، كذا السيناريو التحولي أو الثوري أو سيناريو التراجع أو التدهور، تختلف مسميات هذا السيناريو. وكلها تصب في نقطة أن هناك تحول جذريا فيما يخص الظاهرة أو تراجعا سلبيا.

يرى العالم الفرنسي برتراند دي جوفينيل، أن المستقبل ليس قدرا، بل مجال لممارسة الحرية، من خلال التدخل الواعي في بنية الواقع القائم باتجاه الفضل، مؤكدا على ثلث جوانب مهمة لنجاز الدراسة المستقبلية وهي:

الاتجاهات السائدة لظاهرة معينة، وحدد كيفية رصد هذه الاتجاهات سرعة الاتجاهات: وتعني قياس مستوى التغير بالنسبة لظاهرة معينة خلال فترة زمنية ونسبة التسارع

العلقة بين الظواهر: وتعني توفر إطار نظري يعتمد على التفاعل بين الظواهر[2]

1 الاتجاهات السائدة لظاهرة معينة:

[1] حسن المصدق،"واشنطن باريس الجزائر عين على المصالح و عين على العدو الشقيق ."العرب الأسبوعي ، 2007/07/07، ص: 12.

[2] أسماء رسولي مرجع سابق ص: 1.

بالنسبة للاتجاه السائد فيما يتعلق بالتعاون الأمني الأمريكي الجزائري، فهو يعتمد على الحرب على الإرهاب والجريمة المنظمة، وعليه يرتبط مستوى هذا التعاون بالتطور فيما يتعلق بمستوى التهديد الإرهابي.

2 سرعة الاتجاهات:

إن تسارع ظاهرة الإرهاب باتجاه التزايد، يرتكز على التغيرات الراهنة بالنسبة لدول المنطقة، كذا دورها في الحرب على الإرهاب، إضافة إلى طبيعة توجهات النظامين الجزائري والأمريكي نحو التقارب، وتحسن العلاقات بالتغاضي على نقاط الخلف الموجودة .أما التسارع نحو التدهور، فيعتمد على تراجع مستوى التهديد الإرهابي، وتطور مستوى العلاقات الأمريكية مع باقي دول المنطقة، في ظل التغيرات الدولية الراهنة، كذا توجه النظامين نحو الاهتمام بنقاط الخلف بينهما. بالنسبة للاستقرار فيعتمد على بقاء التهديد الإرهابي على مستواه الحالي، في حين يكون هناك قبول مؤقت للاختلاف بين الدولتين في ظل تعاون إقليمي رغم التغيرات الدولية الراهنة.

العلاقة بين الظواهر: يعتمد مستقبل التعاون الأمني الأمريكي الجزائري على العلاقة المستقبلية والراهنة بين المتغيرات التالية:

*تواجد الإرهاب في المنطقة المغاربية ومنطقة الساحل

*التغيرات الإقليمية الراهنة، ودور دول المنطقة في محاربة الإرهاب في ظل المنافسة الدولية

*توجهات النظامين الأمريكي والجزائري في ظل السياسات الخارجية المبنية على البراغماتية.

من خلال ما سبق سيتم التركيز على ثلث سيناريوهات، سيناريو تطور مستوى التعاون الأمني الأمريكي الجزائري، سيناريو الاستقرار وبقاء التعاون الأمني على مستواه الحالي، كذا سيناريو تراجع مستويات التعاون الأمني الأمريكي الجزائري .كما تم تبيين بناء السيناريوهات المعتمدة، التي تنطلق من أهم المتغيرات المؤثرة على مستقبل التعاون الأمني الأمريكي الجزائري وهي كالتالي:

*** تغيرات مستوى التهديد الإرهابي في الساحل :**

ينطلق هذا المتغير من كونه أهم المتغيرات المتحكمة في مستوى التعاون الأمني، الذي تقوم عليه الدراسة، حيث يرى العديد من المحللين أنها سبب التقارب الأمريكي الجزائري في الفترة الخيرة.

***التغيرات الإقليمية الراهنة، ودور الدول المغاربية والساحلية في الحرب على الإرهاب:**

يتم التركيز على التغيرات التي جاءت مع الاحتجاجات الشعبية في كل من تونس وليبيا، والتي أدت إلى سقوط نظامي زين العابدين بن علي ومعمر القذافي، حيث أشار بعض الخبراء في مجال الدراسات الأمنية والاستراتيجية، على غرار الخبير الجزائري يحي الزبير، إلى أن هذه الأنظمة الجديدة ل يمكن القول بأنها ستجد حلول عملية لمشاكل هذه الدول ، إذ يظل التساؤل حول قدرات هذه الأنظمة في إحداث تغييرات اجتماعية واقتصادية عميقة مطروحا، متخوفا على الوضع في ليبيا ما بعد القذافي[1].

[1] Hafida AMEYAR, L'Expert en Relations Internationales, Yahia ZOUBIR, A "LIBERTE ""Les Risques d'un Eclatement de la Libye POST-KADHAFI ne sont pas a Ecarter". LIBERTE. Algerie, 25 juillet 2011, P :04

إن الاهتمام بالتغيرات التي تحدث في هذه الدول، يرجع إلى تأثيرها على الوضع الأمني في المنطقة، كذا دورها المهم في محاربة الإرهاب، والذي يؤثر بشكل كبير في مستويات التعاون الأمني الأمريكي الجزائري، كما سيتم تبيينه من خلال ديناميكية هذا المتغير في ظل السيناريوهات الثلاثة الموضوعة.

توجهات النظامين الأمريكي والجزائري* :

سيتم التركيز في هذا المتغير على نقطتين مهمتين، وهما :نقطتي الاتفاق والاختلاف بينهما، كذا خصوصية كل منهما؛ من خلال ضرورة التركيز الأمريكي بشكل بعيد المدى على دور المؤسسة العسكرية في الجزائر، كذا على نقطة أن الأوليات المتحدة تعتبر قوة مهيمنة، من ما يجعل الجزائر حذرة في ان تصبح طرفا معاديا لها، وهنا تظهر نقطة البراغماتية في السياسة الخارجية الجزائرية.

بالنسبة لمتغير تأثير القوى الأجنبية والمنافسة الدولية على مستقبل التعاون الأمني الأمريكي الجزائري، فيتم الشارة إليه ضمن المتغيرات السابقة لتداخله معها، حيث السلوك الخارجي للدول المنافسة يعتمد على مستويات وتداخل المتغيرات الرئيسية التي تم تحديدها.

المطلب الأول :سيناريو التحسن

إن المساعدات العسكرية الأمريكية بالنسبة للجزائر قد زادت بشكل كبير بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، حيث في الفترة ما بين 1990 إلى 2001 تلقت الجزائر مساعدات أمريكية ل تزيد عن 20.8 مليون دولار، لكن في الفترة ما بين 2002 إلى 2007 وصلت 374.3مليون دولار .تشير الدارة الأمريكية إلى أن هذه المساعدات تأتي في إطار كون الجزائر

شريك مهم في الحرب على الإرهاب[1]. وسيتطور التعاون الأمني معها على الأقل على المدى القريب. وهو ما ينطلق منه سيناريو التحسن، والذي ستتم تبيين أهم معالمه من خلال تأثير المتغيرات المحددة.

الفرع الأول: التغيرات الإقليمية الراهنة ودور الدول المغاربية والساحلية في الحرب على الإرهاب

يتم التركيز على دور دول شمال إفريقيا الخمس :الجزائر، المغرب الأقصى، ليبيا، تونس ومصر، كذا دول الصحراء والساحل الإفريقي؛ والتي تشمل موريتانيا، مالي والنيجر. فيما يتعلق بتحديد التهديد وضرورة التعاون بين دول شمال إفريقيا لمواجهته[2]، وعليه فانه من المحتمل أن تزيد مستويات التعاون الأمني الأمريكي الجزائر، ر ف يي ظل تقارب وجهات النظر في هذه النقطة. يبدو أن الأوليات المتحدة ل تعرقل إيجاد علاقات قوية وتقارب بين الدول المغاربية، ذلك لنها ترى انه في صالحها، في حين أن هذا يتوافق مع الجهود الجزائرية للعمل في إطار إقليمي، لحل مشاكل المنطقة الأمنية وغيرها.

استفادت ليبيا والجزائر من المساعدات في مكافحة الإرهاب، بالنسبة للمغرب الأقصى، فقد بدأ يستغل الظرف الدولي المتعلق بالمن في المنطقة، لتمرير سياسته المتعلقة بالصحراء الغربية . أما موريتانيا فقد رأت بأنها فرصة لدعم الاستقرار الداخلي، أما كل من مالي والنيجر فقد وجدت أنها ظرف مناسب، لتمرير سياساتها هي الأخرى تجاه جماعة الطوارق، انطلقا من كون الإرهابيين في الساحل يحاولون جذب والحصول على الدعم من طرف السكان المحليين وخاصة الطوارق. إضافة إلى قضية الطوارق، يعتمد هذا المتغير على الحداث في كل من تونس وليبيا، وسقوط نظامي

[1] Alex P. Schmid, Op.cit.p:20.

[2] ISESCO Headquarters ,Op.cit.p: 01

معمر القذافي وزين العابدين بن علي، وإمكانية تأثير ذلك على مستوى تعاون دول المنطقة في الحرب على الإرهاب، والاحتمالات التي ستكون في ظل ذلك.

إن التغير في أسس العلاقات بين الأوليات المتحدة ودول المنطقة، ناجم عن التغير في طبيعة القوة التي تربطها معها .يرى أساتذة العلاقات الدولية أن التغير في طبيعة القوة التي تربط بين دولتين في علاقاتهما المتبادلة، لبد وأن يؤثر بالتغير في باقي جوانب هذه العلقة، حيث يمكن الشارة إلى علقة الجزائر بفرنسا قبل وبعد الاستقلال، فقبله كانت هذه العلقة تقوم على تبعية الجزائر المطلقة لفرنسا، حيث كانت هذه الخيرة تستغل موارد الجزائر، لكن بعد الاستقلال أصبحت العلاقات تقوم على أساس المساواة والسيادة الوطنية بالنسبة للجزائر كدولة مستقلة، ومنه فقدت فرنسا المزايا المادية التي كانت تحصل عليها في ظل علاقات قوة تقوم على سيطرة طرف وتفوقه على الآخر[1] أشار الوزير الجزائري المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية، عبد القادر مساهل، إلى تعقد الوضع الأمني في المنطقة قائل" إن تنظيم القاعدة في بلد المغرب السلمي، يمثل تهديدا حقيقيا وواقعيا في منطقة الساحل، خاصة بعد تحالف الجماعات الإرهابية مع جماعات الجريمة المنظمة. "احدث سقوط نظام الرئيس الليبي السابق معمر القذافي فراغا مهما؛ بانسحاب الجيش الليبي من حماية الحدود والمناطق الحيوية في البلد على غرار منابع النفط، والذي سهل عمليات تهريب واسعة النطاق للوقود والأسلحة باتجاه الساحل .فسر متابعون للوضع الأمني في المنطقة، أن القذافي كان قد اتخذ هذا الجراء لتبيين أن مفاتيح الوضع الأمني في الساحل مازالت في يده .فبعد خروج الجيش الليبي خاصة بسحب أقوى ثاني جيش في منطقة الساحل بعد الجيش الجزائري، من معادلة محاربة الإرهاب، والذي يبلغ تعداده نحو 76 ألف جندي، ومعه أكثر من 2000دبابة و200 طائرة مقاتلة وما بين200 و 300طائرة هليكوبتر مختلفة، من حسابات

[1] Abdennour Benantar,op.cit P:167.

الجيوش المعنية بمكافحة الإرهاب في الساحل، فإن الحرب في ليبيا فرضت على الجزائر أعباء عسكرية جديدة في مجال مكافحة الإرهاب في الساحل، في ظل ضعف جيوش كل من مالي النيجر وموريتانيا، التي ل يزيد تعدادها عن 60 ألف، كما ل تملك سلح طيران فعال[1].

إن سقوط النظامين التونسي والليبي وضع البلدين في حالة توتر وضعف على المستوى السياسي ومستوى مؤسسات الدولة، يتطلب فترة من الزمن لعادة البناء، في هذا المدى الزمني يصبح التركيز أكثر على علاقات القوة مع الجزائر بطريقتين؛ استغلل ضعف تونس وليبيا، أو الاعتماد على الجزائر بتوسيع مجال التعاون معها، لكون البلدين غير نشيطين على المستوى العسكري والدبلوماسي حاليا في المنطقة كما في السابق.

الفرع الثاني: زيادة قوة التهديد الإرهابي في منطقة الساحل

ترتكز العلاقات الجزائرية الأمريكية على قضية الإرهاب [2]، وتواجد تنظيم القاعدة في منطقة الساحل، في ظل ظهور جماعات جديدة تنسق مع التنظيم، أي أنه اوجد إستراتيجية جديدة لعادة تقوية نفسه، من خلال استخدام جماعات صغيرة في أهم المناطق التي يركز عليها في نشاطه، حيث انه سيستفيد من العمل معها في أهم المشاكل التي يسعى إلى تجاوزها، وهي الملحقة الأمنية وتجفيف منابع التمويل، ومحاولات التأثير على الشباب لرفع معدلات انضمامهم لهذه الجماعة.

يمكن للجماعات المحلية أن تؤثر على شعوب المناطق التي تنشط فيها، لدراك كيفية ذلك والاستفادة من انضمام عناصر جدد، كذا التمويل وفقا للطرق التي تتبعها في المعتاد، أما بالنسبة

[1] إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق .ص: 166.

[2] محمد بن أحمد،" الحرب في ليبيا تضيف مسؤوليات أمنية على 4 دول في الساحل منها الجزائر : الجيش الجزائري أمام أعباء جديدة لمواجهة إرهابيي القاعدة . "الخبر ، الجزائر، ع63 : 03 -04- 05 . ص . 2011 .

للملحقة الأمنية؛ فإنها تدرك مناطق نشاط قوات المن وتعمل في إطار ذلك. تستغل الجماعات الراديكالية الأوضاع والتغيير الذي يحصل بشكل فعال ومهم لصالحها، إذ بالنسبة للوضع في المملكة المغربية، فهناك ارتباط واضح بين الإرهاب والفقر والبطالة، لكن هذا ل يعني أن هذه الأوضاع تؤدي بالضرورة إلى تحول المواطنين إلى إرهابيين، إلا أن المؤكد، هو أن العمليات الإرهابية التي حدثت في المغرب، ترتبط بالأوضاع الاقتصادية . والاجتماعية في البلد، إذ لم تثبت أن لها ارتباط بتنظيم القاعدة في بلد المغرب[1] تهتم الجماعات الإرهابية بالجذب، وترصد نجاح القاعدة في أن تصبح تنظيما إرهابيا دوليا، حيث تحاول استغلل هذه النقطة بالانضمام والتعاون مع هذا التنظيم، للاستفادة من التمويل والدعم وتجنيد إرهابيين جدد، فعلى سبيل المثال نشير إلى جماعة تنظيم القاعدة في بلد المغرب، التي تنشط في المنطقة المغاربية ومنطقة الساحل- والتي كانت تعتبر جماعة إرهابية محلية ناشطة في الجزائر، تحت تسمية الجماعة السلفية للدعوة والقتال وانضمت إلى القاعدة للعمل في إطار أوسع .-ترى السلطات الجزائرية أن هذه الجماعة تتشكل من ما يقارب ألف مقاتل، وعددهم اقل في منطقة الساحل، من ما يشير أنها لا تحصل على تمويل ودعم كافيين .حيث مازال زعيمها المدعو دروكدال يركز على منطقة القبائل، معتمدا على العنصر الثني، كمحاولة للحصول على الدعم في الشرق الجزائري، كما يتواجد في الجنوب وعلى الحدود مع دول الساحل موريتانيا والنيجر ومالي[2].

دعا دروكدال في ماي 2011 ، إلى الهجوم على المصالح الغربية انتقاما لمقتل زعيم القاعدة أسامة بن لدن. وفي أكتوبر من نفس السنة دعا أيمن الظواهري الجزائريين إلى إتباع مسار الليبيين وإسقاط نظام الحكم القائم، حيث تشير السلطات الجزائرية في نفس الوقت إلى أن تنظيم

1 Abdennour Benantar,op.cit.p:167.

2 Khalifa Hajji. Op.cit.p:64.

القاعدة في بلد المغرب، يركز الآن على الراضي الليبية، محاول الاستيلاء على الأسلحة، وعليه قامت السلطات بتشديد الرقابة على الحدود مع كل من تونس وليبيا، كما تشير الأوليات المتحدة إلى أن هناك علاقات بينها وبين جماعة بوكو حرام في نيجيريا[1].

تمت الشارة إلى وجود معلومات حول أن تنظيم القاعدة يستغل الصراع في ليبيا كي يحصل على أسلحة، من بينها صواريخ أرض – جو، ويهربها إلى شمال مالي .حيث تمت الشارة إلى حادثة تهريب بعض الأسلحة في أفريل 2011، على غرار الطراز السابع للقاذفات الصاروخية المضادة للدروع روسية الصنع وبنادق آلية ثقيلة، وبنادق كلاشنيكوف ومتفجرات وذخائر. وكون تنظيم القاعدة في بلد المغرب قد حصل من ليبيا على صواريخ "ستريل "التي تحمل على الكتف، وهي مضادة للطائرات، وتعرف في دوائر حلف شمال الأطلسي باسم **سام** . إضافة إلى تسرب بنادق الكلاشنيكوف اللية الثقيلة" آر .بي .جي ." .و"آف .آم .بي .كا"، وبنادق كلاشنيكوف ومتفجرات وذخائر[2].

يمكن من خلال حادثة الهجوم على مجموعة من قوات المن الجزائرية بالقرب من قاعدة تامنراست في 19 فيفري من هذه السنة، وضع احتمال أن الإرهابيين قد قاموا بمغامرة صعبة للحاجة الملحة للأسلحة، وإذا ربطنا ذلك بقضية تسرب السلاح من ليبيا، فيبدو انه لم يصل بشكل كبير إلى المجموعات الإرهابية، لكن هذا ل ينفي حصولها على بعض الأسلحة المهمة فقد أشارت صحيفة الخبر الجزائرية– وهي إحدى أهم الصحف الجزائرية –إلى أن مصادر مطلعة على مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل، قد ذكرت أن الإرهابيين قاموا باستدراج إحدى المروحيات

[1] Alexis Arieff. Algeria: Current Issues. Congressional Research Service. 18 January 2012. Op.cit.p:09.

[2] bid.pp:08-09.

الجزائرية للتحليق على ارتفاع منخفض، واستهدافها بصاروخ ارض –جو من نوع" ستريل"، وهو من بين أنواع الأسلحة التي تم الشارة إلى أن القاعدة قد حصلت عليها خلال الزمة الليبية، حيث ردت مروحية أخرى بوابل من الصواريخ[1]. وعليه يتم استنتاج أن جماعة تنظيم القاعدة في بلد المغرب تملك أسلحة معتبرة وخطيرة، من ما يدعم فكرة أنها قد حصلت على السلاح من جراء تسرب السلاح من ليبيا على اثر سقوط نظام الرئيس الليبي السابق معمر القذافي ومقتله، وأن تستخدم هذا الأنواع من السلاح في عملية سريعة يوضح أنها تملك قطعا خطيرة أخرى على غراره.

الفرع الثالث: توجهات النظامين الجزائري والأمريكي

هناك تغير ملحوظ في توجهات النظام الجزائري فيما يتعلق بقضية الصحراء الغربية، من خلال التغاضي عن التركيز عليها كمحاولة لتفادي حدوث توتر في العلاقات مع المغرب، هذه العلاقات التي شهدت تحسن مهم، وهي النقطة التي تم الشارة إليها في تأثير التعاون الأمني الأمريكي الجزائري على القضية الصحراوية .أما بالنسبة للنظام الأمريكي، فقد حاولت إدارة اوباما التوفيق بين التعاون الأمني في محاربة الإرهاب والديمقراطية، من خلال الاهتمام برفع حالة الطوارئ الذي إعلان عليه الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في فيفري – 2011 التي دخلتها البلد منذ – 1992 وكونها خطوة مهمة تتبعها خطوات أخرى لتحقيق الديمقراطية، وأن يتمتع الجزائريون بالحقوق العالمية، ويبرز ذلك بوضوح من خلال حديث المسؤولين الأمريكيين على الاصلاحات السياسية في الجزائر[2] في زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون مؤخرا للعاصمة الجزائرية في25 فيفري 2012، أكدت على ضرورة إشراك الشعوب في اتخاذ قراراتها، وبناء مصيرها

[1] رمضان بلعمري،" مسؤول أمني جزائري يؤكد" القاعدة تحصل على أسلحة من شرق ليبيا ."الخبر.

[2] محمد بن احمد،" مقتل قيادي بارز في القاعدة على الحدود مع مالي :المن اخضع عينات من جثث 3 إرهابيين لفحص الحمض .النووي"، مرجع سابق، ص: 02.

بنفسها، وأن الأوليات المتحدة ستكون شريكا للحكومة الجزائرية والمجتمع المدني، لمسايرة التغيرات الحاصلة، وعلى الجزائر أن تعمل على توفير المن والازدهار في إطار السلم الاجتماعي وفرض مكانتها الدولية، موضحة أن هدف زيارتها للجزائر يكمن في خلق تعاون اقتصادي متين بين البلدين. ولكون زيارتها جاءت متزامنة مع الانتخابات التشريعية، أوضحت أن الأوليات المتحدة ل تمول ول تميل إلى أي جهة في الانتخابات، والمهم أن تجري في أجواء جيدة لتعزيز الديمقراطية، مبرزة أهمية تبادل الراء، حول التغيرات التي ستحدث في المنطقة مع موجة التغير التي تعرف إعلاميا بالربيع العربي.

سبقت هذه الزيارة زيارة في نفس الفترة في السنة الماضية في شهر مارس إلى تونس، حيث دعت خلالها وزيرة الخارجية الأمريكية إلى الصلح السياسي في الجزائر، وفي زيارة وزير الخارجية الجزائري مراد مدلسي الخيرة إلى واشنطن في جانفي2012 وفي لقائه بنظيرته الأمريكية تكلمت كلينتون على أن الأوليات المتحدة تشيد بالإصلاحات المعتبرة التي قامت بها الجزائر، شاكرة للدعم الجزائري فيما يتعلق بليبيا وتونس، وأن الأوليات المتحدة ستستمر في التعاون مع الجزائر وجامعة الدول العربية فيما يتعلق بالحداث في سورية، وتشجع الجزائر على تعاون اكبر مع المغرب والدور المهم في الأمم .المتحدة لفض النزاع فيما يتعلق بالصحراء الغربية[1].

من خلال الزيارة الخيرة لكاتبة الخارجية الأمريكية للجزائر، يبدو بوضوح انه ليس من الصدفة أن تكون متزامنة مع الانتخابات التشريعية في البلد، فالحديث الذي دار بينها وبين المسؤولين الجزائريين، بدا من خلاله الشارة المهمة إلى الاصلاحات السياسية والانتخابات القادمة، من ما يبرز أن الأوليات المتحدة تتابع بتركيز التغييرات التي من الممكن أن تأتي مع هذه

[1] Alexis Arieff. Algeria: Current Issues. Congressional Research Service. 18 January 2012.op.cit.p:14.

الانتخابات ومع موجة التغيير في الشرق الوسط، لوضع سياسات متوافقة مع ما سيجد في المنطقة. والتعويل على الدور الجزائري فيها، يبدو واضحا من خلال اهتمامها بتبادل الراء حول ما يحدث في المنطقة. إن متابعة التحركات الأمريكية بالنسبة للجزائر، وحديث المسؤولين الأمريكيين، يبرز أن هناك اهتماما بدعم العلاقات بين البلدين، ويشير إلى أن هناك مستقبل من التعاون في إطار سياسات خارجية براغماتية بينهما، ترتكز على المصالح المشتركة، بعيدا عن الخلفات الإديولوجية والقضايا التي تثير التوتر في علاقاتهما، على غرار القضية الصحراوية والفلسطينية.

من خلال المبحث المتعلق بأسباب ودوافع التعاون الأمني الأمريكي الجزائري، تم الشارة إلى الخلف الذي كان بين النظامين الجزائري والأمريكي، وتحديدا الموقف الأمريكي من الحداث في الجزائر في بداية التسعينات، والعزلة الدبلوماسية التي عاشتها البلد في تلك الفترة .تحاول الأوليات المتحدة اليوم التعامل مع النظام الجزائري وفقا لخصوصيته من خلال التعاون والتنسيق، وليس المناوئة والتوتر في العلاقات، إذا اشرنا إلى استخدام الأوليات المتحدة لقضيتي حقوق الانسان والديمقراطية.

في دراسة مهمة قام بها ستيفن كوك، ركز على أن على الأوليات المتحدة تواجه إشكالية العلقة بين الجانبين العسكري والمدني؛ في جهود الصلح التي تبذلها فيما يتعلق بالعالم العربي والسلمي[1]، لن الجيوش في شمال إفريقيا وجنوب وجنوب شرق آسيا تلعب دورا مهما في الصلح ودعم الاستقرار .من المهم أن يركز صناع السياسة الأمريكيين والدبلوماسيين على الرقابة المدنية على الجيش، أي أن تهتم بالجانب المدني وليس العسكري فقط، وتشجيع الرقابة المدنية على المؤسسات العسكرية، إذ يرى أن العلاقات بينهما ل تبدو واضحة، فيما يتعلق بمقتربات الصلح

[1] لخضر رزاوي، حسان حويشة،" كلينتون :واشنطن ل تمول أي حزب بالجزائر ."الشروق اليومي ،الجزائر، ع3577 : 26 . فيفري 2012 ، ص03

السياسي أو بالحرى التحرير السياسي في المنطقة .إن فهم العلاقات بين المسؤولين العسكريين والسياسيين في دول مثل مصر، الجزائر، باكستان وسورية واليمن وتونس، من الممكن أن تعطي وجهة نظر لمكانيات وفرص نجاح الصلح السياسي، كما توضح اطر العمل السياسي بشكل أحسن على الأوليات المتحدة أن تركز على دعم هذه النقطة في ساستها تجاه دول المنطق.

المطلب الثاني :سيناريو التدهور والتراجع:

يفترض هذا السيناريو تراجع وتدهور مستويات التعاون الأمني الأمريكي الجزائري، من خلال توقعات ما سيحدث بالنسبة للمتغيرات المحددة والتفاعل بينها.

الفرع الأول: التغيرات الإقليمية الراهنة ودور الدول المغاربية والساحلية في الحرب على الإرهاب

هناك إمكانية لاعتماد الأوليات المتحدة على الأنظمة الجديدة المتشكلة في كل من تونس وليبيا، إي انخفاض أهمية الدور الجزائري في ظل الرفض الجزائري العلني للتدخل المباشر في شؤون المنطقة .كذا مع عودة تفجر قضية الطوارق في شمال مالي بحدة والاستعداد الذي أبداه مالي للتعاون مع الأوليات المتحدة، يمكن أن يؤثر على مستقبل التعاون الأمني مع الجزائر، في ظل محاولات الحياد التي تبديها الجزائر بالنسبة لقضية الطوارق.

يعد اتفاق الجزائر لجويلية 2006، والذي يعد أهم ما استجد بالنسبة للقضية التارقية، حيث التزمت الحكومة المالية في إطاره بإدماج الطوارق في مؤسسات الدولية المدنية منها والعسكرية والتنمية في مناطق الشمال، لكن عاد التوتر باتهام إبراهيم باهانغا قائد جماعة الطوارق المسلحين في الشمال، السلطات المالية بإثارة الفوضى، إذ أصبحت المنطقة مركزا للرهاب وانعدام

الأمن[1]. حيث انطلقت المواجهات بين جيش مالي والمسلحين الطوارق من ما سبب موجة من النازحين المدنيين، الذين يحاولون دخول الحدود الجزائرية.

فتحت الجزائر مخيم للنازحين القادمين من مالي بتمياوين، وناشدت "حركة تحرير أزواد" الجزائر للتدخل لإنقاذ المدنيين، غير أن الجزائر التزمت الحياد الإيجابي بالنسبة للنزاع بين الطوارق والحكومة المالية، فأمرت قيادة الناحيتين العسكريتين السادسة في تامنراست والثالثة في بشار بتشديد الرقابة ضد عمليات تهريب الوقود لمنع وصوله لأي طرف من طرفي النزاع، حيث تشير المعلومات، أن هناك نشاط مكثف لجماعات تهريب الوقود لجيش مالي وحركات التمرد الأزوادية والجماعات الإرهابية، حيث تضاعفت خلال الشهرين الماضيين عبر محور برج باجي مختار والخليل، كما أوقفت قيادة القوات الجوية الجزائرية التعاون مع سلح الجو المالي منذ بداية شهر فيفري من هذه السنة، وقررت التوقف عن تزويد ها بالوقود وتسليم السلاح المتفق عليها، إلى غاية توقف القتال. إذ كانت الجزائر قد قررت مساعدة الجيش المالي في إطار محاربة الإرهاب، بتوفير الصيانة وتجديد بعض الطائرات المقاتلة في الجيش المالي، وتسليمه بعض السلاح، لاعتباره ضعيفا من. حيث الجانبين المادي والعملي على حد سواء[2].

إن احتمال أن تسير مالي وفقا لطار العمل للمصالح غير المشتركة بالنسبة لدول الساحل والدول المغاربية يعتبر موجودا .حيث يمكن الشارة إلى أنها قد أبدت استعدادها لمنح الأوليات

[1] Alexis Arieff. Algeria: Current Issues. Congressional Research Service. 18 January 2012.op.cit.p:15.

[2] Steven A. COOK , THE UNSPOKEN POWER: Civil-Military Relations and the prospects for reform. Analysis Paper . Number 07. September 2004,USA: The SABAN Center for Middle East Policy The Brookings Institution, P:23.

المتحدة امتيازات عسكرية في شمال البلد، بهدف مراقبة قبائل الطوارق، وهو ما يبدو من خلال محاولات ربط القضية التارقية بالإرهاب في المنطقة.[1]

الفرع الثاني: انخفاض وتراجع قوة التهديد الإرهابي في الساحل

من خلال رأي بعض المحللين الأمريكيين وتقرير ألكسيس ارايف حول الوضع في الجزائر، تتم الشارة إلى ارتكاز العلاقات الأمريكية الجزائرية بشكل كبير على التعاون الأمني ومحاربة الإرهاب، حيث تعتبر الجزائر شريكا مهما في محاربة الجماعات ذات الصلة بتنظيم القاعدة، كما للجزائر وزن مهم في التحاد الإفريقي .استفاد المسؤولون العسكريون الجزائريون من التدريب في الأوليات المتحدة، كما أن هناك تبادل للمعلومات بين البلدين حول التهديدات الإرهابية، وهو ما يجعل هذا المتغير مهما في توجيه مسار التعاون الأمني بين البلدين.

أثار انضمام الجماعة السلفية للدعوة والقتال إلى تنظيم القاعدة اهتمام العالم من محللين وسياسيين وخبراء، حيث برزت العديد من التساؤلات حول ما وراء هذا الانضمام، وهل هو تعبير عن القوة أو الضعف؟ كيف يمكن تحديد العلقة الحقيقية الموجودة بين الجماعتين بعد هذا الانضمام ومستويات التهديد المرتقب؟ لكن أظهرت العديد من الدراسات أن انضمام الجماعة السلفية إلى القاعدة، راجع إلى ضعفها بسبب الحصار الذي أقامه عليها النظام الجزائري للحصول على الدعم والتمويل وتبرير النشاط الإرهابي .إن تحليل العمليات الإرهابية التي حدثت في شمال إفريقيا منذ سنة 2007 ، تشير إلى أن هناك علاقات بسيطة مع القاعدة، إذ بالرغم من كون

[1] Ibid.p:22.

الجماعات الإرهابية في منطقة شمال إفريقيا لها ارتباطات إيديولوجية مع القاعدة، إل أنها بعيدة عن الروابط العملية والتعاونية في إطار النشاط الإرهابي[1].

.يرى الخبير في تنظيم القاعدة جان بيار فيليو؛ أن تنظيم القاعدة في بلد المغرب قد فشل في محاولة التحول إلى تنظيم إرهابي إقليمي واسع في شمال إفريقيا، ذلك لن الجماعة الليبية السلمية للقتال تتعامل بشكل مباشر مع تنظيم القاعدة، وليس مع جماعة تنظيم القاعدة في بلد المغرب، في حين أن الشبكات الإرهابية في المغرب وتونس بقيت تعمل في قواعد مستقلة عن الجماعتين[2].

بدأت جماعة تنظيم القاعدة في بلد المغرب باستهداف مناطق حساسة في المدن الجزائرية، وظهرت أصوات داخل التنظيم ترفض النشاطات الجديدة له، مبررين رفضهم بان دروكدال يقود التنظيم للدخول في نفس المسار السلبي الذي دخلته الجماعة السلمية المسلحة .حيث غادر مجموعة من المحاربين القدامى التنظيم ودخلت مجموعات من الإرهابيين الجدد الذين تنقصهم الخبرة، مما سيضعف الجماعة بالتأكيد، لكن يشير بعض المحللين إلى أن ذلك يوفر فرصة مهمة لدروكدال لتسهيل قيادته للجماعة والسيطرة على أتباعها، كذا تنفيذ القرارات التي يتخذها بدون معارضة أو عائق من داخل الجماعة. 3 من بين السلفيين الجهاديين الذين نقدوا الهجمات الانتحارية للجماعة في الجزائر، نجد يوسف قرداوي ومحمد المقدسي كذا عبد المالك رمضاني . فعلى سبيل المثال يرى يوسف قرداوي أن الجزائر ليست في الوضع الذي يوجب مثل هذه العمليات الدموية، ذلك لنها ليست بلدا. محتلة لكن ذلك يجب فيما يتعلق بالعراق وفلسطين.[3]

[1] حميد يس، "اتهمت باماكو بوضع مسار السلم في نفق مسدود. المعارضة الترقية في مالي تهدد بالانسحاب من اتفاق الجزائر"، **الخبر**، 2011/07/01، ع. 6250، ص 29.

[2] احمد بلحاج،" الجيش الجزائري يمنع تزويد طائرات الجيش المالي بالوقود: الأمن يحقق في جمع تبرعات لصالح "ازواد " والارهابيين بتامنراست، **الخبر**، 11 مارس 2012، ع.665، ص 03.

[3] عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص67 .

الفرع الثالث: توجهات النظامين الجزائري والأمريكي

إن اعتبار التعاون الأمني الأمريكي الجزائري ضرفيا، وأن العلاقات بين البلدين لا تزال تقوم على عدم الثقة، بسبب الاختلاف الايديولوجي إلى حد ما واختلف المصالح والتوجهات، بالنظر الى القضية الفلسطينية وقضية الصحراء الغربية، إضافة إلى إمكانية عودة الجمهوريين إلى الحكم بعد نهاية فترة حكم الرئيس الأمريكي الحالي باراك أوباما، حيث يعرف عليه الاعتماد على عنصر التدخل العسكري، وهو النقطة التي يرفضها النظام الجزائري بالنسبة للمنطقة بشكل مباشر. بالرغم من التقارب العسكري المهم بين كل من الجزائر والأوليات المتحدة، إلا أن الجزائر ظلت مصرة على رفض وجود قواعد عسكرية أجنبية على الراضي الجزائرية، حيث ترحب بالدعم الأجنبي غير المباشر في محاربة الإرهاب في المنطقة، لكنها تتخوف من إيجاد دور أجنبي مباشر في ذلك خاصة الأمريكي والفرنسي[1].

يدرك الطرف الأمريكي جيدا موقف الجزائر من التواجد العسكري الأجنبي في المنطقة، إذ أشار السكرتير المساعد في البنتغون المكلف بالمن الدولي بيتر رودمان، خلال زيارته للعاصمة الجزائرية في نوفمبر 2006، بأن الأوليات المتحدة لا تريد إقامة قاعدة عسكرية في الجزائر، بل تتمنى رفع قدرات القوات المحلية وليس فتح قواعد عسكرية، فالأوليات المتحدة تهتم بالشراكة الاستراتيجية والعسكرية، تدريب المسؤولين والتدريبات

المشتركة وتبادل المعلومات إلى غير ذلك .في حين يؤكد بعض الباحثين على أهمية إيجاد على الأقل قاعدة عسكرية أمريكية واحدة على الراضي الجزائرية باعتبار موقعها الاستراتيجي في

[1] Alexis Arieff. Algeria: Current Issues. Congressional Researsh Service. 18 January 2012.op.cit.p 14.

المنطقة[1]، أو أراضي الدول المجاورة لها، في حين ينطلق بعض المحللين من هذا الرفض بالاعتماد على فكرة أن مستوى التقارب في العلاقات الأمريكية الجزائرية سيتراجع على المدى القريب، بسبب نقاط الخلف بين النظامين وخاصة الرفض الجزائري لقامة قيادة الفريكوم[2] على أراضيها وعلى الراضي الدول المجاورة لها.

بالنسبة لنص إستراتيجية الأمن القومي لسنة 2010 ، فقد أوضحت من خلال البند المتعلق بتقديم المصالح الأمريكية على كون التنوع والتعقد في القارة الإفريقية، يعتبر فرصة ويوجد تحديات بالنسبة للولايات المتحدة، لكن مادامت الدول الإفريقية تتقدم من حيث التنمية الاقتصادية وتقوية مؤسسات الحكم الديمقراطي، فان الأوليات المتحدة سوف تستمر في مسار الشراكة الفعالة معها ":إن تعاوننا الاقتصادي والأمني والسياسي سيعتمد على الأولويات الشاملة والإقليمية والقومية، إضافة إلى فتح السواق ومنع حدوث الصراعات وحفظ السلم الشامل ومحاربة الإرهاب وحماية منابع النفط الحيوية .إن الدارة الأمريكية سوف تعيد النظر في أولويات التدخل الاستراتيجي، من اجل خلق فرص عمل وزيادة النمو الاقتصادي بمحاربة الفساد وتقوية الحكم الراشد والمحاسبة، حيث أن المسؤولية ترفع من قدرة المن الإفريقي وتحرك القطاعات الضعيفة، ويكون ذلك من خلال الحوار الدبلوماسي الذي من شانه أن يمنع حدوث التوترات الإقليمية قبل أن تصبح أزمات، كما أننا سوف نقوم .بتقوية ودعم الاستقرار في الدول المحورية في القارة على غرار نيجيريا وكينيا"[3].

[1] Khalifa Hajji.op,cit.pp 73-74.

[2] ISESCO Headquarters, op.cit.p 04.

[3] Alex P. Schmid, Garry F. HINDLE, Op.cit, p 92.

من خلال ما سبق ذكره حول الاستراتيجية الأمريكية تجاه القارة الإفريقية، فان الحرب على الإرهاب تعتبر جزء من عدة أجزاء ترتكز على كيفية تنفيذ الاستراتيجية الأمريكية وليس أساس هذه الاستراتيجية .تم الشارة بشكل صريح إلى ثلث دول افريقية وهي كينيا، نيجيريا وجنوب إفريقيا، وذلك لسباب اقتصادية على وجه التحديد، في حين تم الشارة إلى مكافحة الإرهاب ليس إلى كونها أساس الاستراتيجية الأمريكية في القارة .

وعليه يمكن ملاحظة أن الجزائر تعتبر شريكا مؤقتا، من ما ل يبرز أن التقارب الأمريكي الجزائري سوف يتم تقويته على المدى البعيد.

المطلب الثالث: سيناريو بقاء الوضع الراهن

بالنسبة لسيناريو بقاء الوضع الراهن فيفترض استمرار المتغيرات على مستواها، دون تغير لا بالزيادة ولا بالنقصان، من ما يضفي نوعا من السكون على الأوضاع.

الفرع الأول: بقاء مستوى التهديد الإرهابي في الساحل على الوضع القائم

يعتمد على هذا المتغير على نقطة مهمة وهي أن بداية تراجع القاعدة ل يعني نهايتها وهزيمتها، بل هناك احتمال أن تغير من أساليب عملها وتقوم بعملية إعادة بناء التنظيم، ومن بين ما يدعم هذه الفكرة قضية الإرهابيين الجدد الذين ل يمكن الشك بأمرهم، واستغللها للحداث الدولية الراهنة في منطقة الشرق الوسط، لرفع نسبة المعاداة تجاه أمريكا وتوجيه الغضب الشعبي نحوها.

قال لي هاملتون نائب رئيس لجنة أحداث 11 سبتمبر ": لا أحد يعرف ما إذا كنا في حالة فوز أو خسارة للحرب"، كما قال دونالد رامسفيلد" :إننا نفتقر لمعادلات واضحة تبين ما إذا كنا في حالة خسارة أو فوز للحرب على الإرهاب. وحتى لو كان هناك معادلات لحساب

الخسارة من الفوز، فان هناك إشكالية كبيرة في تحديد الهداف على مختلف أشكالها كذا فترة تحقيقها.[1]

يرى المنسق في الحرب الأمريكية على الإرهاب دانيال بن جامين، أن جماعة تنظيم القاعدة في المغرب السلمي، تمثل تهديدا اقل على الاستقرار في المنطقة من تهديد القاعدة في الراضي الباكستانية وشبه الجزيرة العربية تحديدا اليمن. وعليه فان الجماعة ل يمكنها تهديد المن والاستقرار في المنطقة، ولن تتمكن من الحصول على دعم مهم من سكان المنطقة. لا يمكن أن تكون الجماعة هي المحرك الرئيسي للعلاقات الأمريكية مع شركائها، كذا لن تتمكن من إثارة صراع اثني وطائفي مثلما فعلت القاعدة في العراق.[2]

الفرع الثاني: التغيرات الإقليمية الراهنة ودور الدول المغاربية والساحلية في الحرب على الإرهاب

يركز بعض المحللين على سقوط النظام الليبي بالشارة إلى زيادة مستوى التعاون الأمني بين الجزائر والأوليات المتحدة، وذلك بزيادة قوة تهديد القاعدة مع تسرب أسلحة الجيش الليبي وظهور معلومات حول حصول القاعدة على بعض القطعة المهمة، وهناك من يركز على العكس، أن أولوية التعاون مع الجزائر قد ضعفت أهميتها مع سقوط النظام الليبي بالشارة إلى التعاون الأمريكي مع المجلس الانتقالي الليبي، للتخلص من الشروط

الجزائرية .لكن هذا التوجه ضعيف من الناحية العملية ذلك لن عدم الاستقرار في ليبيا حاليا لا يؤهلها لن تكون شريكا محتمل للوليات المتحدة، بديل عن الجزائر في الحرب على

[1] Alex P. Schmid, Garry F. HINDLE. Op.cit.p 93.

[2] Alexis Arieff, Algeria: Current Issues, Congressional Research Service, 18 January 2012.op.cit, p 11.

الإرهاب – على الأقل على المدى القريب –كما ل يمكن للوليات المتحدة دخول الراضي الليبية في ظل رفض دول حوض البيض المتوسط لذلك .إن الرفض الجزائري لوجود قاعدة عسكرية أمريكية متاخمة لحدودها موجود وله مبرراته، بحيث ل يمكن للوليات المتحدة تجاوزه، خاصة إذا نظرنا لأهمية الجزائر في المنطقة الأورومتوسطية، بحيث أن هذا ل يناسب دول الضفة الشمالية للبحر البيض المتوسط مثلها مثل الضفة الجنوبية.

هناك صعوبات أثرت على مستوى التعاون الأمني الأمريكي الإفريقي، والتي ترتكز في الأساس في الصعوبات الداخلية وتشمل الواقع الجغرافي لمنطقة شمال إفريقيا، فالتضاريس هناك معقدة تصعب مهمة الدولة الرقابية .كما أن مشكلة عدم الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا والصحراء والساحل، الذي يؤثر على مستويات تعاونها ونشاطها الأمني في المنطقة، وعليه يجب العمل من اجل إيجاد استقرار سياسي ورشادة في الحكم والتركيز على احترام حقوق الانسان كذا تنفيذ القانون.كما أشار بعض المحللين إلى أن الحكام بدؤوا يستغلون قضية الحرب على الإرهاب، لتبرير أنشطتهم التسلطية[1]، في ظل وجود إشكاليات اقتصادية حقيقية خاصة مشكلة الفساد والبطالة عند الشباب خريجي الجامعات[2]إن المنافسة الدولية وتعامل القوى الدولية مع دول القارة بشكل ثنائي، انطلقا من اعتماد دول القارة للمصلحة الوطنية وليس المصلحة المشتركة، يؤثر بشكل سلبي على الأوضاع في المنطقة.إذ تعتبر هذه القوى أن التعاون الأمني في شمال إفريقيا ذو مستوى ضعيف، فتفضل الدول الأوروبية على سبيل المثال التعاون مع دول المنطقة في إطار

[1] Yahia Zoubir, The United States and Algeria: The Cautious Road to Partnership, Op, cit, 321.

[2] Bigo Didier, Bonelli Laurent, Deltombe Thomas, Au Nom du 11 Septembre… les Democraties a L'epreuve De l'Antiterrorisme, (France :La Decouverte), P 397.

اتفاقيات وعلاقات ثنائية، وليس من خلال المنظمات التي تمثل دول المنطقة، ويرجع ذلك لعدة أسباب يمكن التركيز على أهمها وهو توتر العلاقات بين دول المنطقة، مثل العلاقات الجزائرية المغربية التي شهدت حالت توتر كثيرة، انطلقا من قضية الصحراء الغربية.

حيث وصلت إلى قطع العلاقات الدبلوماسية وغلق الحدود بين البلدين سنة 1994 يرى جان بيار فيليو أنه ل يمكن حصر التعاون في المستوى العسكري والمخابرات، وذلك لن التهديد الإرهابي على شمال إفريقيا يعد طويل المدى، ويتطلب سياسيات مدروسة ومناسبة للتعامل مع المناطق الضعيفة والنائية سياسيا واقتصاديا، لمنع وجود فرص لاستفادة الإرهابيين من الضعف الاقتصادي من خلال التجارة السرية، كذا الانفتاح السياسي لتقليل العنف كنمط من أنماط التعبير السياسي4، وهو ما يدعم وجهة النظر التي تبرز أن التعاون الأمني الأمريكي مع دول المنطقة يعد محدودا أو بالحرى مبتورا، ويؤثر بشكل سلبي على القارة وشعوبها، من خلال نقطة عسكرة القارة الإفريقية وجلب المزيد من الإرهابيين وجماعات تجارة السلاح، دون العمل بشكل عميق على القضاء على الإرهاب من جذوره، ومساعدة دول القارة على التنمية وتحسين مستوى معيشة شعوبها.

سيستمر كل من النظامين الجزائري والأمريكي التي في تفادي نقاط الخلف والتعاون الأمني، انطلقا من الاعتماد المتبادل فالأوليات المتحدة تعتمد على الجزائر للسباب الحيوية التي تم تبيينها في الفصل المتعلق بالتعاون الأمني، وأهمها الدور المحوري للجزائر في المنطقة سواء على المستوى الأمني الدبلوماسي والاقتصادي.

الفرع الثالث: توجهات النظامين الجزائري والأمريكي

بالنسبة إلى هذا السيناريو فانه يقوم على نقطة أن التعاون المهم وفي نفس الوقت الحذر بين البلدين، بسبب خلفاتهما على مستوى منظورهما للقارة الإفريقية ومشاكلها وطرق التعامل معها، والنقاط التي يختلف فيها البلدان فيما يتعلق بقضايا الشرق الوسط وقضية الصحراء الغربية سيستمر .حيث ستغض الأوليات المتحدة النظر على التوجهات الجزائرية الداعمة للقضية الفلسطينية والصحراوية، والتنسيق مع دول القارة الإفريقية بشكل موازي مع المبادرات الأمنية الأمريكية. وبرز ذلك من خلال التصريحات الأمريكية التي تبين أن إيجاد الجزائر لقاعدة تامنراست، يعد خطوة مهمة في محاربة الإرهاب وتحقيق المن في المنطقة .كما ستغض الجزائر في نفس الوقت النظر على الدعم الأمريكي لإسرائيل والمغرب الأقصى فيما يتعلق بقضية الصحراء الغربية. ويستمر التعاون في مستواه الحالي دون أي تطور أو توسع يذكر. وعليه فان التعاون الأمني سيتراجع من حيث الأهمية من كونه نقطة حيوية وضرورية بالنسبة للبلدين.

تطورت العلاقات الأمريكية الجزائرية خلال السنوات القليلة الماضية من دون شك، ويرجع ذلك إلى الاهتمام الأمريكي بوضع الجزائر الاستراتيجي والاقتصادي والسياسي، بالنسبة للسياسة الأمريكية تجاه المنطقة المغاربية .لكن تبدو الأوليات المتحدة مهتمة أكثر بمصالح المغرب الأقصى عن المصالح الجزائرية، ويمكن تفسير ذلك من خلال السباب التاريخية والإديولوجية والسياسية والعسكرية، حيث أن إشكالية عدم الفهم التي طبعت العلاقات الأمريكية الجزائرية إلى غاية العقد الخير من القرن العشرين، سببت حالة من عدم الثقة بين البلدين. وعليه فان حدوث أي خطوة أمريكية فيما يتعلق بقضية الصحراء الغربية لصالح المغرب، سيوتر العلاقات الجزائرية الأمريكية وينعكس بشكل مباشر على التعاون الأمني بينهما.

بالنظر إلى التقارب الأمريكي الجزائري، فان حالة عدم الثقة هذه لم تنته بالفعل، حيث يرجع ذلك إلى عدة إشكاليات من بينها الدعم الجزائري لحركات التحرر، تحديدا القضية

الفلسطينية وقضية الصحراء الغربية، حيث أن حفاظ الأوليات المتحدة على علاقاتها الخاصة مع المملكة المغربية ودعمها لها، قد اثر بشكل سلبي في مسار تقوية العلاقات مع الجزائر .تعتبر السياسة الخارجية الجزائرية براغماتية، ونقاط اختلافها مع السياسات الأمريكية فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية والصحراء الغربية، ل ترجع فقط للخبرة التاريخية الجزائرية فيما يتعلق بالقومية، بل لاعتبارات المن القومي الجزائري إذا ركزنا على قضية الصحراء الغربية.

بالنسبة للدعم الجزائري للفلسطينيين، فان قيام الجزائر بخطوة لصالحهم سيوتر العلاقات الأمريكية، لن هذا الدعم سيشكل خطرا على حليف مهم للوليات المتحدة في منطقة الشرق الوسط .بالرغم من الخلافات بين البلدين إل أن العلاقات بينهما قد طبعها الاحترام المتبادل، فبالرغم من عمق الخلافات، إل انه يجب الشارة إلى الوساطة الجزائرية فيما يتعلق بالرهائن الأمريكيين في إيران لسنة 1981 ، كذا الوساطة التي قامت بها لمحاولة حل إشكالية البرنامج النووي الإيراني، وتوتر علاقات هذه الخيرة مع الأوليات المتحدة[1] خلال سنة 2005 بالنسبة لمستقبل التنسيق والتعاون الأمني مع الجزائر، يبدو هناك بعض النقاط السلبية فيما يتعلق بهذه النقطة، تبرز بوضوح مع قرار وضع الجزائريين ضمن قائمة المسافرين الذين يخضعون لمراقبة مشددة على مستوى المطارات الأمريكية، حيث كان الجدر بها ان تنسق مع الجزائر، وليس أن تضعها ضمن هذه القائمة دون مراعاة صورة الجزائر على مستوى العالم وحقوق مواطنيها، وهي النقطة التي تهتم بها الجزائر في هذا الإطار . كذا رفض تزويد الجزائر ببعض أنواع السلاح التي تعد مهمة في محاربة الإرهاب وتامين حدودها ضد كل أشكال الجريمة المنظمة.

[1] Yahia Zoubir, The United States and Algeria: The Cautious Road to Partnership, Op, cit.

إن تطوير بالنسبة للجزائر للتنسيق الأمني الإفريقي، ومساعداتها العسكرية للدول الإفريقية على غرار مالي، وإقامة قاعدة تامنراست، يقوم على حرص الجزائر على تقوية التعاون الإقليمي، للحيلولة دون تنفيذ الأوليات المتحدة لخطوة التواجد العسكري، التي تقرر تنفيذها في إطار إستراتيجية المن القومي الأمريكي، والتي يرى بعض المحللين أن الأوليات المتحدة تهدف من خلالها ليس لمحاربة الإرهاب، فهذا مجرد تبرير بل لحماية والسيطرة على منابع النفط في القارة.

بالنسبة لسيناريوهات مستقبل التعاون الأمني الأمريكي الجزائري، فانه سيتم ترجيح سيناريو التحسن في ظل السياسات الخارجية للبلدين التي تتسم بالبراغماتية والعقلانية، كذا وجود تهديد إرهابي وامني مهم في المنطقة، الذي من المتوقع أن يزيد وزاد بالفعل مع سقوط النظام الليبي وتسرب السلاح بضعف القدرة الرقابية في المنطقة أكثر، والاهتمام الأمريكي بالانتخابات التشريعية في الجزائر وتصريحات وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون لم يكن من الصدفة، بل هو تعبير من طرف الدارة الأمريكية بأهمية الجزائر في معادلتها الاستراتيجية ودورها المحوري في المنطقة، في حين تعتبر الجزائر الأوليات المتحدة شريك اقتصادي وطرف مهم من الناحية الاستراتيجية، يمكن الاعتماد عليه في ممارسة التأثير ومواجهته في ظل السعي الأمريكي والأوروبي والصيني للتواجد بشكل اكبر في المنطقة في ظل المنافسة الدولية.

إن من أهم أثار التعاون الأمني الأمريكي الجزائري هو التنسيق، والجهود الأمنية ومحاولة الاستفادة من الخبرات العسكرية الأمريكية، في حين أن الآثار السلبية ترتكز في عسكرة القارة الإفريقية، كذا جذب القاعدة بشكل أكبر نحو المنطقة، واحتمال تأثيرها على المتطرفين فيها، في ظل القول بان الغرب يستهدف بلد المغرب السلمي وأراضي إفريقيا المسلمة؛ أي شعوب دول الساحل.

إن هذا التقارب الأمريكي مع الجزائر والدول المغاربية والساحلية، جعل من الأوليات المتحدة أكثر فهما للمنطقة ومفاتيحها ومشاكلها، مما يكسبها قدرة اكبر على إنجاح في تعديل وتنفيذ استراتيجيتها تجاه المنطقة، صحيح أن هناك متغيرات أخرى ساهمت في ذلك، لكن مسار التغيرات كان منطلقا من التعويل الأمريكي على الدور الجزائري، وإقامتها علاقات حسنة مع النظام الجزائري، كذا أن السلوك الجزائري في المنطقة كان له نتائج تعرقل أو تطور النتائج المشار إليها.

بالنسبة لمستقبل التعاون الأمني الأمريكي الجزائري، والذي تم الاعتماد فيه على ثلث سيناريوهات يرتكز كل من سيناريو التدهور وبقاء الوضع الراهن على الخلافات الموجودة بين البلدين، سواء على المستوى الايديولوجي أو السياسي والاستراتيجي، على غرار منظورهما لقضايا القارة الإفريقية والشرق الوسط والسياسة الدولية وحق التدخل في الشؤون الداخلية للدول، في حين يقوم سيناريو التحسن على مزايا وايجابيات التعاون، والمكاسب التي سيمكن الحصول عليها من طرف البلدين لكن تجدر الشارة إلى أن سيناريو التدهور ارتكز على الحداث المفاجئة، التي من الممكن أن تؤثر على المتغيرات المتحكمة في مسار التقارب الأمني الأمريكي الجزائري، سواء على مستوى القضايا أو الوضع الدولي، وتوازن القوى في المنطقة المغاربية في حين يقوم كل من سيناريو التحسن وبقاء الوضع الراهن على أسس وأهداف ومكاسب التعاون الأمني بين البلدين، هناك تداخل في المتغيرات بين السيناريوهات الثلاثة، حيث يمكن وضع متغيرات مختلفة لكل سيناريو، ولكن يمكن من خلال رصد احتمال التطور في المتغيرات المعتمدة تبيين ما يمكن أن يحدث.

خاتمة

يرى المحلل "جير مي كينان" من خلال كتابه المشهور **الصحراء السوداء**، أن الارهاب في الصحراء والساحل هو صناعة أمريكية بالتعاون مع المخابرات الجزائرية، لكن الواقع هو أن هناك ارهاب وأن المنطقة مهددة، وتعتبر ملجأ مناسبا لتنامي الجماعات المتطرفة، وهو ما برز في المباحث المتعلقة بالأمن، وأن فكرة أنه صناعة من طرف المخابرات لن تغير من حقيقة كونه موجودا إذ يمكن مقارنة ذلك بالقول أن القاعدة هي في الأصل صناعة أمريكية لضرب الاتحاد السوفياتي.

من خلال الدراسة يمكن إثبات الفرضية الأولى، والتي تنص على أنه: كلما زادت مستويات التهديدات الأمنية في منطقة الصحراء والساحل ازداد مستوى التعاون الأمني الامريكي الجزائري، فقد بدا بوضوح أن التعاون الأمني الأمريكي الجزائري انطلق بالأساس من تزايد التهديد الارهابي في منطقة الصحراء والساحل بتواجد تنظيم القاعدة في المنطقة وتأثيره على باقي الجماعات الارهابية التي كانت تعدّ محلية لتتعاون مع التنظيم.

بالنسبة للفرضية الثانية وهي تخلي الولايات المتحدة على حليفها التقليدي في المنطقة المغاربية، وهو المغرب الأقصى لتعتمد على الجزائر، يمكن ملاحظة تراجع دور المغرب الأقصى كحليف تقليدي للولايات المتحدة لصالح لجزائر.

بالنسبة للفرضية الثالثة، التي ترتكز على كون التغيرات التي تحدث على مستوى الأنظمة من خلال الاحتجاجات الشعبية، لم تحفز توحُّد الدول المغاربية من أجل حماية أمنها المشترك وهو ما يدل على أنها لا تهتم بالأمن الإقليمي، بقدر اهتمامها بأمنها الوطني.

استفادت الولايات المتحدة من التعاون الأمني مع الجزائر من خلال فهم أعمق للمنطقة ومفاتيحها ومشاكلها، مما أدى إلى قدرتها على النجاح في تعديل وتنفيذ استراتيجيتها تجاه المنطقة، صحيح أن هناك متغيرات أخرى ساهمت في هذه الآثار، لكن مسار التغيرات كان منطلقا من التعويل الأمريكي على الدور الجزائري، وإقامتها علاقات حسنة مع الجزائر.

تصعب الإجابة على الفرضية الرابعة: ترتكز العلاقات الجزائرية الأمريكية والتي يعد التعاون الأمني بين البلدين أهم مظهر لتحسنها بالأساس، لكون التعاون الأمني الأمريكي الجزائري يقوم على العديد من الأسباب المهمة، والتي تعد مرتبطة بالوضع الدولي الراهن، أي أن هناك إمكانية لتراجع مستويات هذا التعاون، إذا تغيرت الظروف الدولية، وفي نفس الوقت هناك إمكانية لتطوره، حتى وإن اختلفت هذه الظروف.

لكن هذا لأنه في الإشارة إلى السؤال المهم، والذي يكمن في لماذا لم توضع الجماعة السلفية للدعوة والقتال والتي ظهرت سنة 1998، ضمن قائمة الجماعات الارهابية حتى سنة 2002، بالرغم من كونها جماعة ارهابية محلية ناشطة في الجزائر، ويمكن الاستنتاج بوضوح أن الولايات المتحدة قبل أحداث الحادي عشر سبتمبر وحتى بعدها لازالت تنظر للجماعات الارهابية من منطلق كونها تهدد المصالح الامريكية ومصالح حلفائها القريبين على وجه التحديد، وأن التعاون مع الجزائر هو لهدف تحقيق هذه المصالح.

من خلال الدراسة تم الوصول إلى العديد من الاستنتاجات أهمها:

- أن سيناريوهات مستقبل التعاون الأمني الأمريكي الجزائري يكون سيناريو التدهور فيها مستبعد انطلاقا من الظروف الدولية الراهنة وسياسات البلدين، في ظل أهمية هذا التعاون، فأن تعتبر الولايات المتحدة الجزائر طرفا معاديا والعكس هو أمر مستبعد، على الأقل على المدى القريب لبلدين تعتبر سياستهما الخارجية براغماتية، تقوم على تعزيز المكاسب وتقليل الخسائر والأطراف المناوئة.

كما أن هذا السيناريو يقوم على احتمالات قد تحدث أو لا تحدث، في حين يقوم كل من سيناريو التحسن وبقاء الوضع الراهن، على مسار التقارب الذي بدأ يظهر بوضوح مع بداية القرن الحادي والعشرين.

- تعتمد استراتيجية الحرب على الارهاب على الدبلوماسية، في إطار استخدام القوة الناعمة للجذب، وذلك لكسب المجتمع الدولي من خلال وسائل الإقناع والإغراء على حد السواء، والتأثير على الدول الأفريقية والأوربية لقبول التدخل في الأمن القومي لهذه الدول وشؤونها الداخلية بحجة ملاحقة الارهابيين لدعم الأمن والاستقرار الإقليمي والعالمي، وانطلاقا من نفس النقطة تحاول إقناع القوى الأوربية على دعمها في هذه الحرب، لكونها من أهم الأطراف التي يستهدفها الارهاب فهي دول غربية، كذا قربها الجغرافي من منطقة الساحل الأفريقي.
- يشير البعض إلى كون الجزائر الدولة دولة وكيلة للولايات المتحدة في المنطقة، بالنسبة إلى هذه النقطة يبدو أن لها جانب من المنطقية، لكن الحالة الجزائرية لا تمثل وضع دولة وكيلة تقوم بالتنفيذ، وذلك من خلال الإشارة إلى الرفض الجزائري لبعض النقاط المحورية الاستراتيجية الأمريكية فغي محاربة الارهاب، على رأسها التواجد العسكري الأمريكي على الأراضي الأفريقية، لكن للدور الدبلوماسي الجزائري على المستوى الإقليمي والدولي أهمية بالنسبة للحرب على الارهاب، وللمؤسسة العسكرية الجزائرية دور أيضا.
- إن محاربة الارهاب ووفقا للتجربة الجزائرية المهمة في هذا المجال، ثم إثبات كونها لا تنطلق فقط من أسس عسكرية، بل يجب الاهتمام بالمستوى الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة والأوضاع الاجتماعية للشعوب، إذ أن برامج محاربة التطرف قد ركزت فيه على نقطتين في إطار استخدام القوة الناعمة في محاربة الارهاب وهما التركيز على الأفكار والأوضاع الاقتصادية للشعوب.
- إن التقارب الأمني الأمريكي الجزائري كان واضحا أنه يندرج ضمن مسار لاستراتيجية أمريكية للدخول للمنطقة انطلاقا من مسوغ الحرب على الارهاب، حيث اعتبرت أن الجزائر هي الدولة المحورية التي يجب الاعتماد عليها، لتنفيذ الاستراتيجية الجديدة.

قائمة

المصادر والمراجع

01.الكتب:

1. إسماعيل العربي، **فصول في العلاقات الدولية**، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990.

2. جهاد عودة، **الصراع الدولي: مفاهيم وقضايا، المنيا**، دار الهدى للنشر والتوزيع، ط1، 2005.

3. جون قاي نوت يوه، **إفريقيا و العالم في القرن القادم**، (بيروت :المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1998).

4. راي إيروين، **العلاقات الدبلوماسية بين دول المغرب و الو.م.أ (1776-1816)**، تر: إسماعيل العربي (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1978).

5. رياض الصمد، **العلاقات الدولية في القرن العشرين لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية**، لبنان، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، 1983.

6. عبد السلام بلعيد، **الغاز الجزائري بين الحكومة والضلال**، الجزائر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1990.

7. عمار قليل، **ملحمة الجزائر الجديدة**، ج03، الجزائر، دار البعث، 1991.

8. مولود قاسم نايت بلقاسم، **شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل 1830**، ج01، (الجزائر: دار البعث، 1985).

02. المذكرات والرسائل الجامعية:

1. ليلى تيتة، **السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية والثورة الجزائرية 1958-1962**، مذكرة ماجستير في تاريخ الثورة، غير منشورة، جامعة باتنة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ 2001-2002.

03. المقالات والدوريات:

1. عمر عز الرجال، "أبعاد زيارة الرئيس بن جديد للولايات المتحدة"، **السياسة الدولية**، ع81، 1985.
2. أحمد مهابة، الجزائر بين المشكلات الداخلية والتدخلات الخارجية، السياسة الدولية، ع128، أفريل 1997.
3. احمد بلحاج، "الجيش الجزائري يمنع تزويد طائرات الجيش المالي بالوقود: الأمن يحقق في جمع تبرعات لصالح "ازواد "والارهابيين بتامنراست، **الخبر**، 11 مارس 2012.
4. أسبوعية الأيام السياسية، ع. 53، 2003/12/30.
5. إسماعيل الشطي، "تحديات استراتيجية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر"، **المستقبل العربي**، ع283، سبتمبر 2002.
6. حسن المصدق، "واشنطن باريس الجزائر عين على المصالح وعين على العدو الشقيق"، **العرب الأسبوعي**، 2007/07/07.
7. حميد يس، "بوتفليقة يرافع للوحدة المغاربية في رسالة إلى قادة المنطقة : مدلسي : الخلف مع الرباط حول الصحراء لا يعيق التطبيع، **الخبر**، الجزائر: 2012/03/02، الجزائر، ع.6630 .
8. رمضان بلعمري، "مسؤول أمني جزائري يؤكد" القاعدة تحصل على أسلحة من شرق ليبيا .**الخبر**، 2012/03/15، الجزائر، ع.6643.
9. زياد حافظ، "المشهد الاقتصادي في الولايات المتحدة وتداعياته على سياستها الخارجية"، **المستقبل العربي**، ع.306، أوت 2004.
10. ع. قدادرة، "العواصم الأربع توقع بيانا من 13 بندا تلزمها بعدم دفع الفديات : دول الساحل تفوض الجزائر لدعوة الأوروبيين وأمريكا لاجتماع "محاربة الرهاب"، **الخبر**، الجزائر، ع.636.

11. ع. قدادرة، منسق "مكافحة الإرهاب"، في كتابة الدولة للخارجية يدعم أطروحات الجزائر: أمريكا تحذر الأوربيين من الرضوخ لشرط الفدية لتحرير الرهائن، **الخبر**، 2011/05/18، ع. 6358،.

12. عبد الله نقرش وعبد الله حميد الدين، "السلوك الأمريكي بعد 11 أيلول"، **المستقبل العربي**، ع 286، ديسمبر 2002.

13. عثمان لحياني، "تدريبات مشتركة بين جيوش الجزائر و مالي و موريتانيا والنيجر : وحدات عسكرية تحاكي الاشتباك مع إرهابيين 2011/06/06، وتحرر رهائن لدى القاعدة "**الخبر**، الجزائر، ع. 637.

14. لخضر رزاوي، حسان حويشة، "كلينتون :واشنطن ل تمول أي حزب بالجزائر، " الشروق اليومي، الجزائر، ع3577 : 26 فيفري 2012 .

15. مجلة الجيش، ع461، ديسمبر 2000.

16. محمد شز، تعد سنويا ما معدله 1300 ملف في قضايا الجريمة المنظمة، الجزائر تفيد في مكافحة الإرهاب ولا تستفيد من الاتفاقيات الدولية، **الخبر**، 2007/12/29، ع.5203،.

17. محمد بن أحمد،" الحرب في ليبيا تضيف مسؤوليات أمنية على 4 دول في الساحل منها الجزائر : الجيش الجزائري أمام أعباء جديدة لمواجهة إرهابيي القاعدة، الخبر، 2011/04/03، **الخبر**، ع.63، ص 05.

18. محمد سعدي، "الجنوب في التفكير الاستراتيجي الأمريكي نموذج أطروحة صدام الحضارات"، **المستقبل العربي**، جانفي 1995، ع. 191.

19. محمد سليمان، "مفاهيم رئيسية في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي"، **مجلة العصر**، 2003/05/19.

20. مراد بطل الشيشاني، "سيناريو راكان بن ويليامز: كيف ستواجه القاعدة التدابير الجديدة؟"، **آفاق المستقبل**، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الأكاديمية. ع04 مارس/ أفريل 2010.

21. مصطفى مراح، "سنة بعد 11 سبتمبر للإرهابية، الانعكاسات والتحولات"، **مجلة الجيش**، ع 970، سبتمبر 2002.

22. نادية سعد معوض، "قراءة في: شاهد اسماعيل شاهد: أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001".

23. يومية الخبر، 2004/08/09.

24. يومية الخبر، 12 ماي 2004.

25. يومية الخبر، 16 أكتوبر 2004.

26. يومية الخبر، عدد يوم 2004/11/06.

الكتب باللغة الأجنبية:

أولا: الكتب

1. Jean-François D'Agusan, Le dernier rempart ?, Force armées et politique de défense au Maghreb, Paris, édition publisus, 1998, p 103.
2. Alexis Arieff, Africa : Current Issues, CongressionalResearchsservice, 18 january 2012
3. Alexis Arieff, Algeria: Current Issues. Congressional Research Service. 18 January 2012.
4. Colin s. gray, « the infications of precptive and preveut war doctrives : A reconsideration », strategic studies institute, army 2007.
5. Didier Billion ,Rachid Khechana," Des recompositions politiques et regionales en gestation", L Annee Strategique 2011. Paris : IRIS, 2010
6. Didier Billion, Sophie Bessis, " Blocages Persistants, Timides Avancees", L Annee Strategique 2006. IRIS, Paris : 2005
7. Lianne Kennedy Boudali, " The North Africa Project: The Trans-Sahara Counterterrorism Partnership ", USA: The Combating Terrorism Center United States ilitary Academy ,April 2007
8. Nicole GRIMAUD, la politique étrangère algérienne 1962-1978, paris, éditions karthala.
9. Stephen Harmon, From GSPC to AQIM: The evolution of an Algerian islamist terrorist group into an Al-Qa'ida Affiliate and its implications for the Sahara-Sahel region
10. Steven A. COOK , THE UNSPOKEN POWER: Civil-Military Relations and the prospects for reform. Analysis Paper . Number 07. September 2004,USA: The SABAN Center for Middle East Policy The Brookings Institution,.
11. the national. Security. Stategyof the united state of America, septemper 2002.
12. Thomas More. Towards a Sustainable Security in the Maghreb: An Opportunity for the Region, a Commitment for the European Union

ثانيا: المقالات

1. Hafida AMEYAR, L'Expert en Relations Internationales, Yahia ZOUBIR, A "LIBERTE ""Les Risques d'un Eclatement de la Libye

POST-KADHAFI ne sont pas a Ecarter". LIBERTE. Algerie, 25 juillet 2011

2. William Quandt, Flirtconrarie entre Washington ton et Alger le mande diplomatique, Juillet, 2002, p 15
3. Yahia H. Zoubir, "American Policy in the Maghreb: The Conquest of a New Region?" . Working Paper. Real Instituto Elcano, 13- 24/7/2006
4. Yahia H. Zoubir. French-Algerian Relations: The Weight of History. Research Paper. Qatar: Aljazeera Center for Studies. 07 July 2011
5. Yahia Zoubir, The United States and Maghreb-Sahel security, International Affairs, N :85.5 (2009)
6. Yonah Alexander. Maghreb and Sahel Terrorism Addressing the Rising Threat from Al- Qaeda and other Terrorists in North and West/ Centre Africa

المواقع الالكترونية:

1. htp://usinfo-state-gov/topical/pol/terror/texts/03051907-htm
2. http://usinpo-states.gov/arabic/ws-sub.htm
3. http://www.arabgate.com/more/953
4. http://www.bradfod.com.uk/acad/confres/monitars/russra-mediast.htm/
5. http://www.elmouradia.dz/arabe/president/active/presidentacti.htm
6. http://www.lactualetédz.com/archives/2609/politique 2609.htm
7. http://www.whitehouse.gov/nsc/nss.html.
8. www.alasr.ws/index.cfm?methed=hame.cat
9. www.alwasatnews.com/2655/news/read/34117/1.html
10. www.Islamtoday.net/mawafeth/artshow-95-130-115-htm
11. www.Strategicstudies.institute.army.mil/pdffiles/pub789.

الفهـرس

البسملة

شكر

إهـداء

مقدمـة 1

الفصل الأول

التقارب الجزائري الأمريكي ومجالاته

المبحث الأول: التطور التاريخي للعلاقات الجزائرية الأمريكية 1776–1991 10

المطلب الأول: العلاقات الجزائرية الأمريكية قبل استقلال الجزائر 1776–1962 10

المطلب الثاني: العلاقات الجزائرية الأمريكية بعد الاستقلال 1962–1992 17

المبحث الثاني: تطور العلاقات السياسية بين الجزائر والولايات المتحدة 23

المطلب الأول: مرحلة الاضطراب والغموض 1992–1995 23

المطلب الثاني: مرحلة التطبيع الجزئي 1995–1998 25

المطلب الثالث: مرحلة التنسيق 1999–2004 27

المبحث الثالث: التنسيق الأمني بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية 32

المطلب الأول: الإطار الثنائي للتنسيق الأمني بين البلدين 33

المطلب الثاني: الإطار الجماعي للتنسيق بين البلدين 37

الفصل الثاني

الاستراتيجية الأمريكية في الحرب على الإرهاب وموقع الجزائر منها

المبحث الأول: عناصر الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 **49**

المطلب الأول: من حيث الأهداف والمصالح **49**

المطلب الثاني: من حيث مصادر التهديد **51**

المطلب الثالث: من حيث آليات مواجهة التهديدات **55**

المبحث الثاني: صور التكيف المنهجي بين النظرية الأمنية والخطاب الأمني **61**

المطلب الأول: توصيف البيئة الأمنية العالمية: التهديدات الأمنية الجديدة **61**

المطلب الثاني: الصور التطبيقية للنظرية الأمنية الجديدة **65**

المطلب الثالث: أشكال التكيف النظري مع البيئة الأمنية الجديدة بعد 11 سبتمبر: الإحياء الواقعي **68**

المبحث الثالث: مستويات التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في محاربة الإرهاب **72**

المطلب الأول: التعاون الأمني الأمريكي الجزائري على المستوى العسكري **72**

المطلب الثاني: التعاون الأمني الأمريكي الجزائري على مستوى شبه العسكري **77**

المطلب الثالث: التعاون الأمريكي الجزائر على المستوى القانوني والقضائي **80**

الفصل الثالث

المبحث الأول: آثار التعاون الأمني الأمريكي الجزائري على المنطقة المغاربية 88

المطلب الأول :الآثار الإقليمية 88

المطلب الثاني: الآثار المحلية 102

المبحث الثاني: مستقبل التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في ظل الظروف الدولية الراهنة 112

المطلب الأول :سيناريو التحسن 115

المطلب الثاني :سيناريو التدهور والتراجع 124

المطلب الثالث: سيناريو بقاء الوضع الراهن 130

خاتمـة 140

قائمة المصادر والمراجع 144

الفهـرس